

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة



# النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ

أ/ فاطمة بوسالم

إعداد الطالبان

- ساهر زهير البريم

- كرامة أحمد غنيم

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
منير لواج	جامعة جيجل	رئيساً
فاطمة بوسالم	جامعة جيجل	مشرفاً ومقرراً
العبد قريشي	جامعة جيجل	ممتحناً

السنة الجامعية 2022/2021



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة



# النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ

أ/ فاطمة بوسالم

إعداد الطالبان

- ساهر زهير البريم

- كرامة أحمد غنيم

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
منير لواج	جامعة جيجل	رئيساً
فاطمة بوسالم	جامعة جيجل	مشرفاً ومقرراً
العيد قريشي	جامعة جيجل	ممتحناً

السنة الجامعية 2022/2021

# شكرو عرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعة من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبية في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.....

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة والاحترام إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة....

"كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما.... إن لم تستطع فأحب العلماء.... فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة....

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون وزودونا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث، ونخص بالذكر:

الأستاذة: " بوسالم فاطمة "

شكرا

# إهداء

إلى من شرفني بحمل اسمه، والذي رحمه الله تعالى...  
من بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية  
ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه...  
إلى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي  
أمي ثم أمي ثم أمي... من كانت دعواتها وكلماتها رفيق التفوق...  
إلى السند والعضد والساعد إخواني وأخواتي  
أزف لكم الإهداء حبا ورفعة وكرامة  
إلى كل من علمني حرفا  
إلى كل ما ساندني ولو بابتسامة

كرامة

# إهداء

أول خريج لعائلي الحمد لله أولا وأخرا...

قال الله تعالى:

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

بعميق الفرح والسعادة والسرور أهدي هذا التخرج إلى

أبي العزيز والغالي الذي كبرني وعلمني وتعب وضحي من أجلي ومن أجل حياتي وسعادي  
طال الله في عمره...

وإلى أمي التي تعبت وسهرت من أجلي ، حبيبتي اتني الجنة في الارض عمري كله لك

يا أمي ...

و جميع افراد اسرتي الذين لم ولن ينسى قلبي ما قدموه لي من تضحيات ودعوات واهتمام  
بي في كل المجالات وفي الفرح والحزن رغم الغربة و المسافات ، بعميق الشكر والامتنان

و الحب والتقدير لهم .

اهدي تخرجي الى من يخصني الذي وقف معي وسندني وقت احتياجي والى من اثار

طريقي حين ضللتها ووضع البسمة واطفاء حياتي ...

اهدي تخرجي الى وطني المحتل والى شهداء عائلتي وكل شهداء فلسطين.

واهدي تخرجي الى اصدقائي الذين ساعدوا و مضوا معنا سنوات الغربة في جميع

الاقوات السعيدة و الحزينة..

سـاـهـر

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	الإهداء
-	الفهرس
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للنظام الضريبي</b>	
9	تمهيد:
10	المبحث الأول: النظام الضريبي
10	المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي
12	المطلب الثاني: مكونات وأهداف النظام الضريبي
14	المطلب الثالث: محددات النظام الضريبي
19	المبحث الثاني: ماهية الضريبة
19	المطلب الأول: مفهوم الضريبة
20	المطلب الثاني: أسس ومبادئ فرض الضريبة
22	المطلب الثالث: أنواع الضريبة
26	المبحث الثالث : التنظيم الفني للضرائب
26	المطلب الأول : ربط الضريبة ( تحديد وعاء الضريبة )
29	المطلب الثاني : تصفية الضريبة
31	المطلب الثالث : تحصيل الضريبة
33	المطلب الرابع: المشكلات المرتبطة بالتنظيم الفني للضرائب
37	خلاصة الفصل:
<b>الفصل الثاني: الضريبة وأثرها على التنمية الإقتصادية</b>	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية
40	المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية
42	المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية
43	المطلب الثالث: نظريات التنمية الإقتصادية

## فهرس المحتويات

50	المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشراتها
50	المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
56	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية
59	المطلب الثالث: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية
60	المبحث الثالث: انعكاسات النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية
60	المطلب الأول : أثر الضريبة على المجال المالي
65	المطلب الثاني: أثر الضريبة على المجال الاقتصادي
72	المطلب الثالث: أثر الضريبة في المجال الاجتماعي
75	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: انعكاسات الاصلاحات الجبائية على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
77	تمهيد
78	المبحث الأول: الإصلاحات الجبائية على التنمية الاقتصادية في الجزائري
78	المطلب الأول: الإصلاح الجبائي في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي
86	المطلب الثاني: الإصلاح الجبائي في مجال الضريبة على أرباح الشركات
91	المبحث الثاني: تحقيق التوازن المالي والاقتصادي في الجزائر
91	المطلب الأول : الأثر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2021-2010
96	المطلب الثاني: البطالة والنمو الاقتصادي
101	المبحث الثالث : الإصلاحات الجبائية وواقع العدالة الاجتماعية في الجزائر
102	المطلب الأول: واقع الصحة والضمان الاجتماعي في الجزائر
109	المطلب الثاني: واقع السكن في الجزائر
113	خلاصة الفصل
115	خاتمة
121	قائمة المراجع



# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التصاعد بالطبقات	30
02	التصاعد بالشرائح	31
03	قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2016-2018	58
04	المعدلات التصاعدية لحساب الضريبة على الدخل لسنة 2019	85
05	المعدلات التصاعدية لحساب الضريبة على الدخل لسنة 2022	86
06	تواريخ تسديد التنسيقات للضريبة على أرباح الشركات	90
07	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018	91
08	هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018	94
09	تطور عدد المنشآت الصحية خلال الفترة (2015 - 2017)	103
10	تطور عدد عمال السلك الطبي خلال الفترة (2015 - 2017)	104
11	أهم بنود الفعالية وعدم الفعالية الإنفاق الاجتماعي الصحي	107
12	توزيع المبرمج للسكنات خلال الفترة 2015-2019	109

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مضامين المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي	82
02	آلية حساب ودفع الضريبة على أرباح الشركات	90
03	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018	92
04	هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018	95
05	تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	99
06	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	100
07	تطور الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2017)	102
08	تطور معدل وفيات الأطفال خلال الفترة (2000-2017)	106
09	تطور مؤشر العمر المتوقع عند الولادة	106
10	التوزيع المبرمج للسكنات خلال الفترة 2015-2019	110

# مقدمة

مقدمة:

إن العمل على الاستمرار نحو تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل هدفا أساسيا يتطلب الاستغلال الأمثل للسياسة المالية حتى تتجلى آثار هذه السياسة والنتائج واضحة على معدل النمو الاقتصادي، وتمثل السياسة الضريبية إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية لتحقيق أهدافها بما لها من آثار اجتماعية واقتصادية، تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الدخل والثروات بين الأفراد، والتصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم والكساد، وعليه نجد الضرائب بمختلف أنواعها وظيفة اجتماعية وكذلك اقتصادية، بالإضافة لوظيفتها المالية، بحيث تعتبر المورد المالي الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة للتدخل أكثر في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى النظام الضريبي من خلال الضرائب في رفع الحصيلة الضريبية والتأثير في المتغيرات الاقتصادية، كالادخار والاستهلاك و حجم الاستثمارات وكذا العمالة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني و تنميته.

كما يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية للبلدان المتخلفة أو الآخذة في النمو تتمثل في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة وهو أساس عملية التنمية، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي على دعم سياسة التنمية، وهو ما يتطلب تشجيع الإستثمارات بمختلف أنواعها، بإعفاؤها من الضرائب وكذا حماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية.

كما أن النظام الضريبي يمثل أهم أداة ووسيلة تدخلية، لتوجيه الإستثمارات الوطنية والأجنبية نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بالإضافة لتدخله الفعال من خلال مختلف الضرائب في معالجة ظاهرتي الكساد والتضخم، ومعالجة بعض الأزمات الاجتماعية كالكسح وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى للأجر المعفى من الضريبة. وخلال دراستنا لهذا الموضوع، لاحظنا مدى اهتمام الدولة الجزائرية بعملية التنمية الاقتصادية، ورغبتها في تطوير وتنمية الإقتصاد الوطني فقد قامت بإصلاح ضريبي عام 1991م وذلك بإدخال تعديلات جذرية على مكونات النظام الضريبي، سواء من حيث المعدل الضريبي، أو الإعفاءات الضريبية، لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية لبلوغ نمو إقتصادي يمكن الدولة من إحلال الصادرات محل الواردات.

## مقدمة

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي :

هل للنظام الضريبي دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ؟

ومن أجل الاجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنظام الضريبي ؟ وما هي كيفية ترصيد الضرائب ؟

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟ وما هي وسائلها و أهم اهدافها ؟

- ما هو الدور الذي تلعبه الضرائب في توجيه الحياة الاقتصادية ؟

- ما مضمون برامج الإصلاح الجبائي المطبقة في الجزائر؟

- ما هو أثر الضريبة على التنمية الاقتصادية

ويغرض معالجة هذا الموضوع قمنا بصياغة بعض الفرضيات ، التي يمكن اعتبارها اداة للإجابة على

التساؤلات المطروحة والمتمثلة في :

- إن النظام الضريبي وتحصيل الضريبة يساهم في زيادة الإيرادات المالية للدولة .

- للنظام الضريبي أهمية في تطوير الاقتصاد .

- يوفر النظام الضريبي مناخ ملائم يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**أهمية الدراسة :**

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع، فالنظام الضريبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية يكتسي قدرا كبيرا من الأهمية ، فكلما كان النظام الضريبي فعال كلما تحسنت التنمية الاقتصادية في البلاد، وذلك لأهمية الدور الذي يؤديه في وقتنا الحالي في تدعيم إيرادات أي دولة و تمويل خزينتها وإدخالها في النشاط الاقتصادي بقدر كونه فعال بقدر ما تكون الإنعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني ككل .

### أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- إبراز الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي.
- بيان دور النظام الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في البحث لهذا الموضوع.
- إبراز دور أهمية النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية .
- قلة الدراسات لهذا الموضوع
- معرفة مدى تأثير الضرائب على الإقتصاد الوطني

### منهجية الدراسة :

إن الموضوع الذي تم اختياره النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية يقود إلى اتباع منهج استنباطي حيث تم الانتقال فيه من الكل إلى الجزء و الأسلوب الذي استعملته هو الوصف و التحليل.

تضمن أسلوب الوصف المفاهيمي للنظام الضريبي و التنمية الاقتصادية .أما أسلوب التحليل فكان بدراسة تطبيقية على ما يقوم به النظام الضريبي في التنمية الاقتصادية على البلاد .

### هيكل و إجراءات البحث

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الاهداف المنوطة به، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة (3) فصول بعد المقدمة ؛ ومنهما فصلين (3) نظري يتضمن الجانب العلمي والنظري للدراسة ، وفصل (1) تطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث كما يلي:

- **الفصل الاول** خصص لدراسة النظام الضريبي ، و لتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة (3) ، **المبحث الأول**: نتطرق فيه إلى عرض مفهوم النظام الضريبي وذلك من خلال الوقوف على الإطار النظري لفلسفة النظام الضريبي، مفهوم النظام ، مكونات النظام ، ومحددات النظام الضريبي وعلاقته بالنظام الاقتصادي و الرأسمالي و الاشتراكي و الاجتماعي و السياسي، **المبحث الثاني**: خصص لعرض الإطار العام للضريبة ، وذلك من خلال دراسة هيكل الضريبة من خصائص ، و أسس ومبادئ ، و انواع الضرائب ، **المبحث الثالث**:



خصص لعرض طرق التنظيم الفني للضرائب وذلك من خلال دراسة تحديد المادة الخاضعة للضريبة وتصفية الضريبة و المشكلات المرتبطة بالتنظيم الفني.

- **الفصل الثاني:** خصص لدراسة التنمية الاقتصادية، وتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل الى ( 3 ) مباحث كما يلي، **المبحث الأول:** خصص لدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية و اهدافها ونظريات التنمية الاقتصادية، **المبحث الثاني:** خصص لدراسة أنماط التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها وايضا درسنا فيها عن مؤشرات التنمية الاقتصادية، ونماذج تخطيط التنمية الاقتصادية، **المبحث الثالث:** انعكاسات النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية

- **الفصل الثالث:** فخصصناه لبرامج الإصلاح الجبائي الجزائري ومدى تحقيقها لهدفي العدالة والحصيلة وركزنا تحديدا على الضرائب الجديدة المستحدثة من جراء الإصلاحات فقمنا بتقسيمه إلى (3) مباحث كما يلي، **المبحث الأول** إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر وم دى تحقيقها وتطرقنا إلى إصلاح الضريبة على ارباح الشركات في الجزائر ومدى نجاح الإصلاحات في تحقيق التنمية الاقتصادية، **المبحث الثاني:** فخصصناه لآثار الصادرات خارج المحروقات في الجزائر واثاره على التنمية الاقتصادية، **المبحث الثالث:** وجاء بعنوان الإصلاحات الجبائية وواقع العدالة الإجتماعية في الجزائر فحاولنا من خلاله إبراز دور التنمية الاقتصادية في تحقيق العدالة الإجتماعية بالمفهوم الواسع من خلال إنفاق حصيلتها على النفقات ، إلى ان العدالة الاجتماعية في الجزائر عنصر مستهدف بالإصلاحات الجبائية فتطرق إلى واقع الصحة والسكن في الجزائر باعتبار هذه المقومات من بين أهم المؤشرات الدالة على تحقق قدر من العدالة الإجتماعية.

#### أدوات دراسة الموضوع:

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب البحث وتحقيق المنهجية المستخدمة تمت الاستعانة بمصادر المعلومات التالية:

- الكتب باللغة العربية والفرنسية.
- التقارير والنشرية المتعلقة بالضرائب من مختلف الهيئات والمنظمات العربية والدولية
- القوانين ومختلف التشريعات ( الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية ).
- الملتقيات والمجلات الاقتصادية.
- مواقع الإنترنت.
- الهيئات والمؤسسات ونذكر منها : وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الوكالة الوطنية لتطوير

صعوبات البحث:

فيما يخص ما واجهنا من صعوبات في مسيرة إنجازنا لهذا البحث كان أهمها:

- التضارب في الإحصائيات حول بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الجبائية مما صعب من الربط بين هاته المتغيرات.
- صعوبة البحث عن التعديلات الجبائية المعدلة في القوانين المالية المتعاقبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة الحديثة منها

الدراسات السابقة :

كثيرة هي ومتعددة الدراسات التي عالجت موضوع الضرائب في الجزائر من مختلف الجوانب، ولعل أهم هذه الدراسات يتمثل في التالي:

**1 -مراد ناصر:** فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب (دراسة حالة الجزائر ) ، الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2002 وقد تمحورت إشكالية البحث حول مدى تحقيق الإصلاح الضريبي للأهداف المسطرة له، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية، مع تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي كمؤشر لعدم فعالية هذا النظام وقد لخص البحث إلى النتائج التالية:

- اعتبار الإصلاح الضريبي الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينات خطوة هامة نحو ترشيد النظام الضريبي، ذلك أن الضرائب التي نتجت عن هذا الإصلاح أكثر تكيفا مع واقع المؤسسة مقارنة بالنظام السابق، مع التأكيد على وجود العديد من النقائص التي تحد من فعالية هذا النظام؛
- اعتبار التهرب الضريبي نتيجة من نتائج عدم فعالية النظام الضريبي، والقضاء على هذه الظاهرة يمر عبر تفعيل النظام الضريبي.

**2 -بوزيدة حميد:** النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)

الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2006 ،وقد تمحورت إشكالية البحث حول أهم التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري

**3 محمود جمام ،** النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر، وهذا البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 /2010 وعالج

الباحث الموضوع بالإجابة عن التساؤل التالي: مامدى تأثير النظام الضريبي في المؤشرات الإقتصادية وتحليله ومحاولة الباحث الإجابة عن التساؤل المطروح خرج الباحث بمجموعة من النتائج منها أن النظام الضريبي أداة فعالة ومؤثرة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وعاملا من عوامل تشجيع الإستثمار.

**4- درواسي مسعود،** السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990 -2004، والموضوع عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 / 2005، وحاول الباحث من خلاله الإجابة عن التساؤل التالي: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تخصيص الموارد بين الإستهلاك والتراكم وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الإقتصادي العام؟ ودراسته لما تقدم خرج بمجموعة من النتائج أهمها هي أن الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الإقتصادي والإجتماعي والدور الذي تلعبه في التأثير على حجم ا لعمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي.

**5-فلاح محمد: السياسة الجبائية :** الأهداف و الأدوات ( بالرجوع إلى حالة الجزائر )، الدراسة هي عبارة أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2006 ، وقد تمحورت إشكالية البحث حول السياسة الجبائية في الجزائر، وكيفية تفعيلها على أسس علمية.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للنظام الضريبي

تمهيد:

المبحث الأول: النظام الضريبي

المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي

المطلب الثاني: مكونات وأهداف النظام الضريبي

المطلب الثالث: محددات النظام الضريبي

المبحث الثاني: ماهية الضريبة

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

المطلب الثاني: أسس ومبادئ فرض الضريبة

المطلب الثالث: أنواع الضريبة

المبحث الثالث : التنظيم الفني للضرائب

المطلب الأول : ربط الضريبية ( تحديد وعاء الضريبة )

المطلب الثاني : تصفية الضريبة

المطلب الثالث : تحصيل الضريبة

المطلب الرابع: المشكلات المرتبطة بالتنظيم الفني للضرائب

خلاصة الفصل:

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للنظام الضريبي

### تمهيد:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد أمراً ضرورياً في أي مجتمع، وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم أوجه هذا التدخل النظام الضريبي الذي يعتبر إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية، حيث ينتقل أثره إلى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وأهمها التنمية بمختلف مجالاتها.

ففي البلدان المتقدمة يكتسي النظام الضريبي أهمية بالغة فهو الأداة التي يستخدمها ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة، وإنما كوسيلة تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، وفي البلدان النامية يزداد أهميته بالنظر للوضع الاقتصادي الذي يتميز بالنقص الفادح في الموارد المالية والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتطلب تعبئة الادخار والعمل على تقريب التفاوت في المداخل عن طريق إعادة توزيع الدخل.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى أهم القواعد النظرية للنظام الضريبي، وذلك من خلال ثلاثة

مباحث كما يلي:

المبحث الأول: النظام الضريبي

المبحث الثاني: ماهية الضريبة

المبحث الثالث: تصنيف الضريبة

## المبحث الأول: النظام الضريبي

يقوم النظام الضريبي بالتحكيم بين مجموعة القضايا الضريبية التي تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات العمومية، لذلك اقتصرت دراسة النظم الضريبية أهمية بالغة لدى مختلف الأطراف، سواء تعلق الأمر بالسلطات العمومية أو قطاع الأعمال.

### المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي

للنظام الضريبي عدة مفاهيم منها ما يرتبط بالتنظيم الفني للضريبة ومنها ما يرتبط بالعناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية.

#### أولاً: تعريف النظام الضريبي

يحتمل تعبير النظام في مجال الضريبة مفهومين : مفهومًا واسعًا وآخر ضيقًا، فهو يقابل في مفهومه الواسع مضمون التعبير الفرنسي ( Institution ) أي مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان يمثل الواجهة للنظام الذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع رأسمالي عنه في مجتمع اشتراكي، كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصاديًا عن صورته في مجتمع متخلف. بينما يقابل في مفهومه الضيق المصطلح الفرنسي ( System ) الذي يعني مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع الضريبي إلى الربط والتحويل.<sup>1</sup>

ويرى الأستاذ حامد دراز أن النظام الضريبي هو: " مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع."<sup>2</sup>

عرف النظام الضريبي على أنه: " مجموع العناصر الأيديولوجية، والقانونية، والاقتصادية، والفنية التي يؤدي تراكبها إلى قيام كيان ضريبي معين، يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم، والذي تختلف ملامحه من بلد لآخر."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد بونس البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص19.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رحب العشموي، اقتصاديات الضرائب ( سياسات، نظم، قضايا معاصرة ) الدار الجامعية الإسكندرية 2007، ص 323.

<sup>3</sup> بوعون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية و الدولية، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010، ص57.

### ثانياً: أركان النظام الضريبي

استناداً على ما سبق، يقوم النظام الضريبي في مفهومه الواسع على ركنين أساسيين<sup>1</sup>:

1- **الهدف:** يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة، هي نفسها أهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، فهدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يكمن اعتباره أحد المصادر الرئيسية للتمويل ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي، ويتخذ التدخل الضريبي صوراً عديدة منها ما يقوم على أساس التمييز في المعاملة الضريبية بين مختلف النشاطات الاقتصادية لتشجيع بعضها دون الآخر، أو من خلال إعادة توزيع الدخل، حيث تقتطع الدولة جزءاً من الدخل والثروات المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة، أو تقرير إعانات عائلية لفائدة الدخل المحدودة.

أما بالنسبة للدول النامية فإن أهم هدف للنظام الضريبي يكمن في تشجيع الادخار والاستثمار، من خلال فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي، وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض التنمية، إذ تشكل الضريبة أحد أدوات الادخار الإجباري لتمويل مشروعات التنمية، وعلى هذا الأساس تتشكل أهداف النظام الضريبي لمختلف الدول وفقاً لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2- **الوسيلة:** يركز النظام الضريبي على مجموعة الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه والتي تتدرج ضمن عنصرين، أحدهما فني والآخر تنظيمي، يشكلان ما يعرف بالنظام الضريبي بمفهومه الضيق.

أ- **العنصر الفني:** هو مجموعة الضرائب المختلفة المطبقة في زمن معين وفي بلد معين، وبالتالي تشكل الضريبة وحدة ذلك البناء، هذا ويتجسد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للضرائب المختلفة في إطار القانون الضريبي الذي يركز على سيادة الدولة في فرض الضرائب عن طريق التشريع الضريبي ومساهمة ممثلي الشعب في إقرارها من خلال البرلمان.

ب- **العنصر التنظيمي:** يكتسي العنصر التنظيمي أهمية بالغة، حيث توجد الضريبة ضمن مزيج ضريبي متنوع، مما يقتضي وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل، ويزداد حجم هذا التنظيم كلما تعقد الكيان الضريبي، وتبرز أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو عند تحديد عناصر وعائها، إذ يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي، وذلك حفاظاً على وحدة الهدف للنظام الضريبي.

<sup>1</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي واشكالية التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 37-38.

## المطلب الثاني: مكونات وأهداف النظام الضريبي

### أولاً: مكونات النظام الضريبي

تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاث مكونات أساسية هي: السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، والإدارة الضريبية.

1- **السياسة الضريبية:** هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.<sup>1</sup>

ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها، حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر.<sup>2</sup>

1- **التشريع الضريبي:** هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين ولهذا يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف بها.<sup>3</sup>

2- **الإدارة الضريبية:** هي الجهاز الفني والإداري الذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي من حيث فرض الضريبة، فنجاح أي سياسة ضريبية يتطلب إدارة كفؤة وخبرة ونزاهة تتبع أساليب عمل مرنة.<sup>4</sup>

### ثانياً: أهداف النظام الضريبي

يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة من قبل الدولة وفقاً لسياستها وتتمثل فيما يلي:

1- **الهدف المالي:** يتمثل في موازنة الميزانية العامة وهو الهدف التقليدي، ويعتبر من أقدم الأهداف التي يسعى النظام الضريبي لتحقيقها، فتغطية النفقات العامة هو الهدف الرئيسي للضريبة عند الكلاسيكي، ويخصون بذلك دورها في تمويل الخزينة العمومية. ورغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام، كالإصدار النقدي أو الاقتراض إلا أن التمويل عن طريق الضريبة يعتبر إجراء غير تضخمي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، "النظام الضريبي وأهداف المجتمع -مدخل تحليلي معاصر-"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 14-15.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 23.

<sup>3</sup> حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة - حالة مؤسسة بن هادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN -"، مذكرة الماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005، ص 22.

<sup>4</sup> Abdelkader Bonder bal ; "le fixalité a la porte de tout", 3Ème édition, Alger, 1987, p32.

<sup>5</sup> العباس بهناس، "فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، رسالة ماجستير - جامعة سعد دحلب، البلدة، فيفري 2005، ص 81.



**2- الهدف الاقتصادي:** إن الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكنها أن تؤثر على الدخل، الادخار والاستثمار وبالتالي تلعب دورا هاما في:

- الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن حالي التضخم والانكماش ففي الأولى تقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الناس عن طريق الضريبة، أو العكس في حالة الانكماش، ويتحقق ذلك عن طريق الضريبي بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع أو مدى حساسية أو مرونة النظام الضريبي.

- توفير عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي تمكن الدولة من الزيادة في معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء.

- تشجيع الاستثمارات للمشاريع الصناعية والزراعية المراد ترقيتها عن طريق التخفيض من سعر الضريبة، أو تعفى أصحاب هذه المشاريع من دفع الضريبة على أرباح الشركات للسنوات الثلاث الأولى من بداية النشاط.<sup>1</sup>

- استعمال الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي عن طريق التقليل أو المغالاة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو سحبها.<sup>2</sup>

### **3- الهدف الاجتماعي:** ويتمثل في<sup>3</sup>:

- الحد من التفاوت الكبير في المداخل والثروات بين أفراد المجتمع إرساء لمبدأ العدالة الاجتماعية وذلك بالرفع من القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخل الضعيفة، والحد من تلك التي يتمتع بها أصحاب المداخل والثروات العائلية، وهذا عن طريق فرض ضرائب تصاعديّة على الدخل والتركبات إضافة إلى منح امتيازات ضريبية حد أدنى معين للدخول من هذه الضرائب، وإعفاء لذوي الحاجات الخاصة.

- تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة، وذلك بمساهمة كل فرد في التكاليف والأعباء العامة حسب مقدرة التكلفة.

**4- الهدف السياسي:** يتمثل في استعمال الرسوم الجمركية كأداة لحماية المنتجات الوطنية، كما يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة إدماج في الاقتصاد العالمي لتجانسه مع الكثير من بلدان العالم، وكذا لتقوية العلاقات أو قطعها مع دولة ما<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 46، 47.

<sup>2</sup> حسين الصغير، "دروس في المالية والمحاسبة العمومية"، دار الحامدية العامة، الجزائر، 1999، ص9.

<sup>3</sup> العباس بهناس، مرجع سبق ذكره، ص87.

<sup>4</sup> العياشي عجلان، "ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009 - حالة ولاية المسيلة-"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2006/2005، ص58.

### المطلب الثالث: محددات النظام الضريبي

تسعى النظم الضريبية لأي دولة إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة ، وواقع الأمر أن النظم الضريبية تنشأ في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة، والتي تعتبر كمحددات لها، فهي التي تحدد أهدافها ومكوناتها وهيكلها ، حيث أنه يمكن أن تظهر الحاجة إلى إجراء تعديلات أو تغييرات على النظم الضريبية وفقاً لتطور حاجة الدولة لمواجهة هذه الظروف، وعليه فإن عناصر ودعائم النظم الضريبية الهادفة إلى تحقيق أهداف الدولة قد تكون قابلة للتوافق أو التعارض، مثال ذلك " التعارض بين هدف حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية من جهة وهدف التحرر الاقتصادي وكفاءة تخصيص الموارد من جهة أخرى"<sup>1</sup>، وحتى يمتلك النظام الضريبي مقومات نجاحه يتوجب على مصممي أي نظام ضريبي أن يأخذوا تلك الظروف بعين الاعتبار والتي تفرض وجود هذا التوافق أو ذاك التعارض، وأن يكونوا على دراية باحتمالات كل من التوافق والتعارض عند استكمال تصميم النظام الضريبي أو عند تطويره أو تعديله، وعليه لا بد من تسليط الدراسة على علاقة هذه المحددات بالنظم الضريبية.

### أولاً: علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي

يعد النظام الضريبي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهو ما يعني أن النظام الضريبي يؤثر في الحياة الاقتصادية ويستخدم لتوجيهها فهو يعكس الأوضاع الاقتصادية، وهو ما يدل على أنه يتأثر بهذه الأوضاع من حيث الأهداف والبنيان والحصيلة.

لذا سنتطرق إلى انعكاس النظام الاقتصادي على النظام الضريبي، بمعنى الدور الذي يقوم به وفي التنظيم الفني للضرائب الذي يستخدمه، وهو ما يبرز بصفة أساسية اختيار وعاء الضرائب وتحديد المقدرة التكاليفية للمكلف بالضريبة، وإلى تحديد سعر الضريبة.

فالنظام الاقتصادي يحتوي النظام الضريبي وهو جزء من فلسفته ورسالته، أي يحدد له الدور

الذي يقوم به، والأدوات التي يستخدمها، وكيفية استخدامها<sup>2</sup> ، وعموماً يمكن التمييز بين نظاميين اقتصاديين هما النظام الاقتصادي الرأسمالي ( الحر ) ، والنظام الاقتصادي الاشتراكي ( المخطط أو الموجه)، ومن البديهي أن خصائص وسمات النظامين السابقين سيكون لها بالغ الأثر على اختيار النظام الضريبي المناسب لتحقيق أهداف المجتمع<sup>3</sup>. وما تجدر الإشارة إليه هو أن النظام الضريبي ذو أهمية كبيرة في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي، والسبب في ذلك هو أن الدولة لا تملك سيطرة مباشرة وواسعة

<sup>1</sup> عبد العزيز على السوداني البناء الضريبي مدخل تحليل النظم الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية مصر ، 1996، ص ص 138-139.

<sup>2</sup> رفعت المحجوب ، "المالية العامة"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1983، ص 436.

<sup>3</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية ، مدخل تحليلي تطبيقي ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ص 17.

على النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي عكس النظام الاشتراكي<sup>1</sup>، سنتطرق لدور النظام الضريبي ومميزاته في النظامين السابقين من خلال ما يلي:

### 1- علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي الرأسمالي

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وعلى النشاط الخاص، وعلى دافع الربح، دون تدخل من طرف الدولة، حيث يقتصر دور الدولة على حفظ الأمن والدفاع ، وتبعا لأساسيات النظام الرأسمالي فإن النظام الضريبي بهيكلته من اختيار لوعاء الضريبة، وتحديد سعرها، وتحديد المقدرة التكلفة للمكلف، يستلزم أن يهدف إلى المحافظة على قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الخاصة والواسعة النطاق ، وعدم الإضرار بالدافع على الادخار والاستثمار.

وما يجب التنويه إليه هو أن النظام الضريبي الرأسمالي قد عكس في تكوينه وأهدافه وفي تنظيمه الفني المعطيات الرئيسية للنظام الرأسمالي، وقد عكس التطور السابق الذي لحق النظام الرأسمالي، وهو تطور يقودنا للحديث عن نوعين من النظام الضريبي الرأسمالي، وهما النظام الضريبي التقليدي في ظل الدولة الحارسة، حيث كان النظام الرأسمالي في مرحلة نموه والنظام الضريبي الوظيفي، وقد تأسس في ظل الدولة المتدخلة بعد أن أتم النظام الرأسمالي مرحلة النمو.<sup>2</sup>

والملاحظ أن النظامين الضريبيين السابقين قد عكسا مرحلة اقتصادية مختلفة، وأيضا نظرية اقتصادية معينة فعكس النظام الضريبي التقليدي النظرية الاقتصادية التقليدية ، بينما عكس النظام الضريبي الوظيفي النظرية الاقتصادية الكينزية.<sup>3</sup>

ومما سبق نجد أن النظام الضريبي الرأسمالي " التقليدي " في المراحل الأولى لظهور النظام الرأسمالي كان نظاما ضريبيا محايدا واقتصر دوره على الهدف التمويلي وحده، أي الحصول على إيرادات لتغطية النفقات العامة، دون الهدف إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،مع عدم اعطاء الأولوية للضرائب المباشرة أي عدم التوسع في فرض الضرائب المباشرة، وتفضيل الضرائب غير المباشرة أي التوسع في فرضها ، إلى جانب تفضيل الضرائب العينية على الضرائب الشخصية ، وهو ما يوجي إلى عدم مراعاة الظروف الشخصية والعائلية للمكلفين ، وكذا تفضيل الضرائب التناسبية على التصاعدية.

أما عن النظام الضريبي الوظيفي والذي واكب النظام الرأسمالي المتقدم " تمام مرحلة النمو للنظام الرأسمالي "، حيث حقق النظام الرأسمالي جهازا إنتاجيا ضخما وأصبح الهاجس هو ضمان

<sup>1</sup> رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 43

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 437-438.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 439.

التشغيل الكامل لهذا الجهاز الضخم، ضمان توازن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بالتركيز على سياسة دعم القوة الشرائية التي تلزم لضمان الطلب الفعلي الكافي لتحقيق التشغيل الكامل، وبطبيعة الحال ففي النظام الضريبي الوظيفي تغيرت النظرة للضرائب فبالإضافة إلى كونها أداة مالية ، أصبحت أداة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأصبحت المورد الأساسي للإيرادات العامة، كما أصبح مبدأ شخصية الضريبة ومبدأ التصاعد مطلبًا أساسيا في النظم الضريبية في الدول المتقدمة<sup>1</sup>.

### 2- علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي الاشتراكي

على عكس النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فإن النظام الاقتصادي الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل، وفيه يزداد القطاع العام أهمية، حيث تكون كل القرارات الاقتصادية صادرة من الحكومة وأجهزة التخطيط المركزي، وفيه تمتلك الدولة كل عناصر الإنتاج وهي التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات<sup>2</sup>.

وفي ظل المميزات السابقة للنظام الاقتصادي الاشتراكي ، فإن دور الضرائب في تحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية يكاد ينعدم ، فالدولة في ظل هذا النظام الموجه باستطاعتها تحديد المنتج المطلوب ، كيفية إنتاجه ومن هو المستهدف من هذا المنتج، مع ضمان كيفية الاستمرارية في النمو الاقتصادي ، دون الحاجة إلى تدخلات غير مباشرة من خلال سياستها الضريبية، وبما أن كل شيء مخطط له ومحدد في الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية إلا أن النظام الضريبي يبقى له دور محدود في تحقيق أهداف هذه الاقتصاديات<sup>3</sup>.

ويتجلى الهدف الأكثر أهمية للنظام الضريبي الاشتراكي في هذه الاقتصاديات إلى ضمان تمويل الاستثمارات العامة وتمويل الخدمات العامة الواسعة النطاق، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن النظم الضريبية الاشتراكية تميزت بمجموعة من المميزات كارتفاع الأهمية النسبية للضرائب على أرباح المشاريع العامة مقارنة بالضرائب على الدخل الفردية، وكذا انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة وارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره ، ص ص 440-441.

<sup>2</sup> ابتسام نزيه حامد محمد اللبثي، النظام الضريبي المصري في علاقته بالتطورات المالية والاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر ، 2012، ص102.

<sup>3</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع"مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 18.

<sup>4</sup> رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 44.

### 3- علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي المختلط

خلافًا لما سبق ذكره من خصائص ومميزات للنظامين الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي، فإن النظام الاقتصادي المختلط هو مزيج بين النظامين السابقين أي نجد به الملكية العامة لوسائل الإنتاج " قطاع عام" ، وكذا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج " قطاع خاص" وعليه فإن النظام الضريبي لهذا النظام لابد من أن يراعي و يتماشى مع خصائص ومميزات النظام الضريبي الرأسمالي والنظام الضريبي الاشتراكي، وأن يهدف إلى تغطية وتمويل النفقات العامة عن طريق الإيرادات يهدف إلى توجيه النشاطات الاقتصادية.

#### ثانياً: علاقة النظام الضريبي بالنظام السياسي

مما لا شك فيه أن النظام السياسي يؤثر في النظام الضريبي، حيث ترتبط طبيعة وخصائص النظام الضريبي من حيث أنواع الضرائب وأهميتها النسبية وأحكامها وإجراءاتها بالنظام السياسي ويتكون النظام السياسي من الأشخاص المخولين أو المنوط بهم اتخاذ قرارات سياسية بوجود صدور قوانين من السلطة التشريعية المختصة " بفرض ضرائب أو إلغائها أو الإعفاء منها، ويتأثر اختيار النظام الضريبي بالتركيب الاجتماعي والسياسية لتشكيلات المجالس التشريعية والنيابية، وعليه يكون للحكومة والأحزاب السياسية والممارسات الديمقراطية بالغ الأثر في اختيار النظام الضريبي<sup>1</sup>.

كما أن تأثير العوامل السياسية قد يفوق تأثير العوامل الاقتصادية، إذ يمكن أن يصمم نظام ضريبي لدولة ما تعبيراً عن مواقف سياسية وإيديولوجية معينة<sup>2</sup>.

كما أن النظام السياسي يمكن له أن يؤثر في الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات النظام الضريبي ويستطيع أن يؤثر أيضاً في أهداف النظام الضريبي والسياسة الضريبية مما يؤثر بشكل مباشر على الهيكل الضريبي وعلى الصور الفنية التي يحتويها النظام الضريبي<sup>3</sup>.

ويؤثر الواقع السياسي على النظام الضريبي إذ يختلف العبء الضريبي في دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب عن العبء الضريبي لدولة تتميز بحكم الحزب الواحد أو الحزب الحاكم ، ففي حالة الدولة الديمقراطية يصعب فرض عبء ضريبي كبير على أفرادها ، وذلك خوفاً من تناقص فرص وصول

<sup>1</sup> عبد العزيز علي السوداني، البناء الضريبي، مدخل تحليل النظم، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٦، ص 145.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 145.

<sup>3</sup> Jole slemrod, The Real world of tax policy , In Tax Policy in the real world ,edited by Joel slemrod, Cambridge university press,First published,New York,1999, p14.

الحزب إلى السلطة أو في الحفاظ عليها ،بينما يسهل فرض عبء ضريبي كبير في الحالة الثانية بما يخدم مصالح الطبقة الحاكمة<sup>1</sup>.

كما يتأثر النظام الضريبي بالاتجاهات السياسية للدولة وكذا علاقتها بالدول الأخرى ، إذ يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر في قرار تصميم واختيار النظام الضريبي ومكوناته ،حيث أنه ونزولا عند هذه المعطيات، سيتم صياغة نظام ضريبي يسمح بتحقيق الأهداف السياسية للدولة ومثال ذلك فرض ضرائب مرتفعة على منتجات بعض الدول التي تربطها علاقات متوترة ، وتخفيضها على منتجات دول الأخرى ذات علاقات متميزة مع هذه الدولة.

### ثالثا: علاقة النظام الضريبي بالنظام الاجتماعي

إن للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع أثره المباشر على هيكل النظام الضريبي ، فمن الواضح أن معدل الزيادة في السكان له أثره البالغ على النظام الضريبي ، فالدولة التي تسعى إلى تشجيع النسل لأغراض ما سياسية أو عسكرية ،سوف تسعى إلى منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية، أما الدول التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة فسيكون الوضع معاكسا لما سبق<sup>2</sup>، كما تؤثر عادات المجتمع وقيمه الأخلاقية وتقاليده، على النظام الضريبي ففي حالة الدول المتشعبة بقيم الدين الإسلامي والتي تنتشر فيها بعض الآفات الاجتماعية كتعاطي الخمر بأنواعها، وتتم فيها المعاملات الربوية، يصبح للضرائب على هذه المجالات دور بارز في نظامها الضريبي<sup>3</sup>، ونجد حصيلة هذه الضرائب قليلة بل تكاد تكون منعدمة والعكس بالنسبة للدول الأخرى والتي لا تتمسك بأحكام الدين الإسلامي فإن حصيلة الضرائب المفروضة على المعاملات السابقة، تكون مرتفعة حتى ولو كانت النسب المفروضة عليها منخفضة وذلك نظرا لكثرة المعاملات في المجالات السابقة<sup>4</sup>.

انطلاقا لما تطرقنا له من محددات، نستنتج أن النظام الضريبي يختلف من دولة لأخرى، ويختلف داخل الدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى، وعليه فإن النظام الضريبي في مضمونه ومحتواه يتوقف بدرجة كبيرة على الإعتبارات السابقة الذكر، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ، حيث أنه لكل نظام إقتصادي نظامه الضريبي الذي يعكس فلسفته وتوجهاته، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها.

<sup>1</sup> المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية ، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>3</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1972، ص 242.

<sup>4</sup> عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 50.

## المبحث الثاني: ماهية الضريبة

إن الدور الكبير الذي تلعبه الضرائب بخصائصها المهمة في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة تجعل هذه الأخيرة تعتمد عليها اعتمادا كلياً في إيراداتها العامة ، لهذا تقوم الدولة بوضع قواعد تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطرة ولذا سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم الضريبة، أنواعها، قواعدها وأهدافها .

### المطلب الأول: مفهوم الضريبة

إن تشعب موضوع الضريبة أدى إلى تعدد تعاريفها فمنهم من يرى أنها وسيلة لتوجه الحياة الاقتصادية ويرى البعض الآخر أنها أداة لتحقيق الأهداف المالية، كما ذهب آخرون إلى تعريفها من الجانب القانوني، وفيما يلي بعض التعاريف للضريبة.

- **التعريف الأول:** عرفها "قاسطون جيز" بأنها: "ذلك الأداء المالي الإجباري الذي يدفعه الملزم بهاو بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية"<sup>1</sup>.

- **التعريف الثاني:** " فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها القومية أو المحلية بصفة نهائية، مساهمة منه في تحمل الأعمال والتكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة"<sup>2</sup>.

- **التعريف الثالث:** "مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات ، وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية، سياسية، اقتصادية واجتماعية"<sup>3</sup>.

ومنه نستخلص من التعاريف السابقة الذكر أن الضريبة هي عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الأفراد جبرا للدولة دون مقابل لتحقيق بها الدولة منفعة عامة .

كما نجد هناك خصائص للضريبة نوجزها فيما يلي<sup>4</sup>:

- **الضريبة اقتطاع إجباري:** إذ يكون الالتزام بأداء الضريبة واجبا على جميع المكلفين بأدائها مادام قد توافرت لديهم الشروط التي حددها قانون الضريبة، وان التهرب أدائها جريمة تستوجب العقاب ؛

<sup>1</sup> حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 53.

<sup>2</sup> جمال الدين عاقر، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 2.

<sup>3</sup> عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 2.

<sup>4</sup> عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 238.

- الضريبة اقتطاع نقدي: وهي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الدولة، إلا أنه توجد في بعض المجتمعات الاشتراكية وبشكل محدود فرائض عينية لضمان بعض التدابير المعينة ؛
- الضريبة اقتطاع بلا مقابل: أي أن ما يدفعه الفرد كضريبة، لا يخلق لمنفعته الشخصية أي موجب مقابل، ولا يوليه بالتالي أي حق خاص محدد على الدولة ؛
- الضريبة تجبى بصفة نهائية: والجباية بصورة نهائية تعني أن مبلغ الضريبة الذي تستوفيه الدولة، يخرج عن ملكية الفرد ويدخل في ملكية الدولة بصورة نهائية دون أن تكون ملزمة بعد ذلك بإعادته إلى من دفعه.

### المطلب الثاني: أسس ومبادئ فرض الضريبة

يقصد بأسس القواعد التي يسترشد بها المشرع المالي وهو بصدد إعداد النظام الضريبي في الدولة، والهدف من هذه القواعد تحقيق مصالح الممول من جهة ومصالح الخزينة العمومية من جهة أخرى، وهذه المبادئ والقواعد يجب أن يأخذها المشرع بعين الاعتبار عند فرضه للضرائب، حتى يصبح النظام الضريبي نظاما سليما وصالحا، ولقد لخص "آدم سميث" في مؤلفه ثروة الأمم سنة 1776 تلك القواعد التي تبنى عليها عملية فرض الضرائب كما يلي:

#### 1- مبدأ العدالة أو المساواة<sup>1</sup>

وذلك ليس بإخضاع كل أفراد المجتمع إلى أعباء الضريبة بنسبة واحدة، ولكن حسب دخولهم أو مقدرتهم التكاليفية.

يقول آدم سميث في هذا الصدد "يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان" أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة.

ويمكن التفرقة بين الضريبة كهدف من أهداف الضريبة والعدالة كركن من أركانها، ففي الحالة الأولى نعني التحدث عن وظيفة الضريبة كأداة لتوزيع المداخيل والثروات بين الأفراد وطبقات المجتمع، وفي الثانية يجب أن تكون عامة وموحدة، بمعنى أنها تفرض على جميع الأشخاص والأموال، فالعبء الضريبي يوزع على أساس مقدرة كل فرد على الدفع.

#### 2- مبدأ أو قاعدة اليقين

مضمون هذه القاعدة أن الضريبة محددة بوضوح، و ينصرف ذلك إلى كل ما يتعلق بالضريبة من تحديد للوعاء، السعر، و ميعاد الوفاء و طريقة الدفع، و تؤدي هذه القاعدة إلى علم الممول بالتزامه.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، النظام الضريبي في النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1991، ص30.



و لكي يتحقق اليقين بهذا المعنى يلزم تحقق ما يلي<sup>1</sup>:

- أن تكون التشريعات المالية و الضريبة واضحة جلية بحيث يفهمها عامة الناس
- أن تجعل الدولة في متناول المكلفين جميع القوانين المتعلقة بما تقرره من الضرائب وما يتفرع عنها من قرارات و لوائح و تعليمات.

### 3- قاعدة الملائمة في التحصيل

تقضي تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع أحوال الممولين و نفسياتهم، اختيار وعائها و أسلوب تحديدها أو من النواحي المرتبطة بكيفية الجباية سواء من موعدها و اجراءاتها.<sup>2</sup>

و بالتطبيق للقاعدة الحالية فان ميعاد تحصيل ضريبة يجب أن يكون في الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله الخاضع للضريبة و باختصار نعني بهذه القاعدة أن يكون ميعاد تحصيل الضرائب متلائم مع ميعاد تحقق الدخل أو الربح.

### 1- مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل<sup>3</sup>

هذا يعني أن تكون مداخل الضرائب أكثر من المبالغ المنفقة على تحصيلها، أي أن تشارك حصيله الضرائب في تمويل الخزينة العامة لا أن تستهلك مبالغها في مصاريف تحصيلها، أي يجب أن يكون الفارق بين ما يدفعه المكلف وما تحصل عليه الخزينة العامة قليلا قدر الإمكان، أي التقليل من النفقات التي تنفقها الدولة على تحصيل الضريبة نفسها، لأن الزيادة في أعباء الضريبة يقلل من مداخل الخزينة العمومية، بمعنى كلما قلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة غزيرا، وذلك بمراعاة:

- عملية توظيف وتوجيه الموظفين حسب الحاجة، لان أجور الموظفين تعتبر نفقات على عاتق خزينة الدولة.
- استعمال تقنيات متطورة في التحصيل مثل الإعلام الآلي بغية ربح الوقت.
- حسن استعمال المطبوعات والمناشير المتعلقة بعملية التحصيل.

### 2- مبدأ التدخل

لقد أضاف الاقتصاديون المعاصرون إلى المبادئ السابقة هذا المبدأ، وهذا تماشيا مع تطور مفهوم الدولة المعاصرة، فبعد أن كان واجب الدولة يقتصر على حفظ الأمن والقضاء أو ما يسمى " بالدولة الحارسة" أصبحت الدولة تتدخل في جل أنشطة الأفراد، وبذلك تعقدت وتتنوع مهامها، ويهدف تدخل الدولة إلى الحد من تجاوز

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، المبادئ المالية، كلية الحقوق لجامعة الاسكندرية، الدار الجامعية، لبنان، 1994، ص125.

<sup>2</sup> عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 2006، ص 159.

<sup>3</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص10.

الأفراد لحررياتهم، وكذا توجيههم إلى استغلال جانب من الاقتصاد، وحماية الاقتصاد الوطني في تدخلها في عملية الاستيراد والتصدير<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع الضريبة

من المعلوم أن الضرائب في الوقت الحالي تضم أنواعا عديدة تتفاوت أهميتها وكذلك في آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وسنستعرض فيما يأتي إلى أهم أنواع الضرائب تحدد تطبيقا على نطاق واسع في كافة الدول تقريبا.

#### أولا: الضرائب المباشرة<sup>2</sup>

هي الضرائب التي تفرض على رأس المال قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحملة الشخص المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى غيره.

#### 1- الضريبة على الدخل

نتمثل الضرائب على الدخل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل الذي يتولد لدى الشخص الطبيعي أو المعنوي وبما أن الدخل وعاء هذه الضريبة، فمن الأجدر أن نحدد المفهوم الدقيق للدخل بغية تحقيق غايتين الأولى حتى لا تشمل الضريبة بعض الأموال التي لا تعد من قبل الدخول والثانية عدم الهرب بعض العناصر التي تعد من قبيل الدخول، ولتحديد مفهوم الدخل هناك نظريتان الأولى تنظر إليه من الناحية المصدر الذي يأتي منه يجب أن يتسم بالدورية والانتظام وتسمى هذه النظرية بنظرية المنبع أما الثانية تحدد الدخل من خلال النظر إلى الزيادة في القيمة الايجابية التي حصلت عليها في ذمة المكلف خلال فترة زمنية معينة وتسمى نظرية الزيادة في القيمة الايجابية .

#### أ- نظرية المنبع

يعد دخلا وفقا لهذه النظرية ما يحصل عليه المكلف بصفة دورية ومنتظمة من أموال وخدمات يمكن تقويمها بالنقود ولكي يعد الإيراد دخلا وفق هذه النظرية:

- **الدورية والانتظام:** أي يأتي بصفة متجددة ومنتظمة كلما انتهت المدة التي تحدد رقميا كالיום، الشهر، كأجر العامل وراتب الموظف.
- **إمكانية التقويم بالنقود:** لا يشترط في الإيراد حتى يعد دخلا أن يكون مبلغا نقديا.

<sup>1</sup> أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النهضة العربية، الطبعة 03، سنة 2000، ص 165.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي " المالية الدولية " ، عمان ، دار زهران للنشر و التوزيع، 2008 ، ص ص 316 - 324

- ثبات ديمومة المصدر: يرتبط هذا الشرط بالشرط إذ لا يتصور تحدد الدخل وانتظامه إلا إذا كان ناجما عن مصدر دائم و ثابت وتختلف صفة الدوام والثبات تبعا لمصدر الدخل المختلفة وهي العمل ورأس المال.
- عنصر المدة: حتى بعد الإيراد دخلا يجب أن يحصل عليه المكلف في مدة معينة تبدأ بتاريخ معين وتنتهي بتاريخ آخر وعادة تحدد هذه المدة بسنة.

### ب- نظرية الزيادة في القيمة

إن هذه أكثر اتساعا في تحديد المقصود بالدخل إذ يعد دخلا وفق لها كل زيادة ايجابية لزمة المكلف خلال فترة معينة أيا كان مصدر هذه الزيادة بالدورية أو الانتظام أو لم تتصف بذلك، أي أنه بعد دخلا كل ما يحصل عليه المكلف في فترة من الفترات سواء مزاوله عملة الاعتيادي أو عن طريق مباشرة نشاطه بصفة عرضية كالأرباح الناجمة عن بيع العقار أو أي منقول آخر. وكذلك الزيادة في قيمة الأصول الثابتة بصرف النظر عما إذا كانت تلك الزيادة قد تحققت عن طريق البيع أو لم تتحقق وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة على الدخل بالطريقة التي يحددها المشرع إلا أنه يمكن التمييز بين نظامين من هذه الضرائب الأول نظام الضريبة على مجموع الدخل والثاني نظام الضريبة النوعية ، ولكن القاعدة العامة في ضرائب الدخل وأيا كان النظام المعمول به في أنها تنصب على الدخل الإجمالي دون أن خصم استعملاته ويعد تكليفا للدخل كل اتفاق لا يمكن الحصول على الدخل من غير القيام به و تتمثل تكاليف الدخل في الحد الأدنى اللازم للمعيشة ( بالنسبة للشخص العادي ) .

### 2- الضرائب على رأس المال

وتتمثل هذه الضرائب في تلك التي تتخذ رأس المال وعاء لها ويقصد برأس المال أو الثروة ما يحوزه المكلف من قيم استعماله في لحظة زمنية معينة سواء اتخذت هذه القيم شكل سلع مادية كالموجودات الثابتة أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات على شكل نقود.

#### أ- الضريبة العادية على رأس المال

تفرض هذه الضريبة على قيمة ثروة المكلف كلها أو بعض عناصرها وعادة تكون أسعارها منخفضة لأن وعاءها من الضخامة مما يسمح بالحصول على إيرادات غزيرة وتستخدم هذه الضريبة لتحقيق طائفة من المزايا أهمها:

- تعتبر أداة مهمة في دفع بعض عناصر الثروة العاطلة للمشاركة في النشاط الاقتصادي.
- يمكن استخدامها أداة رقابية على القرارات المكلفين وخاصة بالنسبة لضريبة الدخل إلا أن فرض هذه الضريبة يجد صعوبات تتمثل:

- ✓ صعوبة حصر المادة الخاضعة للضريبة و احتمالات التهرب من دفعها.
- ✓ هناك أجزاء كثيرة من الثروة من الممكن إخفاؤها كالذهب والمجوهرات والنقود.

✓ تحتاج إلى جهاز إداري كبير .

### ب- الضريبة الاستثنائية على رأس المال

تتشابه هذه الضريبة مع سابقتها من حيث أن المادة الخاضعة لها هي رأس مال المكلف إلا أنها تختلف عنها في سعر الضريبة، فإذا كان سعر الضريبة العادية منخفضاً نجد الضريبة الاستثنائية تفرض بسعر أعلى ولعل ما يسود ارتفاع هذه الضريبة هو أنها تفرض بسعر أعلى و في ظروف استثنائية تكون فيها الدولة بأمر الحاجة إلى الأموال لتسديد ديون كبيرة أثقلتها أو لإنجاز بعض الأعمال المهمة لو تتوفر لديها الأموال . وقد عرفت هذه الضريبة في كثير من الدول الأوروبية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، استخدمت إيراداتها لتسديد الدين العام بشكل رئيسي.

### 3- الضرائب على التركات

هي الضرائب التي تفرض على ما يجمع ما يملكه الفرد لحظة زمنية معينة هي الوفاة أي أن الواقعة المنشأة للضريبة هي الوفاة، وتتخذ هذه الضرائب أنواع متعددة فهي إما أن تفرض على مجموع الشركة أو على نصيب كل وارث.

### ثانياً: الضرائب غير المباشرة<sup>1</sup>

هي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل على هذه الضريبة إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة.

### 1- الضرائب على التداول والإنفاق

إن الضريبة تفرض على إنفاق الدخل للحصول على السلع والخدمات ولهذه فهي تصيب البخل بطريقة غير مباشرة، وتعد بالتالي من قبل الضرائب غير المباشرة فالضرائب على نفاق الدخل بالمعنى الواسع تفرض على إنفاق الدخل على أموال الاستثمار وعلى ذلك فهي تتمثل في ثلاثة أنواع .

### أ- الضرائب على الاستهلاك

إذ ما فرضت الضريبة على الدخل عند أنفاقه كنا بصدد ضرائب تفرض في مناسبات مختلفة تقع في المراحل المختلفة من المنتج إلى المستهلك وهي مراحل تتمثل في انفاق السلعة من المنتج إلى التاجر الجملة ومن هذا الأخير إلى تاجر التجزئة ومن تاجر التجزئة إلى المستهلك. أي أن هذه المناسبات لفرض الضريبة أمر يتوافق إلى حد كبير على ضمان سهولة تحصيلها.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية، ص ص 158-165 .

### ب- الضريبة العامة على الإنفاق

في هذا النظام تفرض الضريبة على كافة السلع أي كافة صور الإنفاق بحيث لا تثار مشكلة اختيار السلع التي تضع للضريبة، ويعتبر نظام الضريبة العامة على الإنفاق أكثر تحقيقاً للعدالة .

### ج- الضريبة على رقم الأعمال

تطورت التشريعات الضريبية لتجعل الضرائب على الاستهلاك أو المبيعات التي تفرض على أنواع السلع فقط أما بمناسبة إنتاجها أو بمناسبة استهلاكها ضرائب عامة على السلع والخدمات بمناسبة تداول هذه السلع أو بمناسبة أداء الخدمات.

### 2- الضرائب الجمركية

يقصد بها الضرائب التي تفرض على السلع عند اختيارها لحدود الدول الإقليمية بمناسبة استيرادها وتصديرها وتعكس الضرائب الجمركية نوعاً وسعراً أو حصيلة الأوضاع الاقتصادية المختلفة للدولة وكذلك طبيعة تباينها الاقتصادي .

### 3- الضرائب على التداول

قد لا يقوم الشخص بإنفاق دخله أكمله مع استهلاك السلع والخدمات بل يدخر جزء منه ويشتري به أموالاً عقارية منقولة وقد يحدث أيضاً أن يقوم الشخص بالتصرف بالبيع بالأموال الموجودة لديه إلى شخص آخر وفي هذه الحالات يفرض المشرع الضريبي في الدول المختلفة ضرائب غير مباشرة تحصل بمناسبة تداول وانتقال الأموال بين الأفراد وتسمى بالضرائب على التداول مثل ضرائب الدمغة، ضرائب التسجيل وتفرض ضرائب الدمغة أصلاً على عمليات تداول الأموال عن طريق تحرير مستندات كالعقود.

## المبحث الثالث : التنظيم الفني للضرائب

تتضمن الضرائب جانبا فنيا يحكم فرضها وحمايتها، ويحدد مراحلها وإجراءاتها، ابتداء من ربط الضريبة، وصولا إلى تصفيتها، ومن ثم تحصيلها كما تظهر عند إقرار هذه الجوانب الفنية المتعلقة بالضريبة بعض المشاكل مثل الازدواج والتهرب الضريبيين.

### المطلب الأول : ربط الضريبة ( تحديد وعاء الضريبة )

إن ربط الضريبة أو ما يعرف بتحديد الوعاء الضريبي يتضمن تحديد كل من الواقعة المنشئة للضريبة أو مناسبة فرضها، إضافة إلى المادة الخاضعة لها.

### أولا : تحديد الواقعة المنشئة للضريبة ( مناسبة فرض الضريبة )

يتولى القانون الذي يقرر فرض ضريبة معينة تحديد القواعد العامة لها، أي الشروط العامة اللازمة لتطبيق الضريبة ، ومن ثم فإن دين الضريبة لا يتحقق بدمية شخص فرد صدور قانون الضريبة ، وإنما يتطلب الأمر أن يتحقق بالنسبة له الشرط الذي حدده قانون الضريبة ، وهو ما يعرف بالواقعة المنشئة للضريبة (مناسبة فرض الضريبة ) ، والتي تتمثل في الحصول على الدخل في نهاية السنة بالنسبة للضريبة على الدخل أو تملك رأس المال بالنسبة للضريبة على رأس المال ، وعبور السلعة للحدود الجمركية بالنسبة للضرائب الجمركية ، وتحديد لحظة نشوء الدين الضريبي في ذمة المكلف بالضريبة له أهمية كبرى من الوجهة القانونية ، إذ تبدأ المواعيد القانونية في تلك اللحظة التي تتحقق فيها الواقعة المنشئة<sup>1</sup>.

### ثانيا : تحديد المادة الخاضعة للضريبة

يتضمن تحديد المادة الخاضعة للضريبة أسلوبين أولهما التحديد الكيفي، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في التحديد الكمي لوعاء الضريبة.

### 1- التحديد الكيفي لوعاء الضريبة

إن الاتحاد الحديث في المالية العامة بأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف بالضريبة عند فرضها، وهذا يستدعي التفرقة بين الضريبة الحقيقية والضريبة الشخصية، فالضريبة الحقيقية تفرض على الدخل بعض النظر عن شخصية المكلف أو ظروفه العائلية والشخصية، ولا تتطلب هذه الضريبة جهدا كبيرا من جانب الإدارة الضريبية في تحديدها ، فهي تميز بساطتها وسهولة تطبيقها ، وكذا بغزارة حصيلتها فهي لا تدخل في حسابها الظروف الشخصية والعائلية للمكلف بالضريبة ، كما أنها لا تقر أي إعفاءات. وهي بهذا لا تتلاءم مع

<sup>1</sup> عادل فليح العلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 119.

مبدأ العدالة الضريبية الذي يستوجب مراعاة المقدرة التكاليفية للمكلف بالضريبة، كما أنها غير مرنة فلا يمكن إحداث تغيير في حصيلتها بسهولة.

أما الضريبة الشخصية، فهي التي تعرض على الدخل وتأخذ بعين الاعتبار المركز الشخصي والظروف الشخصية للمكلف بالضريبة، حيث لا يقتصر الأمر على تحديد مقدار الدخل الذي يحصل عليه، لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عدة ظروف شخصية تتعلق بذات الشخص الخاضع للضريبة تتمثل في<sup>1</sup>:

- **المركز الاجتماعي والعائلي للمكلف بالضريبة**: يستلزم ذلك استبعاد جزء من الدخل من إطار فرض الضريبة، وهو ذلك الجزء المخصص لإشباع الحاجات الضرورية للفرد، أو ما يطلق عليه حد الكفاف، إضافة إلى خصم ما هو لازم للقيام بالأعباء العائلية.

- **مصدر الدخل**: إن شخصية الضريبة تأخذ بعين الاعتبار مصدر دخل المكلف بالضريبة، فالدخل الناتج عن العمل يعامل معاملة مختلفة عن ذلك الناتج عن رأس المال، ويرجع ذلك إلى أن الدخل الناتج عن العمل قد يتعرض لظروف متعلقة بشخص العامل نفسه كالمرض أو العجز أو الوفاة، إضافة إلى مدة استثمار كل منهما، فالدخل المتولد عن رأس المال يبقى مدة أطول من الدخل المتولد عن العمل.

### 2- التحديد الكمي لوعاء الضريبة

إن حجم الضريبة يتوقف على طريقة تحديد الوعاء الضريبي، أو طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وهناك عدة طرق لتقدير هذه المادة الخاضعة للضريبة:

- **طريقة المظاهر الخارجية**: في هذه الطريقة تلجأ الإدارة الضريبية إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبة عن طريق الاستناد إلى بعض المظاهر الخارجية، كأن تعتمد تقدير دخل الممول أو ثروته على أساس القيمة الإيجارية لمنزله أو عدد النوافذ والأبواب بمنزله... إلخ، فكلما زاد هذا العدد اعتبر ذلك دليل على ارتفاع دخل الممول، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة والاقتصاد في نفقات الحماية وعدم تدخلها في شؤون الممول أو مضايقته بالاطلاع على دفاتره وسجلاته، كما أن هذه الطريقة لا تتطلب من الممول أي إقرارات أو مستندات، مما يجعلها صالحة للمجتمعات التي ترتفع فيها نسب الأمية، فضلا عن انخفاض احتمالات التهرب الضريبي، خاصة إذا ما أحسن اختيار المظاهر الخارجية التي يعتمد عليها في التقدير، مما يجعلها صالحة أيضا للدول التي تخفض فيها درجة الوعي الضريبي. إلا أن أهم عيوب هذا الأسلوب هو انخفاض درجة الدقة في التقدير، فلا يخفى أن هذه المظاهر الخارجية كثيرا ما تتناقض مع الحقيقة،

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص: 143 - 144.

فهناك الشخص الذي يحب الظهور وحياء الترف والشخص المقتر البخيل والشخص المتواضع، كل أولئك لا تتناسب مظاهرم الخارجية مع إيراداتهم<sup>1</sup>.

– **طريقة التقدير الجزافي:**وفقا لهذه الطريقة تقدر قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقديرا جزافيا على أساس بعض القرائي التي تعتبر دالة على مقدار دخل المكلف، ويكمن الفرق بين هذه الطريقة وسابقتها في كون أن العنصر الذي يتم الاعتماد عليه في التقدير الجزافي ذو علاقة مباشرة بالثروة أو الدخل الخاضع للضريبة، فيتم تقدير الدخل الناتج عن الاستغلال الزراعي مثلا على أساس متوسط إنتاج الهكتار.

إضافة إلى أنه في حالة التقدير على أساس المظاهر الخارجية يحدد القانون هذه المظاهر التي تحدد بطريقة شبه آلية القيمة الخاضعة للضريبة، ومن ثم فإن دور الإدارة يكون محدودا، أما في التقدير الجزائي فيكون للإدارة حرية أكبر تمارسها في سبيل الوصول إلى تقدير معقول لقيمة المادة الخاضعة للضريبة<sup>2</sup>.

– **طريقة التقدير المباشر:** تعتبر أكثر دقة من الطرق السالفة الذكر، إذ أنها تستند مباشرة على معرفة المادة الخاضعة للضريبة، وتتم هذه المعرفة بصورتين، إما بالتصريح وإما عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة الضريبة.

\* **التصريح:** ويتمثل التصريح في شكلين أساسيين، أولهما تصريح المكلف بالضريبة ومضمون هذه الطريقة أن يقوم المكلف بالضريبة بتقديم التصريح في موعد يحدده القانون، ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة بصورة عامة، مع افتراض حسن النية وأمانة المكلف بالضريبة، باعتباره أقدر شخص يعرف مقدار دخله على نحو صحيح. ولضمان دقة وصحة التصريح، فإن الإدارة تحتفظ لنفسها بالحق في الرقابة على التصريح وتعديله إذا بني على غش، أما الشكل الثاني فهو تصريح الغير ويلتزم بموجبه شخص آخر غير المكلف بالضريبة، بتقديم التصريح إلى إدارة الضرائب، ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية تربط بين المكلف بالضريبة وشخص الغير، مثال ذلك أن يكون الغير مدينا للمكلف بالضريبة بمبالغ تعد ضمن الدخل الخاضع للضريبة، كصاحب العمل الذي يقدم تصريحا للإدارة بالمبالغ المستحقة لديه لدى العاملين عنده.

\* **التقدير بواسطة الإدارة الضريبية:** يقول القانون لإدارة الضرائب حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة، ولذا تسمى هذه الطريقة بالتقدير أو التفتيش الإداري. ويكون للإدارة حرية واسعة في اللجوء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد سليم لوعاء الضريبة، ومن هذه الأدلة مناقشة المكلف بالضريبة أو فحص دفاتره وسجلاته المحاسبية، وعادة ما تلجأ إدارة الضرائب إلى طريقة التقدير المباشر في

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 91

<sup>2</sup> محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المال)، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ ،ص 200.



حالة تخلف المكلف بالضريبة أو امتناعه عن تقديم التصريح الضريبي أو إذا كان التصريح غير مطابق للواقع أو ينطوي على خطأ أو غش.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تصفية الضريبة

بعد ربط الضريبة، تأتي المرحلة التالية وهي تصفية الضريبة أي تحديد دين الضريبة عن طريق تطبيق الأسعار الواردة في القانون على قيمة الوعاء الضريبي، وقد يحدد المشرع معدل العربية وفق أحد الأسلوبين:

#### أولاً : أسلوب التحديد المقدم لحصيلة الضريبة ( الضرائب التوزيعية )<sup>2</sup>

يتمثل التصوير العلمي لهذه الطريقة في قيام السلطة التشريعية عند التصويت على الميزانية بتحديد الحصيلة الكلية التي يتعين أن تدرها ضريبة معينة، بعد ذلك تقوم الإدارة الضريبية بتقسيم عبء هذه الضريبة على الأقسام الإدارية نزولاً على السلم التنظيمي الهرمي للإدارة حتى تصل إلى أدنى مستوى في هذا التنظيم ولتكن القرية مثلاً، في داخل القرية تقوم الإدارة الضريبية بتحديد ما يتعين على كل فرد من القرية دفعه، إما بالتساوي أو على نحو تناسبي وفقاً للمقدرة التكاليفية لكل فرد، وتحديد حصيلة الضريبة مقدماً يجعلها بعيدة عن التوافق مع حالة النشاط الاقتصادي، فمبلغ الضريبة يحصل أياً كان مستوى النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً، وبالتالي أنا كانت قيمة المادة الخاضعة للضريبة، الأمر الذي يعني عدم مرونة الضريبة.

يضاف إلى ذلك عدم مراعاة المقدرة التكاليفية للأفراد مما يعني انعدام في العدالة التوزيعية، وهذا ما دعا إلى الاتحاد الترك هذه الطريقة التي كانت مستخدمة في القرن التاسع عشر واستخدام طريقة تحديد سعر الضريبة.

#### ثانياً: أسلوب تحديد سعر الضريبة ( الضرائب القياسية )

على النقيض مما رأينا في الأسلوب السابق، فإن المشرع يقوم وفق هذه الطريقة بتحديد السعر الضريبي في صورة نسبة أو نسب مئوية من قيمة المادة الخاضعة للضريبة، أو في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات المادة الخاضعة للضريبة، ويتلاقى هذا الأسلوب كل عيوب الأسلوب السابق، فهو يتميز بمرونته وحساسيته للتقلبات الاقتصادية، كما ممكن من الاقتراب من تحقيق قواعد العدالة الضريبية، وتتخذ أسعار الضرائب القياسية التي تستخدم النسب المئوية كأسلوب للقياس صورتين أساسيتين<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> محمد عباس محرزى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 148 – 149 .

<sup>2</sup> محمد دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 102 – 109 .

1- **الضرائب النسبية:** وهي تلك الضرائب التي تفرض بنسبة محددة وثابتة مهما تغيرت قيمة الوعاء الضريبي ، فمثلا تفرض ضريبة بنسبة 17 بالمائة من قيمة الأرباح التجارية والصناعية ، فوفقا لهذا الطريقة تظل نسبة الضريبة المستحقة إلى قيمة الوعاء الضريبي ثابتة مهما تغيرت قيمة المادة الخاضعة للضريبة، وواضح هنا أن حصيلة العريية تتغير بالزيادة أو بالنقصان بنفس نسبة التغير في القيمة الوعاء الضريبي.

2- **الضرائب التصاعدية:** وهي تلك الضرائب التي تفرض بنت تتزايد بتزايد قيمة الوعاء الضريبي، ففي ظل هذا الأسلوب تزداد نسبة الضريبة المستحقة إلى الوعاء الضريبي كلما ازدادت قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ويلاحظ أن أساليب تطبيق تساعد في التشريعات الضريبية كثيرة ، ومن أهم هذه الأساليب:

أ- **التصاعد بالطبقات:** ويتم في هذه الحالة تقسيم الممولين إلى عدة طبقات حسب مقدار الدخل أو الثروات، وترتيب هذه الطبقات تصاعديا ثم تفرض الضريبة بنسب تتزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء ، ومثال ذلك أن تفرض الضريبة على الدخل على النحو التالي:

**الجدول رقم (01): التصاعد بالطبقات**

النسبة	الطبقات
معفاة	من 0 إلى 250 وحدة نقدية
7%	من 250 إلى أقل من 1000 وحدة نقدية
12%	من 1000 إلى أقل من 2000 وحدة نقدية
18%	من 2000 إلى أقل من 3000 وحدة نقدية
25%	من 3000 إلى أقل من 4000 وحدة نقدية

المصدر: حامد عبد المجيد دراز وآخرون ، مبادئ المالية العامة ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2003 ، ص 105.

يتضح من خلال هذا المثال أنه لتحديد دين الضريبة وفقا لهذا الأسلوب يتم تحديد الطبقة التي ينتمي إليها الممول ومن ثم تطبيق السعر الخاص بها ، فالممول الذي يكون دخله يساوي 1500 وحدة نقدية تفرض عليه ضريبة بنسبة 12 بالمائة، ومن أهم المشاكل التي يثيرها تطبيق هذا الأسلوب هو كيفية تحديد طول ( بداية ونهاية ) الطبقة.

ب- التصاعد بالشرائح: وفي ظل هذا الأسلوب يتم تقسيم دخل كل ممول إلى عدة أقسام أو شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، ومثال ذلك أن تفرض الضريبة على الدخل على النحو التالي:

الجدول رقم (02): التصاعد بالشرائح

النسبة	الطبقات
معفاة	الـ 250 وحدة نقدية الأولى
11%	الـ 1500 وحدة نقدية التالية
14%	الـ 500 وحدة نقدية التالية
18%	الـ 1000 وحدة نقدية التالية
23%	الـ 2000 وحدة نقدية التالية

المصدر: حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003 ، ص 107.

لتوضيح الفارق بين أسلوب التصاعد بالطبقات والتصاعد بالشرائح ، فإننا نفترض ممولا دخله السنوي 3500 وحدة نقدية ، فتجد أن الضريبة تفرض عليه وفقا لنظام التصاعد بالطبقات بسعر 25 بالمائة من إجمالي دخله، ومن ثم يستحق عليه ضريبة قدرها 875 وحدة نقدية، في حين أن نفس الممول في ظل نظام التصاعد بالشرائح تكون الضريبة المستحقة عليه تبلغ القيمة المستحقة عن كل شريحة أي ( 00 + 165 + 70 + 57,5 + 180 - 472.5 وحدة نقدية ).

ويلاحظ أنه في ظل هذا الأسلوب أنه يتفادى الانتقال المفاجئ في سعر الضريبة من طبقة إلى أخرى، ومع ذلك فإن مشكلة اختيار طول الشريحة مازالت قائمة كما في ظل أسلوب التصاعد بالطبقات.

المطلب الثالث: تحصيل الضريبة

تصبح الضريبة واجبة الدفع بعد أن يتم إبلاغ المكلف بالضريبة بالمبلغ الذي يجب عليه دفعه، ويجب على الإدارة الضريبية مراعاة الأوقات الأكثر ملاءمة ، ويتم تحصيل دين الضريبة وفق عدة طرق.

## أولاً: وقت تحصيل الضريبة<sup>1</sup>

يستلزم قيام الدولة بالإنفاق في كل الأوقات على مدار السنة أن يوجد دائماً تحت تصرفها كميات مناسبة من الإيرادات النقدية لتغطية النفقات، وإذا كانت حصيللة بعض الضرائب غير المباشرة تتوزع على مدار السنة، فإن الأمر يختلف بالنسبة للضرائب المباشرة التي يسبق تحصيلها القيام بعمليات تقدير المادة الخاضعة للضريبة وتحديد مقدار الضريبة وما يستلزمه من إقرارات ومراجعات ... إلخ ، هذه الضرائب تحدد لها فترة زمنية معينة من السنة تحصل فيها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقلب في إيرادات الدولة على مدار السنة، فتزيد عن الحاجة في بعض الفترات ونقل في فترات أخرى، من أجل هذا وجب أن يتم تحديد وقت تحصيل الضريبة على النحو الذي يمكن معه تفادي التقلبات في الإيرادات، وذلك الضمان حد أدنى من التوافق بين الإيراد والإنفاق على مدار السنة.

إلا أن هذا لا يمثل الاعتبار الوحيد الذي يجب أخذه في الحال عند تحديد وقت تحصيل الضريبة، إذ يجب كذلك أن يراعى اعتبار آخر، يتمثل في أن تحصل الضريبة يقدر الإمكان في أكثر الأوقات مناسبة للمكلف.

## ثانياً : طرق التحصيل

يتم تحصيل الضريبة وفق عدة طرق أهمها:<sup>2</sup>

**1- التوريد المباشر:** تلجأ الإدارة الضريبية وفق هذه الطريقة إلى تحصيل الضريبة عن طريق التوريد المباشر بقيام الممول بسداد قيمة الضريبة المستحقة مباشرة إلى الإدارة بعدد إمام الربط النهائي لها.

**2- الأقساط المقدمة:** وقد تتبع الإدارة طريقة الأقساط المقدمة، التي يقوم الممول بمقتضاها بدفع أقساط دورية خلال السنة الضريبية طبقاً لإقرار يقدمه عن دخله المحتمل، أو حسب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة، على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد ربطها، حيث يسترد الممول ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المربوطة أو يدفع ما قد يقل عنها.

**3- الحجز من المنبع :** كما تلجأ الإدارة الضريبية بصدد تحصيل الضريبة إلى طريقة الحجز من المنبع التي تتميز عن غيرها من طرائق الجباية من ناحية لجوء الإدارة الضريبية إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على الدخل الأمر الذي يؤدي إلى تزويد الدولة تباعاً حصيللة ضريبية مستمرة.

<sup>1</sup> محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص: 79-80.

وتتطوي طريقة الحجر من المنيع على تكليف " شخص ثالث " تربطه بالممول الحقيقي علاقة، فيقوم بحجر قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأساً للخزانة العامة ، وتكون هذه العلاقة إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة ( الصكوك المالية )، حيث تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم بمثابة مدين للمستفيد، أو أن تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور والمرتببات ، فتواجه الإدارة الضريبية بصدد هذه الطريقة شخصين مختلفين، أولهما الممول الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة وثانيهما المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخزانة.

ولا يخفى ما تتطوي عليه هذه الطريقة من مميزات لكل من الإدارة العربية والممولين. ذلك أنها تعد أكثر طرق الجباية ملائمة للخزانة لما تحققه من وفرة في الحصيلة والحيلولة دون التهرب من أداء الضريبة، علاوة على تزويدها للخزانة العامة يسيل متدفق من الموارد على مدار السنة. هذا في الوقت الذي يعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد في جبايتها على شخص ثالث غير الإدارة الضريبية، قد لا يكون على علم تام بقوانين الضرائب وأحكامها، مما يؤدي إلى احتمال عدم توفيقه في تفسير هذه الأحكام وفي تقدير قيمة الضريبة التي يتعين عليه استقطاعها وتوريدها إلى الخزانة العامة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضياع بعض حقوق الخزانة العامة، أو إلى استقطاع ضريبي يزيد عن ما يجب أن يتحملة الممول.

ومن ناحية الممول فإن هذه الطريقة تمكنه من تسلم دخله بعد استقطاع الضريبة المستحقة عليه، الأمر الذي يقلل من فرص التهرب، علاوة على تخفيف حدة حساسيته تجاه الضريبة ، وقد انتقد البعض هذه الطريقة على أساس أنها لا تمكن الممول من التعرف على حقيقة دخله.

### المطلب الرابع: المشكلات المرتبطة بالتنظيم الفني للضرائب

نقصد بها المشكلات التي يجب على المشرع أخذها في الحسبان عندما يكون يسدد إقرار القواعد الفنية للضرائب ، من ربط وتصفية وتحصيل، وتتمثل أهم هذه المشكلات في كل من الازدواج والتهرب الضريبي.

#### أولاً: الازدواج الضريبي

يعرف علماء المالية الازدواج الضريبي بأنه : " عبارة عن فرض ضريبتين من نوع واحد على الوعاء نفسه خلال فترة زمنية واحدة ، وبالتالي اقتطاع هاتين الضريبتين من مال مكلف واحد " ، كما يعرف على أنه " عبارة عن فرض الضريبة نفسها أو ضريبة من النوع نفسه أكثر من مرة ، على الشخص نفسه بالنسبة للمال نفسه، في نفس المدة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بوعون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، مؤسسات الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010، ص 208.

وقد يكون الازدواج الضريبي، إما داخليا، وهو أمر محصور في حالتين:<sup>1</sup>

- 1- الحالة الأولى: أن يكون فرض الضرائب من اختصاص سلطتين أو أكثر، فتقوم أكثر من سلطة بفرض نفس الضريبة على المكلف بخصوص نفس المادة الخاضعة للضريبة، خلال نفس الفترة، مثل وجود سلطة قومية إلى جانب سلطات محلية، وفرضت كل من السلطتين ضريبة على تركة شخص معين، ففي هذه الحالة يدفع مقدار الضريبة مرة للسلطة المحلية ومرة للحكومة المركزية.
- 2- الحالة الثانية: إذا فرضت السلطة المركزية الضريبة على نفس الشخص على مرحلتين، مثل فرضها ضريبة على الدخل الناتج عن العمل في سنة معينة مرة باعتباره دخلا نوعيا ، ومرة أخرى باعتباره أحد مكونات الإيراد الكلي الذي يخضع للعشيرة العامة على الإيراد.

وقد يكون الازدواج الضريبي دوليا لاختلاف النظم الضريبية في الدول، حيث أن الضريبة على الدخل يمكن أن لفرض ذاتها وعلى الشخص ذاته، وعلى الوعاء ذاته ولذات الفترة من قبل الدولة التي يقيم فيها ودولته باعتباره أحد رعاياها، وقد يتحقق الازدواج الضريبي في ضريبة التركات عندما يكون الموروث أحد مواطني دولة معينة، ويكون الورثة في دولة أخرى، وتكون التركة في دولة ثالثة حيث يتم فرض الضريبة على ذات الوعاء وعلى ذات المكلف وللفترة ذاتها ثلاث مرات، وهو ما يتحقق معه ازدواج ضريبي، وهو الأمر الذي يمكن الحد من حصوله عن طريق التنسيق بين الدول من خلال الاتفاقيات التي تسهم في تلافي حصول الازدواج الضريبي<sup>2</sup>.

## ثانيا : التهرب من الضريبة

التهرب من الضريبة هو ظاهرة تحاول فيها المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بعد تحقق واقعها المنشئة والتهرب قد يكون مشروعاً، أو غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية، وهو الذي يعبر عنه في الدراسات المالية بالتهرب الضريبي ، ويكون التهرب مشروعاً في حالتين:<sup>3</sup>

- حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي، كان يفرض المشرع ضريبة على أرباح الأسهم فتعتمد الشركات إلى توزيع الأرباح في صورة مقابل حضور جلسات الجمعيات العمومية للشركة، ولتلافي ذلك تقوم بعض التشريعات كالتشريع الفرنسي بإخضاع مقابل حضور الجلسات للضريبة أيضاً، أو أن يلجأ الأفراد لهبة أموالهم بغية التخلص من ضريبة التركات.
- عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة استغلال معين، لأن الضريبة على دخله أكثر ارتفاعاً منها على الدخول الأخرى. أما التهرب غير المشروع فهو التهرب الذي

<sup>1</sup> محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عام الكتاب الحديث، عمان، 2008، ص 197.

<sup>3</sup> عادل فليح العلي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 123

يتضمن غشا أو احتيالا يلجأ إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها، ومن صورة محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار، أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقرارا لا يتفق وحقيقة الواقع . وفي مجال الضريبة الجمركية صورة إدخال السلع المستوردة خفية ، أو أن يذكر قيمة للسلع المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية.

### 1- أسباب التهرب الضريبي : تكمن أهم أسباب التهرب الضريبي في :<sup>1</sup>

- ضعف المستوى الخلقي: فهو يتناسب عكسيا مع مراعاة مصلحة المجتمع والشعور بواجب المسؤولية في تحمل أعماله ، فضعف المستوى الخلقي يحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب المالي تجاه المجتمع، ومنه الضريبة ؛
- ضعف مستوى الوعي الضريبي: فكما ارتفع مستوى الوعي الضريبي، كلما قلت ظاهرة التهرب الضريبي وهذه المسؤولية تقع على الحكومات؛
- تخلف الهيكل التنظيمي للنظام الضريبي: وهذا ما يلاحظ في الدول المتخلفة، فعدم اكتمال وتقديم الهياكل التنظيمية للنظام الضريبي يؤدي إلى تعقد المعاملات الضريبية، مما يتيح الفرص الكافية لتهرب الأفراد من الضرائب؛
- ثقل عبء الضريبة: تعدم تناسب أسعار الضرائب مع القدرات التكلفة للأفراد، يعطي مبررا أساسيا لتهرب الأفراد من الضرائب؛
- عدم تحقق العدالة الضريبية : وهو ما يؤدي إلى عدم التساوي في تحمل الأعباء العامة ، وتوسيع حدة الفوارق بين الطبقات ، ما يعطي مبررا للتهرب من دفع الضرائب المستحقة .

### 2- آثار التهرب الضريبي: يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة فيما يلي:<sup>2</sup>

- انخفاض حجم الإيرادات التي تجنيها الدولة من المكلفين، وبالتالي انخفاض الاستثمارات التي تقوم بها، وكذلك النفقات العامة مما يؤدي إلى تدني الخدمات العامة؛
- اضطراب الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن العش والتهرب الضريبي من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية أو الخارجية، وهذا ما يوقعها في مأزق يتمثل في عملية سداد القروض والفوائد المترتبة عنها؛
- رفع سعر الضرائب المفروضة وفرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب؛
- عدم تحقق العدالة الضريبية ، بحيث يدفع الضرائب قسم من المكلفين ولا يدفعها آخرون ؛
- التأثير على عملية تمويل التسمية ، فالتهرب الضريبي قد يؤدي إلى عرقلة مشاريع الدولة والحكومات في التنمية والنهوض بالبلد ؛

<sup>1</sup> غازي عنابة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 343 - 344.

<sup>2</sup> بوعون بدياري نصيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 182 - 183

- التأثير على المنافسة، فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها مقارنة بالشركة التي تدفع الضرائب، وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها؛
- عدم دفع أو التهرب من الضرائب الجمركية يكون حافزا لاستيراد السلع الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف الصناعة المحلية.

### 3- مكافحة التهرب الضريبي

- يمكن الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تتمثل أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>
- **تنمية الوعي العربي للمواطنين:** إيماننا بضرورة مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة وتعريفهم بواجباتهم والتزاماتهم المالية تجاه مجتمعهم؛
- **إصلاح الهيكل التنظيمي الضريبي:** وذلك عن طريق إنشاء الأجهزة الضريبية المتخصصة وتقسيم العمل بينها وتزويدها بالخبرات والأدوات، والأفراد من أصحاب الكفاءات المهنية، وتلقيهم أفضل الأساليب في التعامل مع الأفراد وعقد الدورات التدريبية، وإشراكهم في الندوات الضريبية ؛
- **فرض العقوبات الرادعة:** وهذه وسيلة ضرورية ومتممة لمكافحة التهرب الضريبي، وترتبط هذه العقوبات بظروف الدولة.
- **تخصيص المكافآت:** خاصة بالنسبة للممولين الذي يظهرون تعاوناً ضريبياً أكبر مع السلطات، وذلك تحفيزاً لهم وتشجيعاً لغيرهم؛
- **حجز الضريبة عند المنبع:** وهذه وسيلة فعالة تعني خصم ضريبة الإيراد قبل وصوله لصاحبه؛
- تحقيق العدالة الضريبية لتحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، والقضاء على المحسوبية في التكاليف الضريبية.
- **تقدير الإقرارات العربية:** حتى تستطيع الإدارة العربية الوقوف على الأحوال المالية للمكلفين، ومصادر الزيادة في ثروتهم وأموالهم.

<sup>1</sup> غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 345 - 347.



### خلاصة الفصل:

أي نظام ضريبي باعتباره أداة ووسيلة حديثة يؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يكون له هدف معين، يسعى لتحقيقه وذلك باستخدام مختلف أنواع الضرائب المناسبة لكل مشكلة اقتصادية أو اجتماعية، أما النظام الضريبي فهو يعبر عن مجموع العناصر الايدولوجية، والقانونية، الاقتصادية، والفنية التي يؤدي تراكبها إلى قيام كيان ضريبي معين، يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم، وهو يعتبر كذلك ترجمة فنية للسياسة الضريبية التي تخططها وتنفذها الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فالسياسة الضريبية لم يعد دورها مقتصرًا على تمويل الميزانية بل تعداه إلى العديد من الأدوار في مختلف المجالات، وكلما تحققت الأهداف المرجوة من السياسة الضريبية، كانت هذه الأخيرة أكثر فعالية.

## الفصل الثاني: الضريبة وأثرها على التنمية الاقتصادية

### تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشراتها

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: انعكاسات النظام الضريبي وآثاره على التنمية

الاقتصادية

المطلب الأول: أثر الضريبة على المجال المالي

المطلب الثاني: أثر الضريبة على المجال الاقتصادي

المطلب الثالث: أثر الضريبة في المجال الاجتماعي

خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: الضريبة وأثرها على التنمية الاقتصادية

### تمهيد

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها تحويل الاقتصادات الوطنية قليلة الدخل لاقتصادات متطورة وحديثة، ويستخدم هذا المفهوم في عصرنا الحديث بشكل مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي، وذلك بسبب أنه يُستخدم بشكل كبير في موضوع تحسين اقتصادات الدول ونوعيته وكميته.

تجدر الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية تساعد في تمكن الاقتصادات الفقيرة والبدائية أن تتطور وتصبح اقتصادات مزدهرة وحديثة ومتطورة وتسعى أن تكون حاسمة في الكثير من الدول المختلفة وذات أهمية كبيرة. ويجدر التنويه إلى أن استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية وأيضاً بدء مع انتهاء حِقبة الاستعمار الأوروبي؛ وذلك بسبب أن كثيراً من الدول والمستعمرات السابقة ذات مستويات المعيشة منخفضة كانت تعرف بالدول المتخلفة أو النامية وعلى سبيل المثال دول أوروبا الشرقية.

لكن مع اتباع إجراءات وخطوات صحيحة باتجاه النمو الاقتصادي بدأ ملاحظة ارتفاع مستويات المعيشة في معظم الدول الفقيرة كما ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل وثيق مع زيادة دخل الفرد المناسب للخدمات المقدمة وقيمة السلع المتاحة.

### المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية من الرهانات التي تواجه مختلف الدول عبر العديد من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالتنمية تفتح خيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة وإنها عملية معقدة فهي لا تتطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها البعض، وتشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع فمع تقدم الدراسات اتضح مدى شمول ظاهرة التنمية الاقتصادية فهي تحتل مكانا بارزا على المستوى العالمي والتي نالت اهتماما كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت مفاهيم التنمية تبعا للتيار الذي ينتمي إليه الاقتصادي، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية ونعرض فيما يلي لبعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية الذي تناوله العديد من الاقتصاديين الغربيين والعرب.

### أولا: تعريف التنمية الاقتصادية من قبل الاقتصاديين الغربيين

يعرف BALDURIN MEIER التنمية الاقتصادية على أنها: " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"<sup>1</sup>.

ويرى s. Wigel ( س . واجل ) الاقتصادي الأمريكي أن : " التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية و الأحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، وإن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع"<sup>2</sup>.

كما يرى Edgar owe التنمية في كتابه عام 1987 بأنها : " لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عريفات حربي محمد موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1993، ص 26.

<sup>2</sup> محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للنشر، 2008، ص 45.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الاردن، 2007، ص 122.

أما الاقتصادي كيندل برقر Kindle berger فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة : " عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"<sup>1</sup>.

### ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية من قبل الاقتصاديين العرب

وتري و داد أحمد سيكسو أن " التنمية الاقتصادية هي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و طويلة و التي غالبا ما تتحقق غير متأثرة بالدورات الاقتصادية"<sup>2</sup>.

أما حربي عريقات فيرى أن التنمية الاقتصادية " ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جنية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متقدم"<sup>3</sup>، أي أن من خلال خلق أوضاع جديدة ومتطورة والالتزام صانعي القرار بتحقيق التغير سيؤدي إلى خلق عملية حضارية شاملة.

ويعرف مدحت العقاد التنمية الاقتصادية " بأنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"<sup>4</sup>.

أما محمد عبد العزيز عجمية يرى " أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي ، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"<sup>5</sup>.

كما يرى محمد زكي شافعي أن التنمية الاقتصادية : " ماهي إلا عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها"<sup>6</sup>.

ويمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية " بأنها العملية التي تحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في

<sup>1</sup> العقاد مدحت محمد ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت ( لبنان ) ، 1980 ، ص 82.

<sup>2</sup> و داد سيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار الفارس، ط1، الأردن، 2002، ص 104.

<sup>3</sup> إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية نظريات، نماذج، إستراتيجيات، دار أسامة، ط1، عمان، 2012، ص 9.

<sup>4</sup> عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>5</sup> محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عاطف ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 2005، ص 81.

<sup>6</sup> عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 27.

نوعية الحياة وتغير هيكله في الإنتاج، وعليه فإن التنمية الاقتصادية تحتوي في تعريفها على عدد من العناصر أهمها<sup>1</sup>:

1- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الجانب الثقافي والسياسي والإجتماعي، ومن هذا المنطق فإن التنمية تتضمن التحديث والذي يشير إلى إنصاف دور العادات والتقاليد غير العلمية، ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية الإلتزام بالجانب الأخلاقي فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مدمر ومخرب وحتى يكون للمعرفة دور تنموي يتعين أن يتم الإستعانة بها في إطار أخلاقي محدد.

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن وهذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر)، فقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن أنه وبالرغم أن كثير من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها في تناقص مستمر، وهذا يعنى

أنه وبالرغم من حدوث نمو اقتصادي إلا أن حالة الفقراء تزداد بؤسا.

### المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية في بلد الأخير ومن فترة لأخرى نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، لكنها تسعى في حلها إلى تحقيق هدف واحد وهو تحقيق الرفاهية للسكان وتحقيق العيش الكريم لهم والتي نوجزها فيما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- زيادة الدخل القومي

يعتبر هذا الهدف من أول الأهداف التي تسمى التنمية إلى تحقيقها، وذلك نظرا لأن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بعملية التنمية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وزيادة نمو عدد سكانها، لذلك كان لابد من زيادة الدخل القومي للقضاء على هذا المشكل الذي تعاني منه الدول النامية، خاصة إذا تحققت زيادة الدول مع إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البيئة الاقتصادية.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002/2003، ص 17.

<sup>2</sup> المشهوروي احمد حسين أحمد، تقييم دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فلسطين، رسالة الماجستير غير منشورة، 2003، ص ص 43-41.

## 2- مستوى المعيشة

أهداف التنمية مترابطة فيما بينها والترابط يتجلى في كون أن مستوى الدخل القومي تهدف إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة عند الأفراد، وذلك من خلال توفير الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومشرب وتوفير مستوى ملائم من الضروريات الحسية كالصحة والتعليم والثقافة غير أنه ليس من الضروري أنه إذا تحققت الزيادة في نسبة الدخل القومي أن يتحقق الرفع من مستوى معيشة الأفراد، فأحيانا نجد أن الدخل القومي يرتفع لكن لا تصحبه أية زيادة أو تغير في مستوى المعيشة

## 3- تقليل التفاوت في توزيع المداخيل و الثروات

يعتبر التقليل التفاوت في توزيع المداخيل والثروات هدفا لعملية اللعبة الاقتصادية لأغلب الدول النامية التي تعاني من دخلها القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها ، تواجه اختلالات في توزيع المداخيل والثروات ومن الطبيعي أن يكون لهذا التفاوت في المداخيل و الثروات آثار سلبية على المجتمع تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية مما يخلق طبقات في المجتمع، ويؤدي إلى توسيع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

## 4- التوسع في الهيكل الإنتاجي

إن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة من أجل مساعدة الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، وعلى الدول التي تسعى للتنمية أن تقوم بإيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها كتخلف القاعدة الإنتاجية وكذلك هيمنة قطاع واحد بالإضافة للثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

يقوم موضوع التنمية على أساس نظري متين، فقد اهتم بها المفكرون والمنظرون في وقت مبكر وصاغوا لها الكثير من الأفكار والنظريات التي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، وقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية ونظرا لأهميتها نحاول أن نوجز أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 58.

## 1- نظرية آدم سميث<sup>1</sup>

عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بمبدأ التخصص وتقسيم العمل ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:

– **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل.

– **عملية تراكم رأس المال:** يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

– **دوافع الرأسماليين علي الاستثمار:** وفقاً لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة.

– **عناصر النمو:** وفقاً لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد علي ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية.

– **عملية النمو:** يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعلمية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

## 2- نظرية ميل<sup>2</sup>

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لنتاج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية:

<sup>1</sup>F. Glahe, ed. Adam Smith and the Wealth of Nations: 1776-1976 (1977).

<sup>2</sup>عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السبابة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، 1990، ص519.



- التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالاً إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.
- معدل التراكم الرأسمالي: يري ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.
- معدل الربح: يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود.
- حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكناً من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.
- دور الدولة: كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

### 3- النظرية الكلاسيكية<sup>1</sup>

العناصر الرئيسية لهذه النظرية هي:

- سياسة الحرية الاقتصادي: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.
- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: ينظر جميع الكلاسيكيين على التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدوا جميعاً على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.
- الربح هو الحافز على الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

<sup>1</sup> عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، الجزء الثالث، 2009، ص ص 48-49.

– **حالة السكون:** يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتي تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتى السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوي الكفاف، ووفقاً لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

### 4- نظرية شومبيتر<sup>1</sup>

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ولذا فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية:

- **الابتكارات:** وفقاً لشومبيتر تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.
- دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عادية، ولكنه قادر علي تقديم شيء جديد تماماً فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.
- دور الأرباح: ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.
- العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك أنه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.
- ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الإطار على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية:

- اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي.
- النقص في عنصر المنظمين.
- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية.

<sup>1</sup> واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، ج 1، ط 1، دار الوفاء للنشر، 2008، ص ص 232-235.

– الحاجة إلى التغييرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساساً على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكان تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار.

### 5- نظرية كينز<sup>1</sup>

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي:

- الطلب الفعال: وفقاً لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
- الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.
- المضاعف: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي:
  - وجود بطالة لا إرادية.
  - اقتصاد صناعي.
  - وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.
  - يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.
- السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

### 6- نظرية مراحل النمو "والت واستو"<sup>2</sup>

نتج عن الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في منتصف الخمسينات تحول اهتمام الدول الغربية لحماية مصالحها وقبل أي شيء آخر بنمو العالم الثالث، وبدأ إهتمام مراكز البحوث وعلماء الاقتصاد بقضايا التخلف و التنمية. كانت نظرية البروفسور و المؤرخ الاقتصادي روستو من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات، ومع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي : البيان غير شيوعي" في 1960.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 37.

<sup>2</sup> تودارو ميشال، ترجمة حسني محمد حسن، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص ص 124-125.

تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث والتي تتلخص في خمس مراحل وهي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

– **المرحلة الأولى:** مرحلة المجتمع التقليدي تتميز بمجتمع شديد التخلف حيث يستمد الأفراد دخلهم من قطاع الزراعة وتكون مردودية الأرض ضعيفة لأن المجتمع لا يملك الإمكانيات التي تسمح له برفع الإنتاجية للفرد لكونه لا يستخدم التكنولوجيا الحديثة، حيث يكتفي بوسائل بدائية وتكون الزيادة في الإنتاج محدودة ونقل معدلات زيادة في السكان، كما أن العادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.<sup>1</sup>

– **المرحلة الثانية:** مرحلة التهيؤ للإقلاع و تتميز بحدوث تغيرات جذرية في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة. كذلك ارتفاع مستوى التجارة أدى إلى تطور النقل، كما تتميز هذه المرحلة بداية تطور المجتمع من خلال إقبال على إدخال التكنولوجيا جديدة وما يلاحظ عنها زيادة الاستثمارات في مجال النقل بالإضافة إلى ظهور البنوك و المؤسسات التي تعمل على تعبئة المدخرات.<sup>2</sup>

– **المرحلة الثالثة :** مرحلة الإقلاع وترتكز في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية و تسجيل تأثير إيجابي على النشاط الزراعي بسبب ظهور صناعات كبيرة بالإضافة إلى حدوث تغيرات في القيم الاجتماعية والثقافية.

– **المرحلة الرابعة:** مرحلة النضوج حيث يقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة، وكذلك زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع وظهور العديد من الصناعات ذات قيمة مضافة عالية وزيادة العمالة الماهرة من خلال زيادة رأس المال البشري وارتفاع نمو الدخل القومي أكثر من نمو السكان وزيادة الاستثمارات القومية، وتحقيق فائض في العملات الخارجية بسبب زيادة درجة إنفتاح المجتمع على العالم الخارجي.<sup>3</sup>

– **المرحلة الخامسة :** مرحلة الاستهلاك الوفير والتي تمثل أرقى مراحل النمو و التطور، ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، دار الشروق، عمان، 2009، ص 5.

<sup>2</sup> إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، ص 7.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166.

- زيادة مستويات الدخل بدرجة كبيرة، وأن تصبح عندها الضروريات (الغذاء، السكن، الكساء).
- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات التي تنتج السلع الإستهلاكية.
- توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع لنمو دعم الرفاهية الاجتماعية.

### 7- نظرية النمو المتوازن<sup>1</sup>

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر وأرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة، وآثار سلبية منها: أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بدول المتقدمة لأن هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي.

### 8- نظرية النمو غير المتوازن<sup>2</sup>

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

- 1- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- 2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.
- 3- النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

<sup>1</sup>مدحت محمد القریش، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الاردن، 2007، ص 91.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص96.

## المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشراتها

إن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب العديد من الأمور الأخرى، ويعتمد هذا بدوره على العديد من العوامل لعل أهمها معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق ذلك، لذلك يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية التي تساعد على تحقيق النمو وتطور الاقتصاد وإجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية و السياسة القائمة، من أجل تغيير الوضع القائم نحو الأفضل ومن ثم تحقيق الأهداف المطلوبة، فمن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي:

### المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

#### أولاً: إستراتيجية الدفعة القوية

تنسب هذه الإستراتيجية إلى الاقتصادي "روزنشتاين رودان"، الذي أعطاها أهمية كبيرة وأوصى بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي في المجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين، وإلا تتجح عمليات التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود، فإن تطبيق مبدأ الدفعة القوية يمثل أمراً ضرورياً لتحقيق انطلاقة الاقتصاد المتخلف في معراج التقدم، ويتحصل تطبيق هذا المبدأ في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال ( من طرق ومواصلات واتصالات وسائل نقل وخدمات التعليم والتدريب... ). كلها مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها<sup>1</sup> ، ويترتب عليها العديد من الوفورات الاقتصادية الخارجية و التي تتركز على ثلاث قواعد لا بد من تكاملها لحدوث التنمية<sup>2</sup>

- **تكامل دالة الإنتاج:** عدم قابلية رأس المال الإجمالي للتجزئة وضرورة تكامل الصناعات رأسياً من حيث مدخلاتها و منتجاتها ويرجع سبب عدم قابلية رأس المال الإجمالي للتجزئة إلى ضخامة المشروعات المراد إنجازها .

- **تكامل دالة الطلب:** وتعني إنشاء عدد من الصناعات المترامنة في آن واحد تخلق سوق واسعة تسمح بدخول وتعدد السلع المعروضة.

- **تكامل عرض الادخار:** ويعني توفير القدر اللازم من الأموال لتمويل المشاريع الصناعية في بداية مراحل التنمية.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره ص ص 177 - 176.

<sup>2</sup> اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ص ص 164، 165.

فقد قدم " روزنشتاين رودان " فكرته عن الدفعة القوية في صدد اهتمامه بوضع خطة لتضييع شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد أن رفض روزنشتاين رودان الأسلوب التدريجي للتنمية ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية وقد فاضل " روزنشتاين رودان " بين أسلوبين للتصنيع وهما :

النموذج الروسي للتصنيع:الذي يتضمن بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل من صناعة ثقيلة لإنتاج الآلات و صناعة خفيفة ... الخ ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي معتمدا كليا على الموارد المحلية و يرفض رودان هذا الأسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدرا هائلا من الموارد.<sup>1</sup>

الأسلوب الثاني الذي يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل في<sup>2</sup>:

- توجيه حجم كبير من الاستثمارات في جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض.

- نظرا لأن الدولة المتخلفة تعاني من قصور في مستوى البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي لذا يتعين القيام بهذا أيضا لضرورتها لقيام الصناعات الاستهلاكية.

- أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع الذي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبرى.

• **نقد الإستراتيجية:** تعرضت هذه الإستراتيجية إلى لعدد من الانتقادات إما على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي وهي:

- صعوبة تطبيق النموذج الأول وكيف يكمن إقامة صناعة ثقيلة والدول النامية مغلوبة على أمرها، كما لو أن النظرية تقول أن على الدول الفقيرة إذا أرادت النمو أن تصبح أولا غنية وهذا ما لا يقبله المنطق.

- صعوبة جذب المستثمرين الأجانب في الدول النامية لتمويل الصناعة فيها بسبب وجود المشاكل الفنية الإدارية و السياسية على الرغم من تقطن رودان إلى ذلك مند البداية حيث أكد على ضرورة توفر المناخ الاقتصادي والسياسي كالخدمات، رأس المال الاجتماعي، الخدمات الفنية عن طريق التدريب، التعليم...الخ.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-182.

<sup>2</sup> اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 165.

ثانياً: إستراتيجية النمو المتوازن

تنسب هذه الإستراتيجية إلى العالم الاقتصادي " نيركس " الذي اعتمد في تحليله على مفهوم الدفعة القوية لـ " روزنشتاين رودان " عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق وجنوب شرق أوروبا ، ولقد انطلق تحليل "نيركس " من فكرة أساسية وهو أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد وهذا بدوره يؤدي إلى سوء في التغذية الذي ينعكس على الوضع الصحي والذي يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض الإنتاج يعني دخل قليل فادخار ضعيف وهكذا تلتحم أطراف الحلقة من جديد.

إن معظم البلدان المتخلفة تدور في دائرة مفرغة، فالفقر الذي تعانيه يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار والتي بدورها تزيد من الناتج و الدخل بنسب ضئيلة فيرى نيركس أنه لا يمكن كسر هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية في الدول النامية إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضمن كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي وينطوي هذا البرنامج الاستثماري الضخم على ما يلي :

- 1- **مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض:** التي يركز فيها نيركس على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضعف حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، وأن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والتي بدورها لا تتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن وبالتالي فإن كل صناعة توفر السوق للصناعة الأخرى نتيجة لتكامل دالة الطلب.
  - 2- **ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي و القطاع الزراعي:** وذلك لأن الصناعة و الزراعة قطاعان متكاملان ، فأى زيادة في الإنتاج الصناعي تتطلب توسعاً في القطاع الزراعي، وهذا يتطلب ضرورة تحقيق قدر من التوازن في النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.<sup>1</sup>
  - 3- **ضرورة الاهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعي** وبترتب على هذه المشروعات العديد من الوفورات الخارجية للمشروعات الإنتاجية أي زيادة معدلات الفائض وهذا الأمر يحفز على زيادة تدفقات الاستثمارات الخاصة، الأمر الذي يسهم في زيادة رأس المال و التراكم الرأسمالي بالمجتمع المتخلف.
  - 4- **التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى** لعمليات التنمية، وتستهدف إستراتيجية النمو المتوازن التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجيات السوق.<sup>2</sup>
- لقد وجهت عدة انتقادات لاستراتيجية النمو المتوازن نذكر منها :

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 189.



1- انتقدت استراتيجية السوق المتوازن في عدم واقعية افتراضاتها الخاصة بجانب العرض<sup>1</sup>، حيث تفترض هذه الإستراتيجية مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي لأن سحب هؤلاء العمال من الزراعة وإعادة توظيفهم بالصناعة لا يترتب عليه زيادة الأجور أو نقص في الإنتاج الزراعي، كما أنها تفترض مرونة كبيرة في عرض رأس المال اللازم لهذا البرنامج الاستثماري الضخم دون التأثير على سعر الفائدة والاستثمارات القائمة، وهذا الأمر يتناقض مع وضع معظم الدول المتخلفة الفقيرة.

2- انتقدت الاستراتيجية في عدم واقعتها لظروف الدول النامية وضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برنامجها ، وأن مجهودات التنمية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضاً كبيراً حتى لا يقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعي، وهذا يقتضي توافر مواد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة، وفي حالة محدودية الموارد الاستثمارية سينتهي الأمر بتطبيق استراتيجية النمو المتوازن إلى مجرد رفع الكفاية الإنتاجية للقطاعات المختلفة دون إحداث التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد المتخلف.<sup>2</sup>

3- انتقدت أيضاً على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية، ولكن هذا انتقاد ضئيل الأهمية لأن " نيركس " يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ، ولأن " كارودان " من قبله ينصح في استراتيجيته بتركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة واعتماد البلاد المتخلفة على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة.

4- يرى البعض أن تطبيق هذه الاستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح للدول النامية، وهذا الانتقاد له وزنه فمن خلال تجارب التنمية المطبقة خاصة في بلاد أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات ، ولكن لم يكن يرى نيركس أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية.<sup>3</sup>

### ثالثاً: استراتيجية النمو غير المتوازن

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي " هيرشمان "، وقد سبقه في ذلك " بيرو " الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 122.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 124-123.

وقد انطلق " هيرشمان " من اعتقاد " ديسنجر " لاستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها الذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة لاستراتيجية النمو غير المتوازن وتتركز اهتمامات " هيرشمان " فيما يلي:<sup>1</sup>

1- يرى هيرشمان أن النمو الغير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية ولذا يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات استراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملية ، بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة، فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى لكن عند مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.

2- دعا " هيرشمان " إلى استراتيجية النمو الغير متوازن لكونها أكثر واقعية و تتوافق و الموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفقر إليه هذه البلاد و أنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام ، كما يرى هيرشمان أنه عندما تبدأ مشروعات جديدة فإنها تستفيد من الوفرة الخارجية للمشروعات الأخرى السابقة ، فعندما تحقق و فرة خارجية جديدة تشجع على إقامة مشروعات أخرى جديدة.

إن طريق النمو المتوازن يكون أقصر الطرق في تحقيق عملية التنمية، لذلك فضل استخدام البديل الذي يتناسب وإمكانات الدول النامية الذي يتمثل لأي أسلوب النمو غير المتوازن.

3- أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم النفاق الاستثماري ومحبا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى.

4- أيد هيرشمان ضرورة الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي ، لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظرا للكثير من الوفرة الخارجية التي تتيحها.

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات منها:<sup>2</sup>

- انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن في أنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وذلك لان القيام بعملية التنمية و الاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثمة زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فان ذلك يترتب عليه الزيادة في الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

- انتقدت في كونه يصعب تحديد النشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات الخلفية والأمامية وذلك بسبب تشوه الأسعار وعدم توفر البيانات الكافية.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره ص197.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 201-202.

- انتقدت في أنها تفوق قدرات الدول النامية وهذا يتفق مع النقد الموجه لاستراتيجية النمو المتوازن ، حيث أنها تتطلب موارد وإمكانيات فوق طاقة وقدرة الدول النامية من ناحية ، ونقص التسهيلات اللازمة لعملية التنمية مثل : صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية وكذلك المواد الخام ووسائل الطاقة والمواصلات من ناحية أخرى.

### رابعاً: استراتيجية التنمية القطبية ( أو أقطاب النمو )

تعود فكرة التنمية القطبية أو أقطاب النمو بالأساس إلى الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو " حيث تؤكد دراساته أن التنمية لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معينة وأقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو<sup>1</sup>.

تشكل هذه الإستراتيجية العمق المنطقي لاستراتيجية النمو المتوازن في الالتزام بهذه الاستراتيجية يستلزم قبل كل شيء الالتزام باستراتيجية النمو غير المتوازن ويعود هذا الترابط بينهما لأن الإقرار بوجود الاستثمارات المحرصة والمشكلة كمحرك للتنمية سيؤدي إلى البحث عن كيفية توطين وتجميع تلك الاستثمارات.

وعلى هذا الأساس فهي تشكل جهداً باتجاه ترتيب و تنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات وفهم هذه الاستراتيجية أكثر لابد أولاً من تحديد بعض المصطلحات التي تتعامل معها وهي<sup>2</sup>:

- قطب التنمية: هو كل وحدة اقتصادية قائمة بسيطة أو معقدة يمكن أن تشكل تجمع ( قطبا ) يتميز بوجود سلطة تصدر القرارات اللازمة ومجال يخدم التجمع.
  - مجال القطب: هو منطقة الفعالية والتأثير والتأثر، وهي منطقة متجانسة تكمل أجزاءها المختلفة بعضها البعض وبالأخص تجانسها مع المركز.
  - المناطق المستقطبة: هي تلك المحيطة بالقطب والتي تستفيد من التقدم الذي حصل فيه وعلى الأخص من تجمع كل رؤوس الأموال فيه وتأهيل القوى العاملة في مركز القطب.
- إن تشكيل " أقطاب النمو " حسب " فرانسوا بيرو " تكمن أهمها:

- تقلل من التكاليف النسبية وتخفف الهدر والاستغلال الكامل لها وبهذا تقلل المستلزمات من نشاط لآخر.
- تمكن من تأمين اليد العاملة المجمعة في مكان واحد مع تسهيل تأهيلها وتدريبها.
- تؤمن الأسواق اللازمة للمواد المنتجة وتزيد من دخول العاملين فيها.

<sup>1</sup> أحمد شريقي، سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للاقتصاد واقتصاد السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مذكرة الماجستير، 2001، ص 26.

<sup>2</sup> اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-177.

ولإقامة " أقطاب النمو " في أي مكان ما يستلزم توفر مجموعة من الشروط أهمها<sup>1</sup>:

- لابد من توفر الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرصة وثروات طبيعية ويد عاملة لازمة.
  - إتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى وقرات الحجم المثلى.
  - الإختيار الصحيح للأنشطة المحركة التي تمارس تحريضا على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج.
- رغم أهمية هذه الاستراتيجية إلا أنها تلقى انتقادات وذلك :

- من حيث تأمين المدخلات: إذ تعاني الدول المتخلفة من ضالة الإمكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني وضعف الادخارات و ضالة الإمكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة و الحاجة القطاعات الأخرى في الدول المتخلفة.

- من حيث تصريف المخرجات: إذ تعاني الدول المتخلفة من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدخل الفردية المتوفرة لدى المستهلكين ونتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية.

### المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية لأن الطرق الإحصائية المتاحة ربما ينظر لها أنها يمكن الاعتماد عليها للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة وفي تراتب الدول، ونظرا للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها و المتمثلة في:

#### أولاً: المؤشرات الاقتصادية

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP)<sup>2</sup>، وهذا الاسم أعطي للسلاسل التي يمكن أن تحسب لأي بلد باستعمال مجموعة أساسية من قواعد القياس على المستوى الكلي للدخل أو الإنتاج ، ولإنتاج مستويات سنوية أو دورية للإنتاج والدخل وفي النتيجة فهناك من أصبح ضد هذا المؤشر وهناك من أصبح مع هذا المؤشر (GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية.

<sup>1</sup> اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-177.

<sup>2</sup> أحمد عارف عساف، محمود حسن الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2001، ص 52 .

### 1- مبررات لصالح استعمال (GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية

- إن الـ(GNP) مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية ولتوفير السلع والخدمات.
- إن قواعد قياسه معقدة وقد تطورت عبر الزمن وهي واضحة ومعروفة.
- إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتج تقديرات للناتج القومي (GNP) حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة.

### 2- مبررات ضد استعمال الـ (GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية

- لا يأخذ في الحساب توزيع الدخل القومي المتغير، كما أن الـ(GNP) ليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى، وأنه مؤشر محمل بالقيمة على نحو ثقيل.
- يركز على كمية السلع والخدمات ويتجاهل كليا نوعية الحياة وتكون مرتبطة بالزيادة في العمر المتوقع، غذاء أفضل وملابس وسكن وتعليم أكثر ودعم التوجيه العلمي.

### ثانيا: المؤشرات الاجتماعية ( المختلطة )

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة النقائص المتعارف عليها، للتعبير عن الوقائع والتغيرات من خلال توسيع التحليلات الإحصائية<sup>1</sup>.

وتم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم، ولا شك أن الدول النامية تعاني نقص ملموس في جميع المؤشرات الاجتماعية وسوف نتناول أهمها في الجوانب التالية :

### 1- المعايير الصحية

- ومن بين أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:
- عدد الوفيات لكل ألف شخص من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء.
  - معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي كلما انخفض ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
  - كذلك توجد مؤشرات عديدة من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 54.

الجدول رقم 03: قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2016-2018

الصحة	2016	2017	2018
عدد السكان لكل طبيب	545	529	521
عدد السكان لكل جراح أسنان	2971	2925	2837
عدد السكان لكل صيدلي	3435	3382	3303
عدد السكان لكل مساعد في الصحة	1143	1108	950

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

2- المعايير التعليمية

للتعليم أثر واضح على الإنتاج والاستهلاك ، وأن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكاً . حيث أن التعليم يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو المجتمع ككل ، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع مايلي:<sup>1</sup>

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين من مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الاتفاق الحكومي.

3- معيار نوعية الحياة

يتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقاس هذا المؤشر مقدار الانجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزناً متساوياً يبلغ 33% ويقاس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى 100 سنة. حيث يمثل الواحد الحد الأدنى وتمثل المئة الحد الأعلى، وبخصوص توقع الحياة فان الحد الأعلى قد أعطى الى عمره 77 سنة والحد الأدنى أعطى الى عمره 28 سنة وضمن هذا الحدود فان توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من 1 الى 100.

أما معدلات القراءة والكتابة فتقاس بالنسبة المئوية من واحد إلى مئة، و حالما يتم ترتيب موقع البلد إلى توقع الحياة ووفيات الأطفال والقراءة والكتابة على مقياس يتراوح بين واحد ومئة فإن الرقم القياسي المركب للبلد المعني يتم قياسه من خلال المكونات الثلاث. ويعاني هذا المعيار من بعض أوجه القصور وهي أنه لا يعتبر

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-117.

معياري لقياس النمو الاقتصادي ولا يقيس الرفاه الكلي أي لا يعبر عن مدى إشباع الحاجات الأساسية بل يقيس نوعية الحياة، كما يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها و يهمل المؤشرات الاقتصادية<sup>1</sup>.

### 4- معيار التنمية البشرية

وهو معيار الذي توصل إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 م ويعد معيار التنمية البشرية من المعايير المركبة<sup>2</sup>، ويستند هذا المقياس على ثلاث أهداف من أهداف التنمية، وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار ومتوسط سنوات الدراسة، ومستوى التعليم ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة<sup>3</sup>.

ومن بين أهم المجالات التي يتم استخدام فيها مؤشر التنمية البشرية هي<sup>4</sup>:

- يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة الحكومات بشأن تقصير الأداء فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية.
- يستخدم في توجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات، حيث يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية.
- تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المتخلفة، حيث تقوم الدول المانحة للمعونة باستخدام مؤشر التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة إلى الدول الأكثر احتياجاً.

### المطلب الثالث: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية

النموذج يهدف إلى معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبياً وإيجابياً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

### 1- نموذج فيلدمان - مها لانوبيس ( Fedman - Mahalanobis )

وهدفه زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.

<sup>1</sup> محمد مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>3</sup> محمد مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127.

## 2- نموذج هارود - دومار: ( Domar - Harodd )

ويحدد النمو على أساس المقدرة على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكد أن على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، كما في النموذج الأول.<sup>1</sup>

## 3- مراحل لرستو للنمو الاقتصادي

تقوم فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:<sup>2</sup>

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة التهيؤ للانطلاق
- مرحلة الانطلاق
- مرحلة النضج
- مرحلة الاستهلاك الكبير

---

<sup>1</sup> اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الشرق، ط1، عملن، 2009، ص 79.

<sup>2</sup> تودارو ميشال، ترجمة حسني محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125.



### المبحث الثالث: انعكاسات النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية

تتحقق عملية التنمية الاقتصادية بتطوير و استغلال كل القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي، واستخدام سياسة جبائية ناجعة لدفع عملية التنمية خاصة أن الجباية أصبحت تمثل جزءا كبيرا في تمويل ميزانية الدولة، بالإضافة إلى كونها القاعدة الأساسية التي تمول الاقتصاد بتشجيع الاستثمارات مثلا : عن طريق وضع حوافز وامتيازات جبائية تخدم الاستثمار الذي يهدف إلى النهوض باقتصاد الدولة .

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مدى تأثير الجباية على مختلف النشاطات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار والاستثمار بالإضافة إلى دورها في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية، وتحديد دورها في إعادة توزيع الدخل.

#### المطلب الأول : أثر الضريبة على المجال المالي

تشكل الضرائب في عصرنا الحالي موردا أهم الموارد الميزانية، إذ لا يمكن إهمال دورها في تغطية النفقات كما تهدف أيضا إلى تمويل مشاريع التنمية التي تتطلب أموالا كبيرة و ضخمة. وقد أدركت الدولة الجزائرية هذا من خلال التعديلات التي قامت بها لإصلاح الهيكل الضريبي حتى يتماشى مع متطلبات التنمية.

وسنركز في هذا المطلب على دراسة بعض النقاط المتمثلة في ما يلي:

- الضرائب كأداة لتعبئة الموارد.
- الضريبة كبديل لوسائل مادية أخرى.
- زيادة الحصيلة الضريبية.
- رفع الناتج الوطني.

#### أولاً: الضريبة كأداة لتعبئة الموارد

إن وجود عجز في الميزانية أدى بالدولة إلى اللجوء للمديونية لأجل سد هذا العجز و مازاد في تأزم الوضع هو التدهور الكبير الذي عرفته الأسواق العالمية الخاصة بالمحروقات، ولعل من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هو الحصول على كمية كافية من الموارد المالية لتغطية النفقات.

#### 1- مساهمة الحصيلة الضريبة العادية

لقد خلفت إجراءات عقلنه و تحديث الضريبة آثار إيجابية على الحصيلة الضريبية، وساهمت بقسط كبير في تخفيض عجز الميزانية، إذ زادت قيمة الموارد المالية بشكل واضح.

## 2- مساهمة الجباية البترولية

تساهم الجباية البترولية بجزء وافر من الحصيلة الجبائية العامة، خاصة كونها مورد أساسي لخزينة الدولة، حيث بقي هذا النوع من الجباية يهيمن على موارد ميزانية الدولة حتى بعد سنة 1986 أين عرفت أسعار المنتجات البترولية انخفاضا كبيرا.

كما يمكن الإشارة إلى زيادة أو التحسين الذي عرفته الجباية البترولية لا يرجع في حد ذاته إلى التعديلات الجبائية لسنة 1992 فقط، وإنما لعوامل أخرى، كزيادة حجم النشاط الاقتصادي، و تطور أساليب التسيير<sup>1</sup>.

### ثانيا: الضرائب كبديل لوسائل مادية أخرى

إن الدول النامية تصب كل جهودها في بوتقة التخلّص من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي، لكن رغم تجريب أغلب الوسائل المادية لم تتوصل إلى النتيجة المرجوة، فضلت تبحث عن مورد مالي يتميز بالاستقرار والدوام لجمع موارد مالية معتبرة لسد حاجاتها. فلم تجد موردا آخر أنسب لها من غير الضريبة لتعتمد على مواردها الداخلية وتحسين استغلالها بتوجيه مخطط و منظم، وتعطيها فرصة التخلّص من التبعية بشتى صورها من جراء الاعتماد على الغير ومنه سنحاول في هذا الطلب إبراز حتمية اللجوء إلى الضريبة كمورد مالي، و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

### 1- ضرورة اللجوء إلى الضريبة كمورد مالي

إن نقص الموارد المالية الضرورية للتكفل بتمويل المشاريع و ضمان سيرها الفعال ، يبقى مؤشرا هاما للتخلف في البلدان السائرة في طريق النمو ، هذا النقص الذي ينجر عنه ضعف الاستثمارات الذي يجعل سرعة التطور الاقتصادي ضعيفة و ثقيلة ، فلم تجد الدول النامية بدلا أمام هذه الوضعية إلا اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي المتزايد لتمويل المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية.

ففي ميدان الاقتصادي تقوم هذه الديون بتجميد القدرة على الادخار سواء على مستوى فردي نتيجة لارتفاع الأسعار بالنسبة للسلع، أو على مستوى المؤسسات التي تضطر إلى استهلاك سلع صناعية باهظة الثمن لسير نشاطها.

إن صفة الجبر التي تتميز بها الضريبة إلى كونها تؤدي بدون مقابل ، تؤهلها إلى أن تكون الوسيلة المفضلة لجلب أكبر الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة و تمويل الاستثمارات، وتبرز كفاءة الضريبة كوسيلة مالية مفضلة لإسهامها الكبير في تغطية النفقات الهياكل القاعدية، التي تضطر الدولة لإنجازها بصورة

<sup>1</sup> أمين قلاله ، محمد حميدي ، الإصلاحات الجبائية و دورها في التنمية الاقتصادية ، مذكرة تخرج ،دورة جوان 1998، المدرسة العليا للتجارة، ص40.

كبيرة و التي تعتبر مؤشرا هاما في قياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مراكز التعليم من شأنه تطوير القطاعات الوطنية في مجالات ضرورية، وذلك للتحكم في التكنولوجيا الوطنية بدل إسنادها للأجانب.

إن تكفل الضريبة بتغطية معظم النفقات، لدليل كافي على صلاحية الضريبة لتسخير موارد مالية كبيرة ، وكذا مردوديتها العالية في تقليص مشكلة ضالة الموارد المالية و نقصها.

### الضريبة كمورد مالي في التوازن الاقتصادي

تلعب الضريبة دور مهم في تحقيق مستوى تقدم اقتصادي لأبأس به ، و الحفاظ على هذا المستوى و ذلك بإصلاح بعض التقلبات التي تطرأ عليه.

ومعنى التوازن الاقتصادي ، وصول الاقتصاد الوطني إلى نقطة التوظيف الكامل للقطاعات الاقتصادية، أي أن يكون الطلب الكلي على السلع و الخدمات متساويا للعرض الكلي لها.<sup>1</sup>

فإذا كان الطلب الكلي زائد بقدر يفوق عرض السلع و الخدمات، ينجم عنه خلق بوادر تضخمية، يكون للضرائب المباشرة دور فعال في محاربتها من خلال رفع الضرائب على الدخل للحد من الاستهلاك، و ذلك بالتقليل من قيمة الدخل الموجه للاستهلاك.

وكذا الأمر بالنسبة للضرائب غير المباشرة، وخاصة الضرائب على الاستهلاك التي تسبب ارتفاعها في الأسعار، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على هذه السلع و الخدمات.

كما يمكن للضرائب تشجيع بعض المشروعات الاقتصادية والمنتجات، بتخفيض أو إعفائها وتخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لتلك القطاعات المعنية لتحسين الإنتاج، وتنمية النشاطات الاقتصادية الهامة.

### ثالثا : دور الضرائب في زيادة الحصيلة الجبائية

تتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الموارد الجبائية والموارد الغير جبائية وتختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و كذا من دولة إلى أخرى تبعا للنمو الاقتصادي المتبع.

وتتمثل الموارد الجبائية في حصيلة الضرائب و الرسوم و تنقسم إلى نوعين هما الجبائية العادية والجبائية البترولية:

- تتكون الجبائية العادية من:

<sup>1</sup> تواتي فتيحة ، الضريبة كأداة التنمية الاقتصادية ، دفعة 2001 ، جامعة الجزائر ، ص 73 .

- الضرائب المحصلة عن طريق التحصيل.
  - الضرائب المقطعة من المصدر.
  - الرسم على القيمة المضافة TVA.
  - الحقوق أو الاقتطاعات غير المباشرة المفروضة على سلع معينة.
  - حقوق الجمارك.
  - أما الجباية البترولية فتتكون من:
    - ضرائب مباشرة على الأرباح الآتية من الأبحاث والاستغلال والنقل عن طريق قنوات المحروقات.
    - عوائد على إنتاج المحروقات السائلة و الغازية، أي قيمة الإنتاج المستخرج من باطن الأرض.
- يتعين على الدولة تحديد حجم الموارد الواجب الحصول عليها، واختيار أفضل المصادر التي يمكن تحصيل انطلاقا منها ، و ذلك بمراعاة الظروف السائدة فالاعتماد على سياسة القروض أو الإصدار النقدي من شأنه تكوين أزمة خانقة عن طريق تضخم، أو عن طريق الهيئات المانحة للقروض، ما حدث للجزائر فيما يخص صندوق النقد الدولي F.MI.

لذلك فالاعتماد على موارد الجباية يعتبر من أحسن الاختيارات ، ويبرر استعمال الضريبة كوسيلة مالية بـ:

- تغطية نفقات الهياكل القاعدية.
- إصلاح و تطوير الجهاز الإنتاجي، وذلك بضمان تدفق مستمر للموارد مما يمكن من تغطية النفقات بكل أنواعها من تجهيز و تسيير.

### رابعا : أثر الضريبة على الناتج الوطني

كان دور الضريبة يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط ولكن حديثا نجد أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب، كأن نستعملها للتأثير على كفاءة استخدام الموارد، وذلك عن طريق التأثير على الأسعار النسبية للمنتجات وعناصر الإنتاج إذ أن تتغير الأسعار بالارتفاع قد يكون مرتبط بـ فرض الضرائب.

لابد أن يأخذ النظام الضريبي بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة أي ضمان مستوى من الاستهلاك، وكذا المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأس مالي اللازمة لعملية الإنتاج.<sup>1</sup>

### 1- الضريبة وأثرها في تحفيز الإنتاج

يمكن للضرائب أن تؤثر سلبيا على قدرة الأفراد على العمل، بحيث تخفض من قدراتهم الإنتاجية، وذلك يحدث في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الأفراد من جزء من الدخل، وبالتالي التقليل من استهلاكهم

<sup>1</sup> أمين قلالة، محمد قليلي، مرجع سابق ، ص 57.

الضروري. ولأجل ذلك تلجأ معظم التشريعات الضريبية في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج وكذا على الاستهلاك، وهذا لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الأفراد.

إن تخفيض الضرائب على دخول العمال و الاستهلاك الضروري، يؤدي إلى التأثير على قدرة الأفراد على العمل و في ميلهم نحوه ، وذلك يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج و الإنتاجية.

### 2- الضريبة و أثرها على نفقات الإنتاج

تؤدي الضرائب المباشرة و غير المباشرة إلى رفع نفقة الإنتاج، وتخفيض الربح ، بمعنى آخر تتناسب الضرائب طرديا مع تكلفة الإنتاج ، وعكسيا مع الربح و ذلك حسب أشكال السوق المختلفة.

#### أ- حالة المنافسة التامة

عندما يتحدد السعر عن طريق العرض والطلب ، فالسعر بالنسبة للمنتج والمستهلك يكون مفروضا، ولا يمكن لأي أحد منهما أن يؤثر فيه وذلك بتغيير، وبالتالي لا يستطيع المنتج تعويض ما دفعه من الضرائب برفع سعر البيع ، و منه فأنثر الضريبة يكون على الربح بالنقصان ويمكن إذن أن " يترتب على الضريبة زيادة في نفقة الإنتاج وانخفاض المعدل الربح، وبالتالي فإن الإنتاج يمكن أن ينقص بناء على فرض الضريبة.<sup>1</sup>

#### ب- حالة احتكار السوق

في هذه الحالة يقوم المنتج برفع سعر البيع بمقدار ما دفعه من الضريبة مع الحفاظ على كمية الإنتاج كما هي، وهذه الواقعة تتوقف على مرونة الطلب، وعلى إمكانية تحقيق السعي السائد في السوق أكبر ربح ممكن ، فإذا كان الطلب على السعر غير المرن، فيمكن المنتج من رفع سعر البيع و يبقى الربح بدون تغيير أما إذا كان الطلب على السلع مرن فإنه لا بد أن يقبل إنقاص الضريبة من الربح مقابل عدم فقدان جزء من الطلب.

يترتب على الضريبة أي نقص في كمية الإنتاج، إذ كان الطلب على السلع يتميز بقلّة المرونة.<sup>2</sup>

#### ج- حالة المنافسة الاحتكارية

في هذه الحالة المنتجون يسيطرون على السوق بصورة نسبية، ولكنها لا تصل إلى سيطرة المنتج الواحد ومن ثم فإن رفع سعر السلع بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل من جانب الطلب على السلعة وبالتالي ينخفض الإنتاج، والعكس صحيح، أي في حالة تخفيض السلعة بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل إيجابي من جانب الطلب على السلعة، هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع كمية الإنتاج.

<sup>1</sup> علي فلاح الصلايين، المالية العامة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2017، ص 165.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 166.

## المطلب الثاني: أثر الضريبة على المجال الاقتصادي

سنركز دراستنا في هذا المطلب على إجراءات بعض التأثيرات التي يمكن للضريبة أن تحدثها على كل من الاستقرار الاقتصادي ودورها في تشجيع الادخار والاستثمار وكذا كيفية استعمال الضريبة في بض التقلبات الاقتصادية.

### أولاً: أثر الضرائب على الادخار و الاستثمار

#### 1- الضريبة على الادخار

##### أ- أثر الضريبة على ادخار الأفراد

إن فرض الضريبة سيؤدي إلى إنقاص الدخل المتاحة للادخار لدى الأفراد و لكن تأثير الضريبة على الادخار يتوقف على عدة عوامل من بينها حجم الدخل الفردي مستوى المعيشة التنظيم الفني للأسعار الضريبية نوع الضريبة<sup>1</sup>

فالأفراد ذوي الدخل المرتفعة سيؤدي فرض الضريبة إلى إنقاص مدخراتهم حتى يحافظوا على مستوى استهلاكهم، ولكن فرض الضريبة على الطبقات الفقيرة و المتوسطة لا يؤثر في ادخارها لأنها لا تمتلك فائضا تدخره، بل على العكس فإن فرض الضريبة على هذه الطبقة سيؤثر في استهلاكهم بدل ادخارهم كذلك يختلف أثر الضرائب على الادخار حسب نوع الضريبة إذا كانت مباشرة أو غير مباشرة، فبالنسبة للضرائب المباشرة فإن أثرها كبير على حجم الادخار إذ أن الفرد مهما كان دخله يسهر دوماً على توزيعه بين الاستهلاك والادخاري مع فرض الضريبة على الدخل يقوم بإعادة بناء استعمالات بناء دخله حسب تأثير الدخل بالضريبة، ولكن أثر الضريبة المباشرة يكون كبيراً على الأفراد ذوي الدخل المنخفضة أو المتوسطة مقارنة بالأفراد ذوي الدخل المرتفعة.

أما بالنسبة لأثر الضرائب غير المباشرة على الادخار فإنها مشجعة للادخار ويحدث ذلك نتيجة تأثيرها على نمط الاستهلاك بالانخفاض وتمثل هذه الطائفة الضرائب غير مباشرة المتعلقة بالإنفاق<sup>2</sup> والضرائب على السلع الاستهلاكية و الرسوم الجمركية و يمكن الحصول على هذه النتيجة عن طريق منح إعفاءات الضريبة كلية أو جزئية للمدخرات أو الاستثمارات الجديدة.

##### ب- أثر الضريبة على الادخار العمومي

يمثل الادخار العمومي الفارق بين الإيرادات الضريبية والنفقات الجارية ويرتبط تمويل الاستثمارات العمومية بحجم الادخار العمومي والموارد المالية الأخرى من قروض و إعانات كما توضحه العلاقات التالية:

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2014، ص 122.

<sup>2</sup> أعاد حمود القيسي، المرجع السابق، ص 123.

الاستثمار العمومي الادخار العمومي = الإعانات + القروض

تكمُن أهمية الادخار العمومي في وتوجيهه إلى تكوين رأس مال وأن فعالية الادخار العمومي تكون لما يوجه لتمويل الاستثمارات كما أن المغالاة في الاقتطاعات الضريبية بهدف زيادة الادخار تترتب عليه آثار سلبية على ادخار الأفراد والمؤسسات<sup>1</sup>.

وعليه يجب على الدولة أن تكون لها سياسة رشيدة تمكنها من زيادة المدخرات العمومية ولا يكون لهذا على حساب الادخار الخاص حتى لا يكون هنالك انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي.

2- أثر الضرائب على الاستثمار

إن التنمية ومستوى التطور مرهون بحجم الاستثمارات ومدى صحة توجيهها للقطاعات الإنتاجية باعتبار لهذا الأخير دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل و زيادة الدخل الفردي، و من ثم الدخل القومي وبمختلف الدوافع وراء الاستثمار باختلاف الأعوان الاقتصادي فبالنسبة للأشخاص الطبيعيين فإن دافعهم من ورائه هو الرغبة في إتباع حاجاتهم الخاصة أما المؤسسات الاقتصادية فدافعها الزيادة في الأرباح بينما دافع الدولة من عملية الاستثمار هو تحقيق المنفعة العامة.

أ- العوامل المؤثرة في الاستثمار

يتحدد قرار الاستثمار بمجموعة من العوامل و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **العقد المالي للاستثمار:** إن هدف كل مشروع استثماري هو تحقيق عائد سالي من ورائه هذا الاستثمار وتحقيق أقصى ربح ممكن و لتحقيق هذا لابد أن نأخذ بعين الاعتبار:
  - النظام الضريبي المطبق عن طريق تحديد حجم الوعاء الضريبي على الاستثمار.
  - حجم الوقت.
  - مرونة الطلب والعرض.
- **المحيط القانوني:** إن القانون الذي يطبق على المستثمرين هو الذي يمكنهم من وضع استراتيجية لتسيير مشروعاتهم والمستثمر قبل الشروع في الاستثمار بهم لمدى صرامة القوانين المتعلقة بالاستثمار.
- **المحيط السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي من بين أهم العوامل المشجعة للاستثمار وله أثر كبير على الحجم الاستثمارات فكلما كان بلد ما مستقر سياسيا كلما كان حجم الاستثمارات مرتفع مقارنة ببلد يكون فيه اضطرابات سياسية كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينات خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية .

<sup>1</sup>RENARD VENVY FISKALYTY EPARGNE ET DEVELOPMENT PARIS 1995 P 08.

• **المحيط الجبائي:** تعتبر الاقطاعات الجبائية من بين أهم العوامل المحفزة لأي قرار استثماري حيث أن المستثمر عند اختياره لمشروع ما فان أولى اهتماماته هو معرفة حجم الوعاء الضريبي ومن ثم تحديد الربح العائد من وراء الاستثمار الذاتي لذا في بعض الأحيان قد يلجأ المستثمر إلى استغلال التغيرات الموجودة في التشريعات لكي يتهرب و لو جزئيا من دفع الضرائب.

### ب- العناصر المحفزة للاستثمار

من خلال العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار يمكننا استنتاج العناصر المحفزة للاستثمار والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- سهولة وحرية تحويل الأموال والأرباح إلى الخارج.
- الإعفاءات الضريبية والتحفيزات الجبائية.
- استقرار سعر الصرف و العملة المحلية.
- التقدم التكنولوجي.

### ج- العناصر المعرقة للاستثمار

هنالك عوامل كثيرة تؤدي إلى عرقلة قرار الاستثمار ونذكر منها:

- عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي.
- البيروقراطية وسوء التسيير.
- عدم استقرار القوانين ووضوحها.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- صعوبة تحويل الأموال والأرباح.
- عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة.
- انتشار الفساد الرشاوي.

### د- التحفيزات الجبائية وأثرها على الاستثمارات

باعتبار أن النظام الضريبي من بين أهم العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار تلجأ الدولة إلى إعطاء تحفيزات و هذا لغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية و توجيه المستثمر إلى المشاريع المتعلقة بالاستثمار من الدولة . لأخرى ولعل من أهمها:

- الإعفاء الضريبي.
- التخفيض الضريبي.
- إقامة نظام ضريبي فعال.



- نظام الاستهلاك.
  - إمكانية نقل الخسائر
- الإعفاء الضريبي

تعتبر الإعفاءات الضريبية من الحوافز التي تشجع الخواص على القيام بعملية الاستثمار، وقد يكون هذا الإعفاء يخص الجميع أنواع الضرائب أو جزء منها و قرار الاستثمار يتناسب عكسا مع سعر الضريبة فإذا كان سعر الضريبة يتناسب مع الأرباح مرتفعا فإن المستثمرين قد يمتنعون عن القيام بعملية الاستثمار نتيجة لقلّة المردودية من عملية الاستثمار، والعكس إذا منحت الاستثمارات وإعفاءات ضريبية فهذا قد يشجع المستثمرين على الإقدام على عملية الاستثمار بمعنى آخر كلما زادت الإعفاءات الضريبية كلما زادت الاستثمارات و لكن ما يجب أن نوضحه هو أنه قد يكون للإعفاءات الضريبية دور مهم في العملية الإنمائية في دول أخرى بل قد تشكل أحد أسباب تخلفها<sup>1</sup>.

فقد استطاعت بعض الدول الحصول على نتائج ايجابية من خلال الإعفاءات الضريبية ففي البرازيل استطاعت الإعفاءات الضريبية أن تساهم في عملية التنمية في بعض الأقاليم الفقيرة وإن ما فقدته الدولة من إيرادات بسبب الإعفاءات شكل أقل من نصف ما حصلت عليه من الاستثمارات<sup>2</sup>.

و من جهة أخرى لم تستطع بعض الدول تحقيق مثل هذه النتائج الايجابية كما هو الحال في الجزائر فبالرغم من الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة الجزائرية من أجل تشجيع الاستثمارات إلا أن النتائج لم تكن ايجابية و في المستوى المطلوب.

### – التخفيف الضريبي

التخفيف الضريبي هو إنقاص من مبلغ الضريبة الواجب دفعها أي تخفض من العبء الضريبي و قد يكون التخفيف الضريبي إما في معدل الضريبة أو في الوعاء الضريبي، فالجزائر مثلا قامت بعدة تخفيضات على معدلات الضرائب فقد نص قانون المالية لسنة 2009 على عدة تدابير ترمي إلى التحقيق من معدلات الضريبة فمثلا :

– تأسيس تخفيض جزافي في حدود 10 % بالنسبة للنفقات المصرح بها غير المبرر لفائدة الخاضعين للضريبة التابعين للتصريح المراقب.

<sup>1</sup> صباح نعوش، الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، 1987، دار البيضاء، المغرب ، ص7.

<sup>2</sup>G.MODI REDUCTION DES INEGALITES REGIONALES ET INTITATION FISCALES FINANCES ET DEVELOPMENT FNI , 1982.

- كذلك في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي قامت به الجزائر سنة 2001 لجلة السلطة التشريعية إلى إصدار قانون جديد لتطوير الاستثمار حيث قامت بتطبيق نسب منخفضة في المجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

### - نظام الاستهلاك

إن الاستهلاك هو ما يفقده رأس مال المشروع من قيمة تسبب استخدامه في الإنتاج، من الناحية المالية عدم فرض الضريبة على دخول المشروع إلا أبعد أن تخصص منها تلك القيمة التي تفقد سنويا. وبذلك فانه يعتبر أساس من عناصر التمويل الذاتي بالإضافة إلى أنه يخفض من مبلغ الضريبة الواجب دفعها.

وهناك ثلاثة أنواع من الاستهلاك

- نظام الاستهلاك الثابت.

- نظام الاستهلاك المتناقص.

- نظام الاستهلاك المتصاعد.

والهدف الأساسي الذي يتوخاه النظام الضريبي للاستهلاك هو السماح للمشروع بمواصلة الإنتاج وزيادته عن طريق إحلال رأس مال جديد محل رأس مال تناقص قيمته فأصبح غير صالح للاستعمال.

### ثانيا: الضريبة ومعالجة بعض التقلبات الاقتصادية

تلعب الضرائب دورا هاما في معالجة الكساد و التضخم فهي من أهم التدابير المالية المستعملة لمعالجة هذه التقلبات

#### 1- دور الضرائب في معالجة التضخم

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار<sup>1</sup> ولا يعني هذا الارتفاع أسعار بعض السلع و الخدمات مع انخفاض سلع أخرى بذات الوقت كما أن الارتفاع المفاجئ للأسعار لا يعني تضخما فمن الممكن عودة الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسباب ارتفاعها وحدوث التضخم يكون إما بزيادة كمية النقود المتداولة أكبر من كمية المعروض السلعي، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، مبادئ و اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 923.

و زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج أي ارتفاع الأسعار أو بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد وما يرافقها من ارتفاع في الأسعار و للتضخم أنواع هي:

- أ- **تضخم جامح:** وفيه تزداد كمية النقود المتداولة بزيادة مفرطة مع نقص كمية المعروض السلبي وهو ما يؤدي إلى ارتفاع جاد في معدلات الأسعار وتصبح النقود في هذه الحالة غير قادرة على القيام بوظائفها لتدهور.
  - ب- **تضخم متقلب:** وفيه ترتفع الأسعار بشكل حاد لفترة معينة وتعود الأسعار لوضعها بتدخل الحكومة ثم تعود للارتفاع من جديد في فترة لاحقة.
  - ج- **تضخم معتدل:** وفيه ترتفع الأسعار بشكل بطيء و تدريجي ويظهر عادة في فترات متباعدة ويمكن السيطرة عليه بسهولة.
  - د- **تضخم مستورد:** ويظهر عادة هذا النوع في الدولة النامية الأكثر انفتاحا حيث ترتفع أسعار السلع النهائية المستوردة بصورة حادة و مستمرة و هنالك صعوبة في السيطرة عليها.
- لقد أصبح التضخم ظاهرة عالمية تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم و له عدة آثار سلبية فهو يؤثر على توزيع الدخل كما يؤثر اتجاهات الاستثمار القومي حيث تتجه نحو النشاطات الأكثر ربحية، وبالتالي إمكانية إهمال القطاعات الضرورية للتطور الاجتماعي كما تنخفض معدلات الادخار والاستثمار.

### ثالثا: الضرائب في معالجة الكساد:

يعرف الكساد بأنه حالة انخفاض الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات<sup>1</sup> الكلية الحقيقية وانخفاضه يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار وهو نقص تيار الإنفاق النقدي عن كمية المنتجات و يتزامن مع مجموعة الأحداث كتعطل المشاريع وانتشار البطالة وانخفاض الطلب الكلي الفعلي وانخفاض أرباح الشركات وتعتبر أزمة انخفاض كلي و انخفاض أرباح الشركات تعتبر أزمة 1929 من أبرز أزمات الكساد التي عرفها العالم.

وتلعب الضرائب دورا فعالا في زيادة الطلب الكلي لخلق قوة شرائية بالمجتمع، فهي تعمل على زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة إذا ما فرضت بمعدلات مناسبة فإذا قامت السلطات بتخفيض نسبة الضرائب على الدخل خصوصا لذوي الدخل المنخفضة فإنها بذلك تزيد من طلب الاستهلاك، ومن ثمة زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج كما أن فرض الضرائب على الدخل خصوصا لذوي الدخل المنخفضة فإنها بذلك تزيد من الطلب الاستهلاكي، ومن ثمة زيادة الطلب الكلي، ثم زيادة الإنتاج كما أن فرض ضرائب عالية على

<sup>1</sup> بن سنوسي ليلي، جديد مسعودة، الضرائب وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، فرع تسويق وتجارة دولية، المركز الجامعي العقيد أكلبي محند أولحاج، 2010-2011، ص60.

الشركات تؤثر على أصحاب الدخل المرتفعة أي التأثير على قرارات هؤلاء بالنسبة للدخار والاستثمار و يتجهون أكثر نحو الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى الزيادة الطلب الفعلي كما أن تخفيض نسبة الضرائب على الإنتاج ينعكس بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات أي زيادة القوة الشرائية بالمجتمع ومن ثم زيادة الطلب مع زيادة حجم الإنتاج.

إن تخفيض معدلات الضرائب يؤثر مباشرة و بصورة فورية على الكساد و يكون لها أثر أسرع من حالة زيادة الإنفاق العام الذي قد يتطلب وقت أطول و إجراءات معقدة.

إن تغيرات الضريبة لا يمكنها معالجة الكساد و التضخم في نفس الوقت فإذا ما وحدت بطالة مع ارتفاع الأسعار في نفس الوقت، فإن هذا الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجواء و الأسعار والبرامج تؤثر على القوانين كالأشكال العمومية.

### المطلب الثالث: أثر الضريبة في المجال الاجتماعي

لفرض الضريبة آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل ادخارها الاستهلاك الإنتاج و الاستثمار وتختلف من دولة إلى أخرى.

#### أولاً : اثر الضريبة على الاستهلاك

إن فرض الضريبة يؤدي إلى استقطاب جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك و بالتالي ينخفض الطلب على السلع و الاستهلاك<sup>1</sup> وقد تؤثر على الضرائب على الاستهلاك بصفة مباشرة في توجيه و تهذيب الاستهلاك عن طريق إنقاص وزيادة القوة الشرائية للأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في كمية و خدمات الاستهلاك<sup>2</sup>.

#### 1- أثر الضريبة المباشرة على الاستهلاك

توجد علاقة وطيدة بين الاستهلاك والدخل بحيث تأثير الضريبة المباشرة على الاستهلاك يتحدد مع مدى تأثيرها المباشر على مقدار الدخل المكلفين بها ، ويتحدد ذلك بحسب سعر الضريبة فكلما كان السعر مرتفعاً كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس، ويجب أن نميز في هذا المجال بين المكلفين ذوي الدخل المحدودة و المتوسطة و المكلفين ذوي الدخل المرتفعة.

فالمكلفون ذوي الدخل المحدودة و المتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية بعض السلع والخدمات خاصة الكمالية منها، وبالتالي يقل الطلب عليها وتميز أسعارها إلى الانخفاض إلا أن هذا ليس صحيحاً بصورة

<sup>1</sup> محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر ،عمان ، 2007، ص 118.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي ، المالية العامة و السياسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص200.

مطلقة إذ أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة بصورة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن ( السلع ضرورية )، أما المكلفون ذوي الدخل المرتفعة لا يتأثر استهلاكهم كثيرا بالضريبة لأن هدفها هو الاحتفاظ بمستواها المعيشي ناظرة على الادخار كقائض بعد تلبية جميع مستلزماتها الاستهلاكية ولأنهم عادة ما يدفعون الضرائب من مدخراتهم.

وبالتالي يمكن استخلاص أن فرض الضريبة على أصحاب الدخل المحدودة و المتوسطة له اثر على الاستهلاك بينما فرض الضريبة على الدخل المرتفعة يكون له أثر على الادخار دون الإنقاص من الاستهلاك.

ومن جهة أخرى يتوقف اثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية<sup>1</sup> فإذا قامت الدولة بتوجيه هذه الزيادات للإنفاق العام ( الطلب على السلع و الخدمات ) يؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة أما إذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضرائب سيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الطلب.

### 2- أثر الضريبة غير مباشرة على الاستهلاك

يتحدد اثر الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك على نوعية السلعة و مرونتها فإذا كانت سلعة كمالية فإن الطلب يكون مرن و درجة تأثيرها بالضريبة يكون أكبر من السلعة ضرورية التي يكون طلبها غير مرن وبالتالي استهلاك السلعة الكمالية يتأثر بصورة أكبر من السلع الضرورية، فإذا ما أرادت الدولة مثلا تخفيض نسبة استهلاك سلعة فإنها تعتمد على فرض ضريبة عالية على هذه السلعة، وبالتالي ينخفض الطلب عليها خاصة إذا كانت سلعة كمالية.

وما نستنتجه، أنه كلما كانت السلعة ضرورية أو كمالية و كلما كانت دخول الأفراد مرتفعة أو منخفضة فإنه عند فرض الضرائب يتأثر استهلاك الأفراد و تختلف درجة التأثير حسب كل حالة من الحالات السابقة ولكن أصحاب الدخل المنخفضة تكون درجة التأثير أكبر.

### ثانيا: أثر الضريبة على توزيع الدخل

تعتبر الضريبة أداة استخدام للحد من تفاوت الدخل بين الطبقات الاجتماعية أي أنها أداة هامة من أدوات سياسية إعادة الدخل القومي و دور الضريبة في توزيع الدخل يتبع السياسة العامة للدولة و أخذها بعين الاعتبار مصلحة هذه الفئة الاجتماعية أو تلك.

كذلك يجب أن نميز بين نوعين من الضرائب، ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة، فالضرائب المباشرة تؤثر على الدخل نحو الانخفاض وبالتالي تخفيض الطلب الكلي أي تخفيض الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى

<sup>1</sup> عادل حشيش، مصطفى رشدي، مقدمة الاقتصاد العام المالية العامة، مرجع سابق، ص 228.

انخفاض المستوى العام للإئتمان أي ارتفاع القوة الشرائية للنقود وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الدخل الثانية ولكنه في غير صالح أصحاب الدخل المتغيرة (التجار، المقاولين).

### ثالثاً: أثر الضريبة في تحقيق العدالة الاجتماعية

لم يأتي هدف تحقيق العدالة الاجتماعية في مقدمة الأهداف الاجتماعية و تجدر الإشارة إلى أن العدالة الاجتماعية تصرف إلى ضمان حد ادني من معيشة المواطنين و تقليل درجة التفاوت في الثروات و الدخل و تحقيق تكافؤ الفرص و إرساء التنافس بين تضحيات المساهمين في سبيل المساهمة المالية و بين المقدره التكلفية للممولين.<sup>1</sup>

أن أي دولة تعمل على إعادة توزيع الدخل بالمجتمع و إحقاق العدالة بحيث أنها تتبنى سياسة تقوم على الحد من الدخل الناجمة عن الملكية و تشجيع الدخل المكتسبة من العمل وذلك بعدة وسائل فقد تلجا إلى الضرائب مع الشركات من أجل إعادة توزيع الملكية وخاصة إذا كانت بأسعار مرتفعة فستؤدي إلى تفتيت تركيزات خاصة من الثروة.

وتلجأ الدولة إلى تغيير هيكل الأئتمان , بحيث تفرض ضرائب مرتفعة على الإنتاج و تداول بعض السلع الكمالية و بالتالي ارتفاع أسعارها و هو ما يؤدي إلى انخفاض دخول للفئات المرتفعة الدخل التي تستهلك هذه السلع ومع العكس من ذلك تخفض أسعار الضرائب على السلع الضرورية أو حتى تعفى منها تماماً و بالتالي الانتفاع أكثر من الدخل بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفضة التي تستهلك هذه السلع بصورة واسعة و تلاقي الضرائب التصاعديّة تأييدا من جانب الاقتصاديين و هي الأفضل في إعادة توزيع الدخل.

### رابعا : دور الضريبة في تخفيض معدل البطالة

يعرف عالمنا المعاصر مشاكل كبيرة و تعتبر البطالة من أهمها التي انتشرت في معظم الدول النامية أصبح السعي لمكافحة و الحد منها الشغل الشاغل لحكومة هذه الدول.

#### 1- معالجة البطالة

وتشمل البطالة كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل و الراغبين في العمل و الباحثين في العمل و لكنهم لايجدونه.<sup>2</sup>

وبميز الاقتصاديين أشكال للبطالة من أهمها:

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص ص916-917.

<sup>2</sup> صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة الثانية، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، 2000ص163.

- البطالة المؤقتة: ويتميز هذا النوع بأنه قصير الأجل و هو نتيجة طبيعية لحركية الاقتصاد والأفراد على حد سواء فعندما يغير العاملون أماكن عملهم أو مسكنهم مثلا يتعطلون بعض الوقت إلى غاية الحد بديل.
  - البطالة الهيكلية: وتحدث نتيجة حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد فهي تشمل العمال الذي فقدوا عملهم بسبب التكنولوجيا أولم تعد لهم الخبرة المطلوبة و تكون فترة التعطل طويلة المدى في هذه الحالة.
  - البطالة الدورية: تحدث البطالة في هذا النوع نتيجة التغيرات أو التراجع في النشاط الاقتصادي أي أنها تصاحب فترات الكساد بحيث تزداد معدلاتها في أوقات الكساد و نقل في أوقات الزواج.
- ومن بين أهم التدابير المالية المتخذة للتخفيض من حدة البطالة في الضريبة بحيث أن تخفيض في معدلات الضرائب بهدف الزيادة الأموال المتاحة للأفراد والمشروعات لإنفاقها في الاتجاهات التي يميلون إليها وبالتالي زيادة الطلب على السلع و الخدمات من قبل الأفراد وبالتالي زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة حجم العمالة وتخفيض البطالة.

### خلاصة الفصل:

تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل الصالح للطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاج . وتعد الضريبة مجرد أداة مالية فقط بل هي أداة اقتصادية واجتماعية لإحداث تغييرات جذرية في مسار التنمية الاقتصادية فهي أهم الموارد المالية للدول النامية.

إن عملية التنمية الاقتصادية تستهدف الفرد بالدرجة الأولى وتقضي تغيير في هيكل الإنتاج بإسنادها بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع من أجل تحقيق نمو متواصل من خلال تجديد موارد المجتمع بدلا من إستنزافها والعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية للمجتمع كما ينبغي أن تلي عملية التنمية الاقتصادية حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر من العدالة

## الفصل الثالث: انعكاسات الإصلاحات الجبائية على التنمية

### الاقتصادية في الجزائر

#### تمهيد

المبحث الأول: الإصلاحات الجبائية على التنمية الاقتصادية في  
الجزائري

المطلب الأول: الإصلاح الجبائي في مجال الضريبة على الدخل  
الإجمالي

المطلب الثاني: الإصلاح الجبائي في مجال الضريبة على أرباح  
الشركات

المبحث الثاني: تحقيق التوازن المالي والاقتصادي في الجزائر  
المطلب الأول : الأثر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر  
2021-2010

المطلب الثاني: البطالة والنمو الاقتصادي

المبحث الثالث : الإصلاحات الجبائية وواقع العدالة الاجتماعية في  
الجزائر

المطلب الأول: واقع الصحة والضمان الاجتماعي في الجزائر

المطلب الثاني: واقع السكن في الجزائر

خلاصة الفصل



**تمهيد:**

عرف النظام الجبائي الجزائري العديد من التعديلات والتغييرات منذ الإستقلال، وشهدت الجزائر أواخر الثمانينات اهتماما بالغا من قبل السلطات العامة بمحاولة الإصلاح الجبائي وواكب هذا الإهتمام الرسمي بالإصلاح الجبائي استحداث لجنة وطنية لإصلاح النظام الجبائي الجزائري مكونة من المتخصصين في الضرائب ومن موظفي مديرية الضرائب ووزارة المالية، وقد بذلت اللجنة جهودا كبيرة من أجل البحث عن أساليب كفيلة بتحديث وتطوير النظام الجبائي وجعله يتماشى مقتضيات العصر من تحقيق للتنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية، حيث قدمت هذه اللجنة مقترحاتها إلى الحكومة وتضمنت مجموعة من البرامج والمقترحات الضريبية التي طبقت في الجزائر فيما بعد.

ولم تكن هذه الإصلاحات تقليدا أو محاكاة لتجارب الآخرين بل كانت تعتبر كمنهجية متكاملة للعمل الاقتصادي لمواجهة أوضاع قائمة مثقلة بمشاكل وطنية، وكانت تندرج ضمن حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الواسعة النطاق والتي كان الهدف منها هو التغلب على معوقات تحقيق العدالة في توزيع الدخل والتي كانت بمثابة حجر العثرة في تحقيق العدالة الإجتماعية، وكذا التغلب على المشاكل التي تحول دون جذب الإستثمار والتنمية الاقتصادية.

## المبحث الأول: الإصلاحات الجبائية على التنمية الاقتصادية في الجزائري

جاء الإصلاح الجبائي كنتيجة حتمية للتغيرات الجذرية في البيئة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويقوم هذا الإصلاح على عقلنة الأداء الاقتصادي وتحرير المؤسسة بإخضاعها للواقع الاقتصادي وتحرير المؤسسة بإخضاعها لإفرازات السوق مهما كانت طبيعته غامضة في بلد شهد تغيرات سياسية واجتماعية كالجزائر.

وجاءت هذه الضرائب والإصلاحات لمواجهة التحديات الجبائية ولإضفاء نوع من البساطة والشفافية على النظام الجبائي الجزائري ولتحسينه وتطويره وجعله يتماشى ومقتضيات التطورات الراهنة، وعليه سنتطرق لهذه الضرائب المستحدثة والتي تمثل نسبة كبيرة من الجبائية العادية.

## المطلب الأول: الإصلاح الجبائي في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي

قد مست الإصلاحات الجبائية في الجزائر الضرائب على الدخل، إذ تمثل هذه الضرائب أحد أهم الضرائب التي يتشكل منها الهيكل الجبائي لأي دولة، وذلك لما لها من عب مباشر وثقيل على أي إقتصاد، وما هو جدير بالإشارة هو أن الحد من آثارها السلبية والمعوقة يستلزم إصلاحا جوهريا وعميقا في التنظيم الفني لها، إذ تعد هذه الضرائب أداة مهمة في التقليل من الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع بإعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية ومكافحة كل أشكال الفقر والحرمان.

## أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للقانون الجبائي الجزائري

جاءت الضريبة على الدخل الإجمالي لتضع حدا للعديد من الضرائب النوعية والتكميلية والتي كانت معتمدة في النظام الجبائي السابق، والتي كانت مفروضة على كل نوع من أنواع الدخل على حدى لذا جمعت هذه الضرائب في وعاء ضريبي واحد هو الضريبة على الدخل الإجمالي وستت هذه الضريبة بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 2020.<sup>1</sup>

### 1- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي

وتضمنت المادة (85) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي: "نؤسس ضريبة سنوية على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> القانون 16/21 المؤرخ في 25 جمادى الأولى 1443هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر 2021، يتضمن القانون المالية لسنة 2020، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ص12.

<sup>2</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 85، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022، المادة 02، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 03.

ويحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي والذي يعتبر كوعاه أو كأساس للضريبة على الدخل الإجمالي بجمع الأرباح والمداخيل الصافية المبينة في المواد من 17 إلى 84 والأعباء المذكورة في المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة<sup>1</sup>.

## 2- خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي

من خلال ما سبق فإن هذا النوع من الضرائب يفرض على الدخل الصافي الإجمالي الذي يتحصل عليه المكلف بالضريبة من مصادر مختلفة، وبناء عليه يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص الي بها هذه الضريبة فيما

- **ضريبة سنوية:** بمعنى أنها تفرض سنويا على الربح أو الدخل الذي يحققه المكلف بالضريبة<sup>2</sup>، ماعدا المداخيل المحصلة شهريا كالأجور فهي تقتطع من أجورهم شهريا وفقا لما يحدد في القانون.
- **ضريبة وحيدة:** بمعنى أنها تفرض مرة واحدة على مجموع المداخيل الصافية لأصناف الدخل الخاضعة لها.
- **ضريبة تصاعدية:** حيث تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق جدول تصاعدي يقسم الدخل إلى شرائح، ماعدا المداخيل الخاضعة للإقتطاع من المصدر.
- **ضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين دون المعنويين.**
- **ضريبة شخصية:** بمعنى أنها تأخذ بعين الإعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بها.<sup>3</sup>
- **ضريبة إجمالية:** بمعنى أنها تخص الدخل الإجمالي الصافي الذي يتم الحصول عليه بعد خصم جميع التكاليف المسموح بها قانونا.<sup>4</sup>
- **ضريبة تصريحية:** بمعنى أن تحصيل الضريبة يتم بعد تقدم المكلف بها لتصريح يتضمن ما حققه من دخل إجمالي صافي خاضع للضريبة، غير أن هناك إستثناء فبعض المداخيل تقتطع منها الضرائب من المصدر دون الحاجة إلى تصريح.

يتضح من خلال ما سبق أن الضريبة على الدخل الإجمالي جاءت لتكون أكثر عدالة ووضوحا وسهولة ، فالمكلف بهذا النوع من الضرائب مطالب بتقديم تصريح واحد إلى إدارة الضرائب يتضمن دخله الصافي الإجمالي الخاضع للضريبة والمتحصل عليه من مصادر متنوعة عكس ما كان عليه الحال في السابق أين كان يقدم المكلف بالضريبة بمجموعة من التصريحات لمداخيله الخاضعة للضريبة، فهي هذا جاءت لتبسيط الإجراءات على المكلف بها.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 85، المرجع السابق، ص3.

<sup>2</sup> خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هوما، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 69.

<sup>3</sup> حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديثات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص100.

<sup>4</sup> خلاصي رضا، مرجع سبق ذكره، ص69.

كما أنها جاءت أيضا لتكون أكثر عدالة كونها ضريبة شخصية تراعي المقدرة التكليفية والوضعية الشخصية للمكلف بها، كما أنها تتضمن في طياتها إعفاء شريحة واسعة من الضريبة وهو مبدأ من مبادئ العدالة الاجتماعية إذ أنها تساهم في إعادة توزيع الدخل والثروة، وهي بهذا حددت. حد أدنى من مجموع المداخل معفى من الضريبة، كما أنها أيضا اعتمدت في طريقة حسابها على الضرائب التصاعدية بالشرائح وهي أكثر عدالة إذ أن دخول المكلفين تقسم إلى شرائح حيث أن كل شريحة تكون خاضعة لمعدل ضريبي معين وهو ما يحقق نوعا من العدالة.

### ثانيا: مجالات فرض الضريبة على الدخل الإجمالي

إن من الصفات المميزة لخضوع أي شخص للضريبة بصفة عامة هو أن يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا، وأن يكون له مقر إقامة جبائية بالجزائر أو مكان تكليفه بالضريبة في الجزائر أو له مداخل وإيرادات مصدرها جزائري. وعليه فإن الضريبة على الدخل الإجمالي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمداخل وقد بين المشرع الجبائي الجزائري الأشخاص والمداخل الخاضعة لهذا النوع من الضرائب ووضح أيضا الأشخاص والمداخل المعفاة منها كما يلي:

#### 1- الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي:

ومن الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي نذكر:

- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفته مالكين له، أو منتفعين به أو مستأجرين له عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه باتفاق وحيد أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة على الأقل.
- الأشخاص الذين لديهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.
- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون على أرباح أو مداخل في الجزائر فيحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى.
- الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.<sup>1</sup>
- الأشخاص الأعضاء في شركة المساهمة الذين لهم المسؤولية التضامنية وغير المحدودة فيها.
- الأشخاص الشركاء في شركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية .
- الأشخاص المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والأرباح والنسب المئوية من الربح.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة، المادة 33، مرجع سبق ذكره، ص15.

<sup>2</sup> حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص12.

- الأشخاص الأعضاء في الشركات المدنية بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة.
- وكذا الأشخاص المديرون ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ومسيرو شركات التوصية فيما يخص المكافآت عن وظائفهم<sup>1</sup>.

## 2- المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

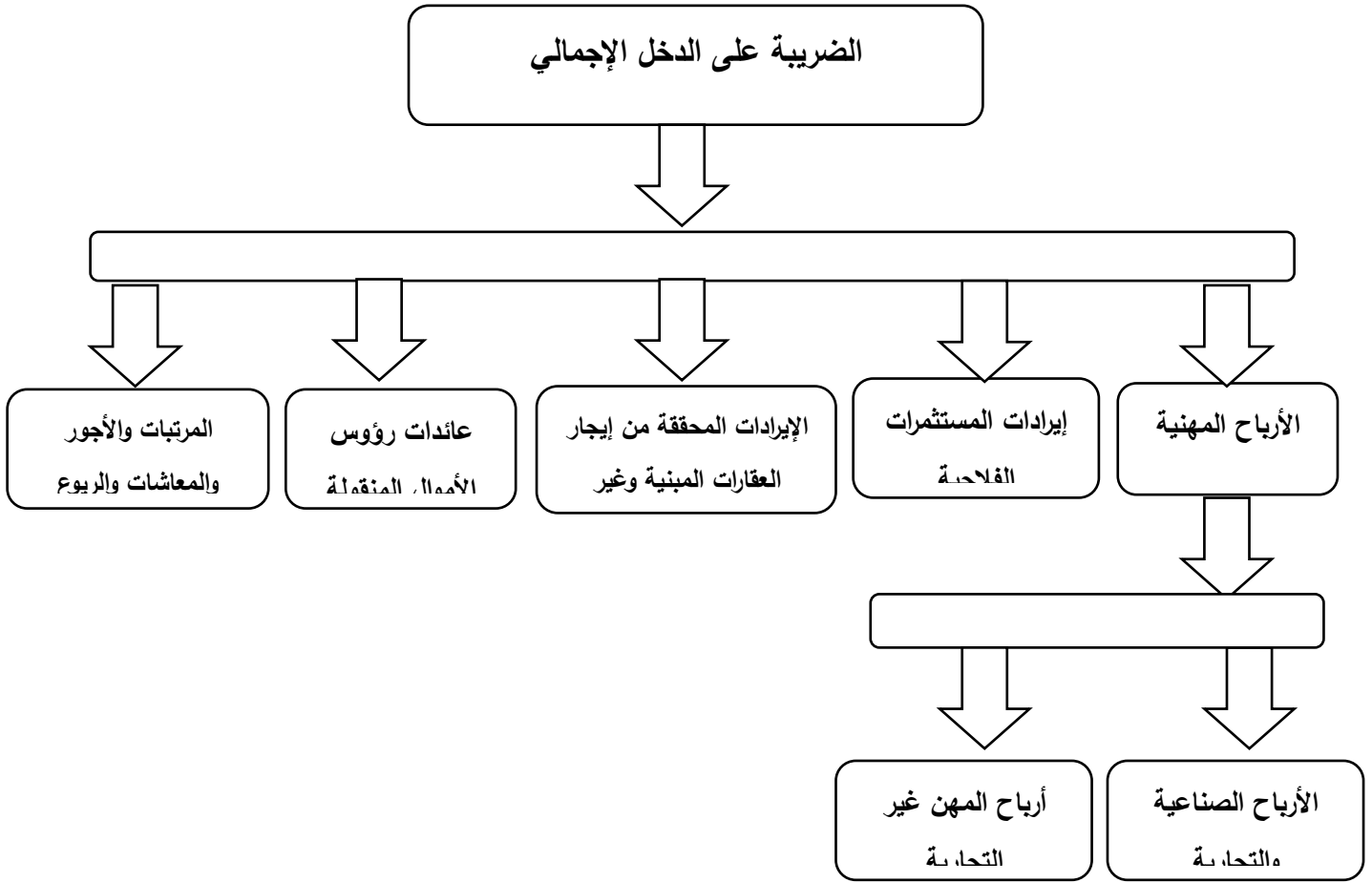
حددت المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي في المادة 85 من قانون الضراء المباشرة والرسوم المماثلة، كما بينت المواد من 17 الى 84 من هذا القانون بالتفصيل كافة أنواع المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي حيث يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف التالية<sup>2</sup>:

- الأرباح المهنية: وجاء ذكرها في المواد من 08 الى 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- إيرادات المستثمرات الفلاحية: وجاء ذكرها في المواد من 35 إلى 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- الإيرادات المحققة من إيجار العقارات المبنية وغير المبنية: وجاء ذكرها في المواد من 42 إلى 44 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة: وجاء ذكرها في المواد من 45 إلى 65 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية: وجاء ذكرها في المواد من 66 إلى 76 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة، المادة 85، مرجع سبق ذكره، ص14.

الشكل رقم (01): مضامين المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

### 3- الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي:

ويعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الطبيعيون والمداخيل:

1- الأشخاص المعفون من الضريبة على الدخل الإجمالي: وحددتهم المادة 80 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي:

- الأشخاص الذين يساوي أو يقل دخلهم الصافي الإجمالي السنوي عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي واخذ بـ: 120000. دج حسب "المادة (13) من قانون المالية لسنة 2022<sup>1</sup>، والتي عدلت وتمت أحكام المادة 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>1</sup> قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المادة 13، مرجع سبق ذكره، ص 5.

- الأشخاص برتبة سفير وعون دبلوماسي وقنصل وعون قنصلي من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الإمتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين<sup>1</sup>.
- الأشخاص من جنسية أجنبية والذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل منصوص عليها في اتفاق دولي.
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين التي أنشأ نظامها الجمركي بمقتضى المادة 196 مكرر من قانون الجمارك.
- الأشخاص المعاقون حركيا أو عقليا أو بصريا أو الصم البكم الذين تقل أجورهم أو معاشاتهم عن العشرين ألف دينار جزائري 20000 ج شهريا وكذا العمال المتقاعدون الذين تقل معاشاتهم في النظام العام عن هذا المبلغ .

2- المداخل المعفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي: وحددت المداخل المعفاة كما يلي:

2-1- بالنسبة للأرباح المهنية: تعفى كل من<sup>2</sup>:

- المداخل المحصلة من الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تستفيد هذه الأنشطة من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، كما تمتد مدة الإعفاء إلى ستة سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها وحدد قائمة هذه المناطق عن طريق التنظيم، وتمدد هذه الفترة إلى سنتين في حال تعهد المستثمرين بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة، كما تمتد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي.
- المداخل المحصلة من الأنشطة الحرفية أو الأنشطة الحرفية الفنية تستفيد من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات.
- كما تستفيد من إعفاء دائم مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية وكذا المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها.

2-2- بالنسبة لإيرادات المستثمرات الفلاحية: وتعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور، وتعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وكذا الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية في المناطق الجبلية، كما تستفيد المداخل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي والموجه للاستهلاك على حالته من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المادة 33، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المواد 11، 22، 35، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>3</sup> قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المواد من 35 إلى 40، مرجع سبق ذكره، ص 8.

2-3- بالنسبة للإيرادات المحققة من إيجار العقارات المبنية وغير المبنية: وفيما يتعلق بهذا النوع من المداخل فإن المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ي فقرها الثالثة قد تضمنت إعفاء مداخل إيجار العقارات المبنية بعرض سكن ولفائدة الطلبة من الضريبة على الدخل الإجمالي.<sup>1</sup>

2-4- بالنسبة للأجور والمرتببات والمعاشات والريوع العمرية: وتضمنت المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مجموعة من الإعفاءات والمتعلقة بهذا الصنف نذكر منها<sup>2</sup>:

- الاجور والمكافآت الأخرى المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب وفقا للشروط المحددة عن طريق التنظيم.
- التعويضات المرصودة لمصاريف التنقل والمهام
- المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الاجتماعي كالأجر الوحيد والمنح العائلية ومنح الأمومة.
- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين والمراسيم الخاصة بالمساعدة والتأمين.
- التعويضات المؤقتة والمنح والريوع العمرية المدفوعة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم.
- معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جزاء وقائع حرب التحرير الوطنية.
- تعويضات التسريح
- المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي.

### ثالثا: آليات حساب وأغاط فرض الضريبة على الدخل الإجمالي

إن تحصيل الدولة للضريبة على الدخل الإجمالي يستلزم إتباع مجموعة من الإجراءات والقواعد لنقل حصيلتها من المكلف بها قانونا إلى خزينة الدولة، لذا فلا بد من الإلمام بأنماط فرضها وكذا النسب المطبقة وطرق دفعها، وعليه فالإدارة الجبائية مجبرة على توضيح كل هذه الإجراءات للمكلف بالضريبة لتسهيل عملية تحصيلها وعليه فما هي آليات حساب الضريبة على الدخل الإجمالي، وما هي أنماط فرضها وطرق دفعها ونسبها؟

#### 1- آلية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:

وما هو جدير بالإشارة في هذا السياق هو أن كل صنف من أصناف المداخل الخاضعة لهذه الضريبة خاضع لطريقة أو نظام دفع و تحصيل معين لهذه الضريبة، كما أن هناك إستثناءات أيضا تعلق بآلية حساب هذا النوع من الضرائب، فنجد بعض أصناف المداخل السابقة لها نسب معينة محددة وفقا لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>1</sup> قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المادة 42، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>2</sup> قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المادة 66، مرجع سبق ذكره، ص 13.



وعموما تتلخص طريقة حساب الضريبة على الدخل الإجمالي متى تم التوصل إلى تحديد الدخل الصافي الإجمالي السنوي وتحسب ضريبة الدخل الإجمالي حسب جدول تدرجي تحدد فيه شرائح الدخل والنسب الضريبية الخاضعة لها وهذه النسب وأقساط الدخل قابلة للتغيير والتعديل في كل قانون مالية لكل سنة إن كان في ذلك ضرورة. والجدول التصاعدي الذي يحدد طريقة الحساب محدد وسنستعرض أهم التعديلات التي مست المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

هذا الجدول التصاعدي منذ سنة 2019 إلى غاية آخر تعديل كما يلي:

### 1- تعديل سنة 2019

بالنسبة للأرباح التي يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيين فتحسب وفق الجدول التالي جدول المعدلات التصاعدية لحساب الضريبة على الدخل

#### الجدول رقم 04: المعدلات التصاعدية لحساب الضريبة على الدخل لسنة 2019

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	أكثر من 1.440.00

المصدر: الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

طبق هذا الجدول على الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي الذين يتجاوز رقم أعمالهم 30,000,000 دج. أما بالنسبة للأجور والمعاشات الشهرية فتطبق عليها جدول الضريبة على الدخل التصاعدي لسنة 2008، وتخصم خلال كل دفع يقوم به المستخدم لصالح الاجير.

معدل 10% للضريبة على الدخل: فيخص العلاوات و المكافآت الغير شهري كمنحة المردودية التي تقدم كل 03 اشهر او 06 اشهر.

### آلية دفع الضريبة على الدخل

بالنسبة للأرباح للمهنيين يتم الدفع على تسبيقات حسب الرزنامة التالية : التسبيقة الأولى بين 20 فيفري و 20 مارس ؛ التسبيقة الثانية : بين 20 ماي و 20 جوان ؛ يُعد متبقى التصفية مفروضا في اليوم الأول من الشهر الثالث الذي يلي شهر إدراج الجدول في التحصيل.

يساوي مبلغ كل تسبيقه 30 %، من الحصص الضريبية المفروضة على المكلف بالضريبة عن طريق الجداول المتعلقة بالسنة الأخيرة التي وجبت عليه الضريبة برسماها.

أما بالنسبة للضريبة المقطوعة من المرتبات الشهرية فيتم دفعها الى قبضة الضرائب قبل 20 يوما من الشهر الموالي للاقتطاع. كما يمكن أن تُدفع المبالغ المستحقة عن مدفوعات السنة الجارية، خلال العشرين (20) يوما من كل ثلاثي مدني، بالنسبة للثلاثي المنصرم، من قبل المستخدمين والمدنيين بالرواتب الخاضعين للضريبة لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة.(IFU)

## 2- تعديل سنة 2022

الجدول رقم (05): المعدلات التصاعدية لحساب الضريبة على الدخل لسنة 2022

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	أكثر من 1.440.00

المصدر: الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

### المطلب الثاني: الإصلاح الجبائي في مجال الضريبة على أرباح الشركات

تعتبر الضرائب المباشرة بصفة عامة والضريبة على أرباح الشركات بصفة خاصة من بين أهم ما جاء به إصلاح النظام الجبائي في الجزائر إذ أنه لا جدوى من الإصلاحات بدون إصلاح الضريبة على أرباح الشركات.

وعلى هذا الأساس فإنه من بين أهم أهداف ومحاور الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو وضع المؤسسات العمومية موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا الهدف تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات "3"، وذلك لما لها من مزايا في جذب الاستثمارات الأجنبية بما يحقق التنمية الاقتصادية ومواكبة تطورات الاقتصاد الجزائري وبناء نظام اقتصادي متطور.

### أولاً: الضريبة على أرباح الشركات وفقا للقانون الجزائري

تأسست الضريبة على أرباح الشركات لتراجع وتعوض النقائص والاختلالات السابقة التي ميزت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، وذلك بحكم أنها تطبق على الأشخاص المعنويين بدون استثناء، عكس الضريبة على الأرباح الصناعية التجارية التي كانت تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي،

وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي، كما أنها تفرض على المؤسسات الجزائرية والأجنبية دون تمييز أو مفاضلة بينهما، كما تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الريح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، على أن يحدد الريح على أساس محاسبة منتظمة طبقا للقوانين<sup>1</sup>، وأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 150 من قانون المالية لسنة 2022 .

### 1- تعريف الضريبة على أرباح الشركات

وتضمنت المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على محمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 135 بالضريبة على أرباح الشركات.3".

### 2- خصائص الضريبة على أرباح الشركات

من خلال ما جاء به نص المادة 135 يمكن أن نوجز بمجموعة من الخصائص التي تتميز بها الضريبة على أرباح الشركات فيما يلي:

1. ضريبة سنوية: بمعنى أن وعاءها يتضمن مداخيل وارباح سنة واحدة.
2. ضريبة نسبية: بمعنى أن الريح الضريبي يخضع لمعدل نسبي واحد محدد في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وليس إلى جدول تصاعدي.
3. ضريبة عامة: بمعنى أنها تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل دون تمييز طبيعتها.
4. ضريبة وحيدة: بمعنى أنها تتعلق بضريبة واحدة تفض على الأشخاص الطبيعيين<sup>4</sup>.
5. ضريبة تصريحية: بمعنى أن الشخص المعنوي المكلف بها ملزم بتقديم تصريح يتضمن الريح السنوي المحقق قبل الفاتح من أبريل من كل سنة، إلى مفتشية الضرائب التابعة لمنطقة نشاط الشخص المعنوي.

### ثانيا: مجالات فرض الضريبة على أرباح الشركات

وجاء نص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ليوضح الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

## 1- الأشخاص المعنويون الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات

1. الشركات مهما كان شكلها باستثناء:

شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات وفي هذه الحالة يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة المؤسسة.

\*. الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة أسهم، ونفس أحكام سابقتها في حال اختيارها الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

\*. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

\*. الشكات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.

2. المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي والتجاري.

3. الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة .

4. الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138.

## 2- الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات

ومن بين الإعفاءات نذكر أهم ما ورد في المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

• إن الأنشطة الممارسة من قبل الشباب المؤهل للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تستفيد منذ بداية الشروع في الاستغلال من:

• إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات

• ترفع مدة الإعفاء إلى ستة سنوات إذا كانت الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها

• تمدد فترة الإعفاء بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لفترة غير محدود.

• تمدد فترة الإعفاء إلى عشر سنوات إذا تواجدت هذه الأنشطة في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير الجنوب.

2. من الضريبة على أرباح الشركات التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.

3. المؤسسات السياحية من إعفاء لمدة عشر سنوات ماعدا الوكالات السياحية

4. تستفيد من إعفاء دائم:

- المؤسسات التابعة للأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها.
- العمليات المدرة للعملة الصعبة لاسيما عمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير.
- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

### ثالثا: آليات حساب الضريبة على أرباح الشركات

إن تحصيل الدولة للضريبة على أرباح الشركات يستلزم إتباع مجموعة من الإجراءات والقواعد لنقل حصيلتها من المكلف بها قانونا إلى خزينة الدولة لذا فلا بد من الإلمام بكيفية تحديد الربح الصافي الخاضع للضريبة وكذا النسب المطبقة ونظام فرض الضريبة على أرباح الشركات وهذه الأخيرة بدورها شلتها بمجموعة من التعديلات منذ سنة 1992 جاءت لتواكب التغيرات السريعة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري .

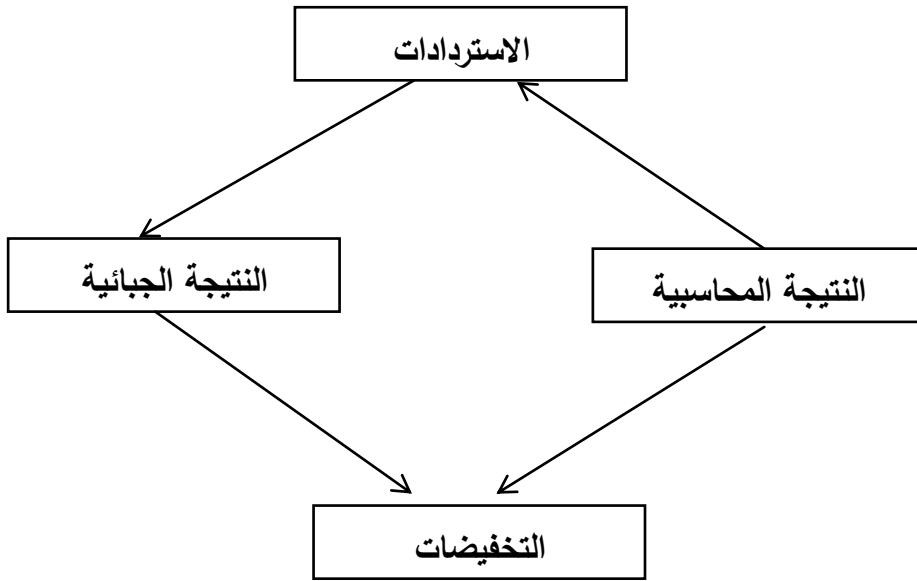
يشمل الأساس الخاضع للضريبة على أرباح الربح الصافي الناتج عن الفرق بين الإيرادات المحققة والأعباء الناتجة عن ممارسة النشاط، و يطبق معدل الضريبة على الربح الجبائي.

ويساوي الربح الجبائي : الربح المحاسبي المصرح به من طرف المؤسسة و تضاف إليه التكاليف المرفوضة جبائيا وتخضع منه التخفيضات والإعفاءات إن وجدت:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الاستردادات (العبء الغير قابلة الخصم) - التخفيضات

الضريبة على أرباح الشركات = الربح الجبائي x معدل الضريبة.

الشكل رقم (02): آلية حساب ودفع الضريبة على أرباح الشركات



المصدر: من إداد الطالبين بالاعتماد على قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2020.

ب. دفع الضريبة على أرباح الشركات

### 1. الدفع التلقائي

أي يتم حساب الضريبة حسب هذا النظام من المكلف نفسه و تسدد تلقائيا لخزينة الضرائب دون سابق إنذار و تعتبر من أهم الطرق لتسديد الضريبة على أرباح الشركات.

يشمل نظام الدفع التلقائي ثلاث تسبيقات مؤقتة يتم تسديدها خلال نفس السنة المالية، و رصيد التصفية يسدد بعد قفل السنة المالية ، و الجدول التالي يبين تواريخ تسديد التسبيقات للضريبة على أرباح الشركات

الجدول رقم(06): تواريخ تسديد التسبيقات للضريبة على أرباح الشركات

التسبيقات	تاريخ التسديد
التسبيق الأول	من 20 فيفري إلى 20 مارس
التسبيق الثاني	من 20 ماي إلى 20 جوان
التسبيق الثالث	من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر
رصيد التصفية	على أقصى تقدير 30 أبريل من السنة الوالية

المصدر: المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة 2020

مبلغ كل تسبيق ب 30% من مبلغ الضريبة المستحقة للسنة السابقة ، مع العلم أن التسبيق الأول يحسب على أساس النتيجة للسنة قبل ماضية في حالة عدم تحديد الربح الجبائي للسنة المالية الماضية و يتم تعديله في التسبيقين الثاني و الثالث ويتم حساب التسبيقات على النحو التالي<sup>1</sup>:

التسبيق = الربح الجبائي للسنة (ن-1) \* معدل الضريبة 30%

رصيد التسوية = (الربح الجبائي للسنة X معدل الضريبة) - مجموع التسبيقات المدفوعة

## 2. الاقتطاع من المصدر

نص المشرع على خضوع بعض مجموعة من المداخل لنظام الاقتطاع من المصدر و التي تتمثل في المداخل المحققة من طرف المؤسسات الجنبية .

- مداخل رؤوس الموال المنقولة للضريبة على أرباح الشركات. و يعتبر هذا النظام استثنائيا

## المبحث الثاني: تحقيق التوازن المالي والاقتصادي في الجزائر

ويهدف استعادة توازن الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ظهرت الحاجة إلى التصحيح في السياسة الاقتصادية، وبما أن الدولة هي المحرك الأساسي لعملية التصحيح من خلال سياستها الاقتصادية

## المطلب الأول : الاثر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2010-2021

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، ولعل الأرقام الإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي خير دليل على ذلك، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018.

<sup>1</sup> بن أعمار منصور، أعمال : موجهة في تقنيات الجبائية لطلبة المعاهد العليا و الجامعات، الجزء الثاني: الضرائب مصلحتك أول، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص:146.

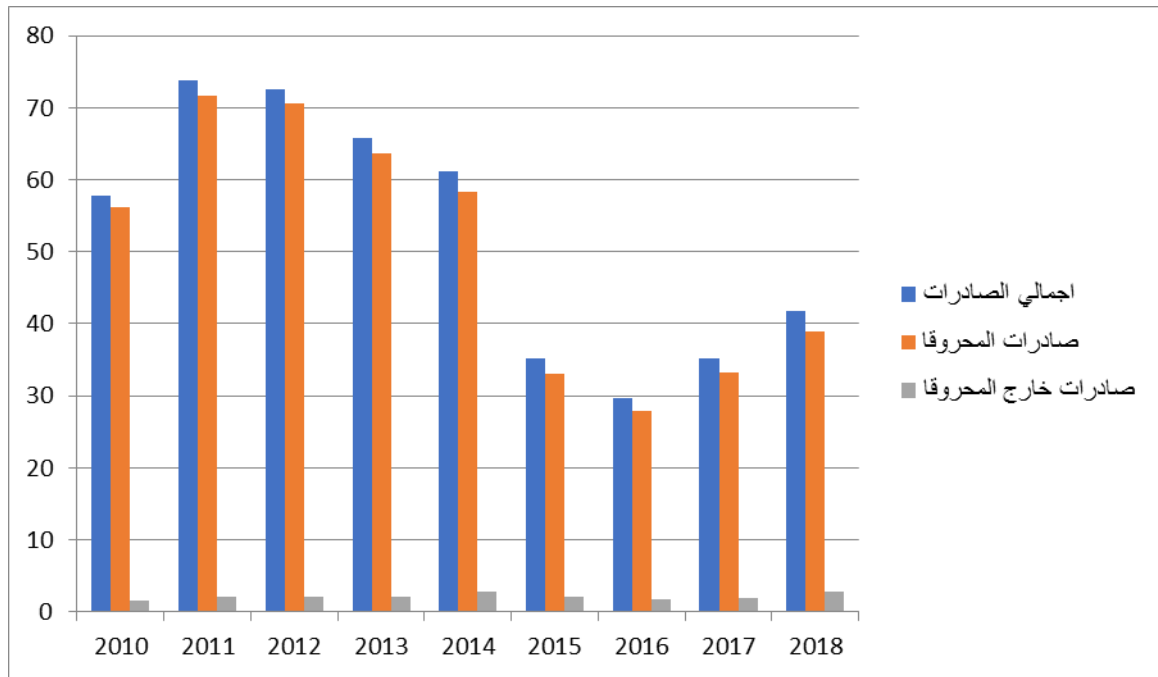
الجدول رقم (07): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	56,143	1,619
	النسبة	97.20	2.80
2011	القيمة	71,662	2,14
	النسبة	97.10	2.90
2012	القيمة	70,571	2,048
	النسبة	97.18	2.82
2013	القيمة	63,662	2,161
	النسبة	96.72	3.28
2014	القيمة	58,362	2,81
	النسبة	95.41	4.59
2015	القيمة	33,081	2,057
	النسبة	94.15	5.85
2016	القيمة	27,917	1,781
	النسبة	94	6
2017	القيمة	33,203	1,93
	النسبة	94.51	5.49
2018	القيمة	38,953	2,83
	النسبة	93.23	6.77

المصدر: بنك الجزائر 2019.

الشكل رقم (03): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018





المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة 2010-2018، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها ب 1.6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة

56.1 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول، إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة (2016,2017,2018)، أين شهدت ارتفاعا متواصلًا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 6.77% من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط. وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وسست في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات. إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايين دولار.

هذا وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 35.82 مليار دولار، أي بانخفاض قدره -14.29 بالمائة عن سنة 2018، وهذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول. وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة

الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2019-2010.<sup>1</sup>

وقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 23.8 مليار دولار أي بانخفاض قدره -33.6 بالمائة عن سنة 2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020. فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره -12.8 بالمائة عن سنة 2019.<sup>2</sup>

ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول من 2020، أي بزيادة قدرها 58.83 بالمائة، وهذا قيمته 870.33 مليون دولار، مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات.

وفيما يخص هيكل الصادرات خارج المحروقات فيظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(08): هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية		
							القيمة	النسبة
2010	305	165	1089	0	27	33	القيمة	
	18.84	10.19	67.26	0	1.67	2.80	النسبة	
2011	357	162	1495	0	36	16	القيمة	
	100	97.10				2.90	النسبة	
2012	314	167	1519	1	30	18	القيمة	
	100	97.18				2.82	النسبة	
2013	402	108	1608	0	25	18	القيمة	
	100	96.72				3.28	النسبة	
2014	323	110	2350	2	15	10	القيمة	
	100	95.41				4.59	النسبة	
2015	239	105	1685	0	17	11	القيمة	
	100	94.15				5.85	النسبة	

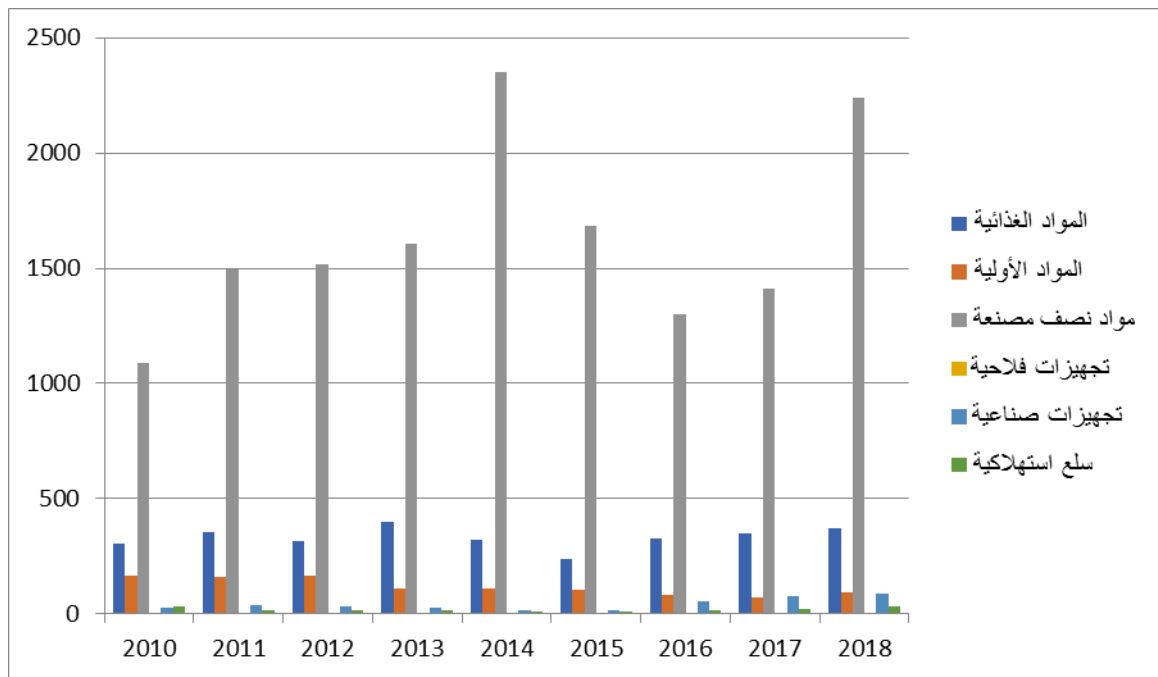
<sup>1</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، <https://www.aps.dz/ar/economie>، تاريخ الاطلاع، 2022/05/31، على الساعة 14:00.

<sup>2</sup> الإذاعة الجزائرية، <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210428/210775.html>، تاريخ الاطلاع 2022/06/02، الساعة

2016	القيمة	327	84	1299	0	53	18
	النسبة	100	94				6
2017	القيمة	349	73	1410	0	78	20
	النسبة	100	94.51				5.49
2018	القيمة	373	92	2242	0	90	33
	النسبة	100	93.23				6.77

المصدر: بنك الجزائر 2019.

الشكل رقم (04): هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة (2010-2018)، والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعة الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين 67.26% كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 83.63% كحد أقصى سنة 2014، وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعوداً ونزولاً. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضاً بين الصعود والنزول، حيث عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2010-2014 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 2.35 مليار دولار، ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015، 2016، عاودت الصعود من جديد خلال السنتين 2017، 2018.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولا وصعودا طيلة فترة الدراسة، لكن تذبذبها لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدن نسبة 11.49% سنة 2004 وبين أعلى نسبة والتي قدرت ب 18.80% سنة 2010، أما من حي : القيمة فقد والتي قدرت وصلت أعلى مستوى لها سنة 2013 مقدار 402 مليون دولار.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق بأن المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة أقل من 10% في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2010 أين وصلت 10.19%، وقد بلغت هذه القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين النزول والصعود، قد بلغت هذه النسبة أدن مستوى لها سنة 2018 حيث قدرت ب 3.25%. أما من حيث استقرت نوعا ما في الفترة 2010-2012 في حدود 160 مليون دولار، ثم نزلت واستقرت في حدود 110 مليون دولار في الفترة 2013-2015، ثم انخفضت إلى 84 مليون دولار سنة 2016 وتواصل الانخفاض إلى 73 مليون دولار سنة 2017، وعاودت الارتفاع إلى 92 مليون دولار سنة 2018.

وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمها ففيلة جدا ونسبها ضعيفة، حيث قدرت أعلى للتجهيزات الصناعية 4.04% سنة 2017، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت 90 مليون دولار سنة 2018. وفيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى نسبة لها 2.04% سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولار وهذا سنتي 2010-2018.

وآخر الإحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد ارتفعت بحوالي 59% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهذا حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 58.83%. وشكت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 11.30% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة. وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714 مؤسسة مصدرة. وخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في مادة الاسمنت التي ارتفعت صادراتها ب 96.19% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 37.85 مليون دولار، بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة 65.71%، وصادرات التمور بلغت قيمة 37.11 مليون دولار بزيادة قدرها 40.62%، أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية فقد قدرت ب 226.85€ مليون دولار وهذا بزيادة قدره 10.96%، وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت 75%، وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها 51%.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الإذاعة الوطنية، <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210512/211547.html>، تاريخ الاطلاع 2022/06/02، الساعة 14:00.

والملاحظ عموماً هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي وبيعت على التفاضل، لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة بلغت نسبتها 11.30%، وهذا يتطلب مزيداً من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

### المطلب الثاني: البطالة والنمو الاقتصادي

تتبع من مدى أهمية متغيرات الدراسة وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي في المدى القصير والبعيد، وهذا من خلال إبراز العلاقة باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة، وأيضاً إعطاء صورة واضحة عن مدى أهمية النمو الاقتصادي في تحفيز سوق العمل، وخلق مناصب شغل والتقليص من البطالة.

1- **قياس البطالة:** معدل البطالة هو عبارة عن نسبة مئوية من القوى العاملة، وهو يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما وأن السياسة الاقتصادية الكلية لكل بلد تركز على بقاء هذا المعدل منخفضاً معظم الوقت وقدرة الإمكان<sup>1</sup>، ونتعرف على معدل البطالة من خلال ما يلي:

- **المقياس الرسمي:** يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية بنسبة قوة العمل غير الموظفة، أي مجموع عدد المتعطلين إلى قوة العمل المتاحة بالمجتمع، عند نقطة زمنية معينة<sup>2</sup>

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{قيمة العمل غير الموظفة}}{\text{عدد أفراد القوى العاملة}} \times 100$$

تمثل القوى العاملة جزءاً معيناً من الموارد البشرية في سن العمل الذي يرغب ويقدر على العمل، وبالتالي هي كل من يستطيع المساهمة في الناتج الوطني، سواء كان يعمل فعلاً أو لا يعمل<sup>3</sup>، أما قوة العمل غير الموظفة (البطالين) فهي تمثل الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، ويعتبرون ثروة ضائعة تمتص ثروات الآخرين، دون إنتاج ثروة خاصة بها<sup>4</sup>

**المقياس الطبيعي:** هو النسبة المئوية لقوة العمل غير المستخدمة عندما يكون سوق العمل في حالة توازن، أي أنهم الأشخاص العاطلون باختيارهم لأنهم اختاروا عدم العمل بمعدل الأجر القائم.

2- **مفهوم النمو الاقتصادي:** حضي موضوع النمو الاقتصادي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، لما له من أهمية كبرى في شتى الميادين والمجالات، حيث يُعتبر المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ودرجة تطوره. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه:

<sup>1</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الكلي، جامعة كيل، إنجلترا، 2004، ص 327

<sup>2</sup> خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي في النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، 1999، عمان، ص 265.

<sup>3</sup> حمدي أحمد العنابي، مقدمة في الاقتصاد، جامعة حلوان، دار المصرية اللبنانية، 1995، صفحة 87

<sup>4</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، المرجع السابق، 265.

حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن أي عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>، (كما يعرف بأنه: زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في بيئة اقتصادية ومحيط اقتصادي معين.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في الدخل والنتائج والعمالة والاستهلاك والادخار، وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد، ومن خلال المفهوم السابق للنمو، يتضح لنا أن حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث شروط أساسية<sup>2</sup> تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني يفوق معدل نمو السكان حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل نمو السكان

• أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

• أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد مستمرة، أي تكون على المدى الطويل، وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

### 3- البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون أوكن

يُعتبر قانون 'أوكن' 'Okun' بمثابة الأساس التجريبي للنظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث توصل ل'أوكن' نتيجة دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947 و1960 والبطالة، حيث تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتتخفف البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين - 35.0 و- 40.0 وفسر 'أوكن' العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين<sup>3</sup>

وفقاً لنموذج الفرق: يتم في هذا النموذج الربط بين التغير في معدل البطالة بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكانت نتيجة التقدير على الشكل التالي :

$$\Delta U_t = 0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t$$

<sup>1</sup> عريفات وحري محمد موسى، مبادئ الاقتصاد والتحليل الكلي، المجلد 1، دار وائل، 2006، عمان، الأردن، ص 268.

<sup>2</sup> السريتي محمد ونجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، 2008، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 339.

<sup>3</sup> مجدي الشوريجي، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2005، ص ص 143، 144.

تعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة، يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر ووفقاً لنموذج الفجوة : يبين هذا النموذج العلاقة بين الفارق في معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي القريب من

4)72.3%، والفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومستواه الممكن (المحتمل) أو ما يسمى أيضا بفجوة 'أوكن' ( )gap، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$U_t = 0.6GDP_t + 3.72 + \mu_t$$

بشكل عام فان الصيغة الأولى والثانية، موضحة على التوالي في العلاقتين التاليتين:

$$\Delta u = \alpha - \beta \cdot \Delta y + \varepsilon_{1t}$$

حيث يمثل معدل البطالة الفعلي و معدله الطبيعي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و مستواه الممكن . و معالم النموذج، المتغير العشوائي.

#### 4- البطالة والنمو الاقتصادي وفق علاقة أوكن المطورة من طرف 'غوردون' Gordon.J.R "

علاقة 'أوكن' الجديدة المطورة من طرف 'غوردون' Gordon.J.R "سنة 1984، تكمن في إيجاد علاقة الانحدار بين فجوة البطالة التي تمثل معدل البطالة الظرفية، وفجوة الناتج التي تمثل الناتج المحلي الظرفي، كما تظهر فيها المتغيرات المفسرة متأخرة زمنياً، ويمكن توضيح نموذج 'غوردون' Gordon " الديناميكي من خلال الصيغة التالية:

$$.U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^k c_{t-i} \cdot Y_{t-i}^c + U_t^c = \sum_{i=1}^k b_{t-i}$$

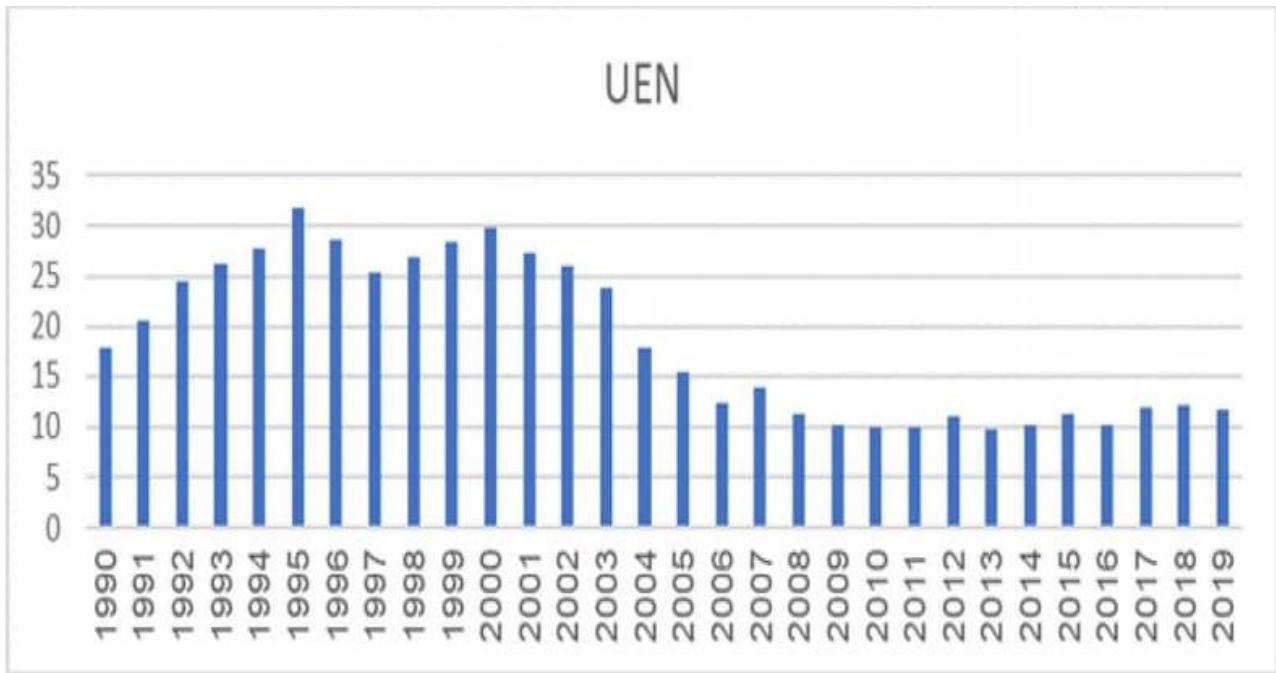
أن يشكل كل من الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة الفعلي والفارق بين الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الفعلي على التوالي أي و:

$$U_t^c = \log U_t - \log U_t^T$$

#### 5- تطور معدلات البطالة في الجزائر

تعتبر ظاهرة البطالة وتطورها خلال الزمن، الشغل الشاغل لكل دول العالم، نظراً لأهميتها وبروزها كمؤشر يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف نسبة البطالة من منطقة لأخرى حسب اختلاف محدداتها في هذه الدول، ونوضح فيما يلي تطور معدلات البطالة في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد (البيانات المفتوحة للبنك الدولي، 2020)

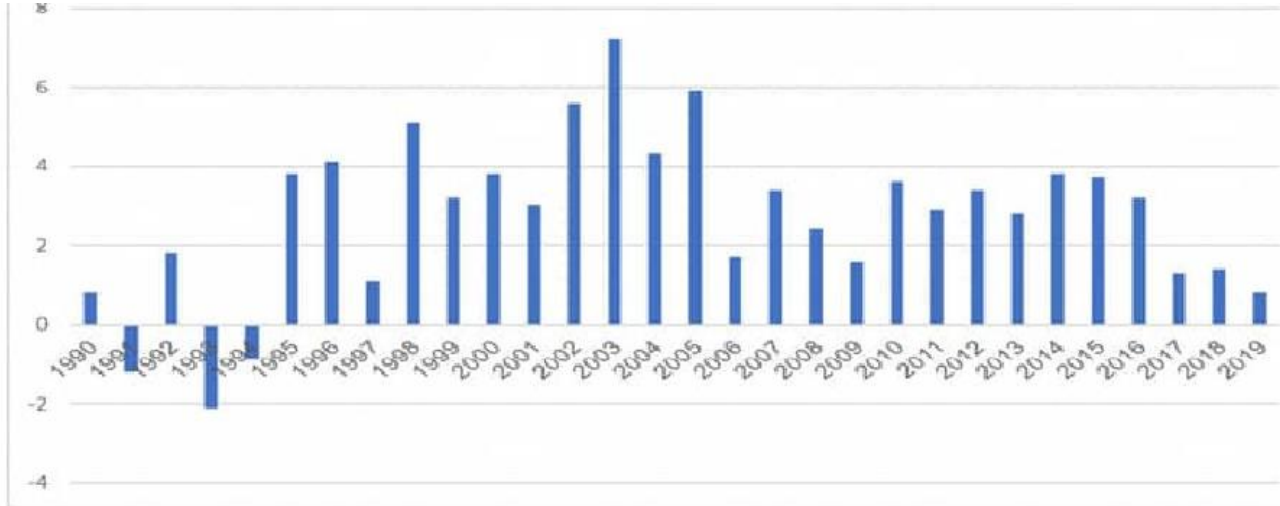
نلاحظ من خلال الجدول السابق، أنّ معدلات البطالة تتميز بمرحلتين: الأولى هي مرحلة معدلات بطالة مرتفعة خلال فترة تسعينيات القرن العشرين، وتميزت المرحلة الثانية بمعدلات منخفضة بشكل ملحوظ في بداية الألفية الثالثة. ففي الفترة الأولى تصنف معدلات البطالة من بين أكبر نسب البطالة في دول المغرب العربي، حيث كانت 5.22% سنة 1991، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نتيجة الظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد، لترتفع إلى 31.28% سنة 1999، ثم تبدأ في الانخفاض في بداية الألفية الثالثة، ومع تحسن الأوضاع المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول مع بداية 2001، وأمام الانفتاح الواسع للاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، باشرت الجزائر بوضع مخططات الإنعاش والنمو الاقتصادي التي اتسمت بالإيجاب، نظرا لما حققته من نتائج، حيث بلغ معدل النمو نسبة 8.6% مع ارتفاع مناصب الشغل في الفترة (2001- 2006) (إلى مليون منصب، وتعود أغلب هذه المناصب الجديدة إلى سياسة تطبيق دعم الإنعاش الاقتصادي وآليات التشغيل، حيث تراجعت نسبة البطالة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الواقع لا يعكس ذلك، حيث أن أعداد الناشطين الباحثين عن العمل بلغت حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1240841 بطالا سنة 2006، وهو يعادل 3.12%، وبلغ عدد البطالين الأقل من 30 سنة 869879 بطالا، أي 1.70% من إجمالي البطالين، وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري بـ 6.62% مقابل 4.37% في الوسط الريفي وتصل نسبة البطالة سنة 2009 نسبة البطالة 16.10% نتيجة لتحسن الظروف السياسية والأمنية في البلاد، لتصل نسبة البطالة تتراوح بين 10 و 11% إلى أن تتصل إلى 14.12% سنة 2018، لتتخف سنة 2019 إلى 70.11%، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 63.3 بالمئة، وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة.

#### 6- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر



تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها، غير أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب، ونوضح فيما يلي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تتطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (البيانات المفتوحة للبنك الدولي، 2020)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات النمو متذبذبة حيث سجل في الفترة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو منخفضة وسالبة، تراوحت ما بين 1.2% و 8.1%، نتيجة الأزمة النفطية وأخر الثمانينيات، ويرجع ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط، باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبة كلي على قطاع المحروقات، بالإضافة الى تدهور الحالة الأمنية وانخفاض قيمة العملة خلال تلك الفترة، أما في الفترة من 1996 إلى 1999، فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادية مقارنة بالسنوات التي سبقتها، إذ بلغت نسبة 1.5% سنة 1998، ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط. ففي مطلع الألفية الجديدة، سجل معدل النمو ارتفاعا محسوسا، نتيجة لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014، حيث سُجِّل معدل النمو أقصى نسبة له وهي 2.7% سنة 2003، كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنتي 2008 و 2009 إذ بلغ نسبة 3.2% و 6.1% على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة. وأما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، فقد كانت المعدلات شبة مستقرة، إذ بلغت النسب 8.3%، 7.3%، 3.3% خلال السنوات 2014 إلى 2016، ليبدأ بالانخفاض سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 3.1% ليصل نسبة 8.0% سنة 2019، وبالتالي نستخلص ضمن هذا الإطار أنه يمكن القول أن<sup>1</sup>:

- رغم جهود الدولة العميقة، فإن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام؛

<sup>1</sup> حسيبة مداني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة، 2017، ص11.

- النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات، المرتبط هو الآخر بالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار)، وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية؛
- النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا، وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي.

### المبحث الثالث : الإصلاحات الجبائية وواقع العدالة الاجتماعية في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة الصحية في الجزائر، من خلال التطرق إلى أهم المؤشرات الصحية التي تعطي دلالة واضحة على النتائج المحققة في القطاع الصحي ، وتوصلت الدراسة إلى أن النتائج المحققة هي غير كافية بالنظر إلى حجم الموارد المالية التي رصدت بالإضافة إلى الموارد البشرية التي سخرت للقطاع والتي أظهرت حجم التباين بين الوسائل التي وفرت والوظائف التي من المفترض أن تقوم بها والنتائج المحققة، كما أن التحسن في المؤشرات الكمية لا يعكس الوضع الصحي الحقيقي ما يؤكد ضعف فعالية نتائج السياسة الصحية.

### المطلب الأول: واقع الصحة والضمان الاجتماعي في الجزائر

إن جهود إصلاح المنظومة الصحية الجزائرية، حققت منجزات هامة كتطبيق وإدراج سياسات وبرامج هادفة إلى دفع المنظومة الصحية إلى العصرية كسياسة إصلاح المستشفيات وبرامج حماية الأمومة والطفولة واعتماد سياسة الصحة الجوارية وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج معتبرة في مجال صحة الأمومة ووفيات الأمهات والأطفال والتكفل بالأشخاص المسنين الذين يستفيدون من الخدمات المجانية بما فيها الدواء.

وفي هذا المجال فقد تم اعتماد تنظيم صحي في ماي 2007 يقوم على فصل مؤسسات الصحة عن المؤسسات التي تضمن الإنتاج القاعدي ، وتلاه نظام صحي جديد آخر طبق بداية جانفي 2008 وتضمن تطبيق القوانين الخاصة بالمؤسسات الإستشفائية ويسعى هذا التنظيم إلى ترقية العلاج القاعدي النوعي وكذا تمييز المؤسسات الإستشفائية عن الهياكل الإستشفائية الأخرى وأسفرت هذه التعديلات التنظيمية عن إعداد مدونة جديدة تخص هياكل الصحة كما يلي: المؤسسة العمومية الإستشفائية والمؤسسة العمومية للصحة الجوارية والتي تضم هياكل الصحة الخارجية المتمثلة في العيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج

وما هو جدير بالإشارة هو أن هناك تنظيم صحي جديد لسنة 2015 قيد الدراسة وسيعرض على مجلس الحكومة وما أشير إليه في هذا القانون وعلى لسان وزير القطاع هو أن قانون الصحة الجديد جاء بعد دراسة ميدانية منذ 2013 للتعرف على واقع الصحة على المستوى الوطني. وتوصلنا إلى أن القطاع يشمل عنصرين أساسيين وهما التسيير والتنظيم وترتب عنهما منظومة صحية جديدة تتمثل في التقييم و المتابعة

وكذلك التقويم وأيضا أوضح ذات الوزير أن قانون الصحة الجديد يحافظ على مجانية العلاج بالجزائر الذي يكفله الدستور<sup>1</sup>.

أولاً: مؤشرات تحسن القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :

الشكل رقم (07): تطور الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

تشير المعطيات الواردة في الشكل أعلاه أن نسبة الإنفاق الصحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد عرفت نموا تدريجيا، ما يبرز الجهود المبذولة في إطار النهوض بالقطاع الصحي وتطويره، و العمل بتوصيات منظمة الصحة العالمية التي تقيد بضرورة تخصيص للإنفاق الصحي ما يفوق 5 % من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>.

أما إذا تم مقارنتها بالدول التي لها نفس الخصائص كتونس والمغرب التي بلغت نسبتهما على التوالي (2017)<sup>3</sup> سنة 5.25 % و 7.23 % ب ، فيمكن القول أن نسبتها متواضعة ولكنها تعد ضعيفة وغير كافية، ولا يمكن تفسير الضعف التخصيص بانخفاض حجم الموارد المالية المخصصة للقطاع، خاصة أن الجزائر كانت تعيش خلال الفترة الأخيرة وفترة مالية كبيرة لم يسبق لها مثيل، وعليه يمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل من نجد من بينها<sup>4</sup>:

- ضعف إدراك الدولة لفكرة أن الصحة الجيدة للفرد تساهم وتزيد في الإنتاج والإنتاجية، لذلك وجب على الدولة الاهتمام أكثر بالفرد من خلال تخصيص مبالغ هامة للقطاع ضمن ميزانيتها العامة .
- ضعف مساهمة القطاع الخاص، باعتبار أن العبء المالي الأكبر يتحمله القطاع العام الهياكل القاعدية الصحية :

<sup>1</sup> موقع الإذاعة الوطنية، حصة ضيف الصباح، <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/content/12829.html> .

<sup>2</sup> عياشي نور الدين، المنظومة الصحية الجزائرية بين إشكالية ضمان عرض العلاج وترشيد النفقات، مجلة منتدى الأستاذ، (20)، 90-160، 2009، ص300.

<sup>3</sup> الاعتماد على معطيات البنك، [www.data.albankaldawli.org](http://www.data.albankaldawli.org)،

<sup>4</sup> علي دحمان محمد، تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، 2017، ص247.

الجدول رقم ( 09): تطور عدد المنشآت الصحية خلال الفترة (2015 - 2017)

التعيين	2015	2016	2017
مؤسسة استشفائية عامة	200	200	205
مؤسسة استشفائية	09	09	09
مراكز استشفائية جامعية	15	15	15
مؤسسة استشفائية جامعية	01	01	01
مؤسسة استشفائية متخصصة	75	75	77
دور الولادة الخاصة	114	123	127
دور الولادة العمومية	415	416	409
قاعات العلاج	5762	5875	5957

Source : ONS. (2018). L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, N°47, Edition 2018, p 22. [www.ons.dz/IMG/pdf/aqced2018.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqced2018.pdf)

توضح البيانات المشار إليها في الجدول أعلاه التحسن الملحوظ في مجمل الهياكل الصحية، حيث تم إنجاز حوالي 205 مؤسسة استشفائية عامة، 409 دار للولادة العمومية، 5957 قاعة للعلاج في سنة (2017)، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن المنشآت الصحية تتمركز معظمها في المناطق الشمالية للوطن، فبالرغم من الجهود المبذولة لتوسيع في البنى التحتية الصحية يبقى هاجس التفاوت في توزيع التغطية الصحية مطروحا، وهو ما يمثل تحديا أمام السياسة الصحية لتسوية الإختلالات الواقعة، " وحسب التقرير الخاص بالصحة في العالم الصادر عن منظمة الصحة العالمية لسنة (2015)، (يوجد 61 % من المستشفيات في الشمال، ومنها 4.28 % في منطقة الوسط - الشمال، مقابل 7.16 % في الشمال الغربي، وفي حين يوجد 3.27 % من مجموع المستشفيات في الهضاب العليا، ولا يحظى الجنوب سوى 7.11 % إذ يقع 4.1 % منها في الجنوب الكبير (أقصى الجنوب)، أما بالنسبة للتغطية السريرية هي الأخرى تعرف نفس التفاوت، حيث بلغ معدل الأسر في المناطق الشمالية سريرين لكل 1000 نسمة وهو أفضل معدل على 17 المستوى الوطني، في حين تحوز مناطق الهضاب العليا على معدل سرير واحد لكل 1000 نسمة<sup>1</sup>.

#### التغطية البشرية :

ساهم ارتفاع عدد الممارسين في المجال الصحي في تزايد الإنفاق الصحي، خاصة بعد أن عرفت مجالات التكوين وثيرة متسارعة في الآونة الأخيرة، حيث أشارت المعطيات الإحصائية المتعلقة بالديمغرافية الطبية لسنة (2017) إلى ارتفاع عدد الممارسين الصحة مقارنة بالسنوات السابقة، ووفقا للديوان الوطني للإحصائيات يوجد طبيب واحد لكل 529 ساكن بعدما كان يغطي 545 ساكن في سنة (2016)، وجراح أسنان

<sup>1</sup> Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, 2017, Op.cit, P25.

واحد لكل 2925 ساكن بعدما كان يغطي 2971 ساكن في سنة (2016)، وصيدلي واحد لكل وهذا ما يشير إلى التحسن الكبير في معظم 18 3382 ساكن بعدما كان يغطي 3435 سنة (2016)،<sup>1</sup> مؤشرات التغطية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (10): تطور عدد عمال السلك الطبي خلال الفترة (2015 – 2017)

	القطاع العمومي			القطاع الخاص		
	2017	2016	2015	2017	2016	2015
الأطباء	54953	55158	57227	19779	21611	21611
جراحو الأسنان	7261	7014	6928	6733	7335	7335
صيادلة	501	1695	1796	10193	10541	10541

Source: ONS. (2018). L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, Op. 21. p Cit, [www.ons.dz/IMG/pdf/aqced2018.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqced2018.pdf)

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتبين لنا أن عدد ممارسين الصحة بالقطاع العام يفوق عدد ممارسين الصحة بالقطاع الخاص ما عدا الصيادلة، وقد شكل هذا صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية المتخصصة، لوجود نقص كبير في عدد الأطباء الأخصائيين و"مركزهم في الولايات الثلاثة الكبرى في الوطن وهي الجزائر، قسنطينة وهران، مما يتعذر تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة، وتوزع بنسبة 53%، بالإضافة إلى مشكل الأعطال المتكررة 19 من الأخصائيين في القطاع العام، و 34% في القطاع الخاص<sup>2</sup> التي تصيب التجهيزات الطبية العمومية التي تصل نسبتها إلى 20%، وذلك بسبب تقليص الغلاف المالي المخصص للصيانة والتجهيز، مما يجبر المواطنين التوجه إلى القطاع الخاص، ما نجم عنه ارتفاع مساهمة وهذا ما أكدته دراسة Jeffrey , Das Jishnu, Coarasa Jorge الأسر في نفقات الصحة<sup>3</sup>. (Hammer) (تحت عنوان ) القطاع الخاص مقابل القطاع العام) على أنه يوجد إقبال كبير على القطاع الخاص في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، بالرغم من زيادة التمويل المتاح للخدمات الرعاية الصحية وإلغاء الرسوم عليها، ويعود السبب إلى الإزدحامات الشديدة وغياب مقدمي الخدمة وعدم الاعتناء العامة الكافي بالمرضى.<sup>4</sup>

وقد نتج عن المعاملات السيئة للأطعم الطبية ارتفاع عدد الشكاوي المقدمة التي تتعلق بالعلاج والاستقبال وتقليص ساعات تقديم الخدمة، وكذا ارتفاع ضحايا الأخطاء الطبية بسبب الظروف الإستشفائية السيئة وتهاون الأطباء بحياة المرضى والتي أدت إلى الإصابة بتشوهات خلقية والفقان للأعضاء والوظائف الحيوية ووصلت

<sup>1</sup> ONS, 2018 L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, N47, Edition 2018, p21.

<sup>2</sup> علي دحمان، تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير، 2011، جامعة تلمسان، ص 120.

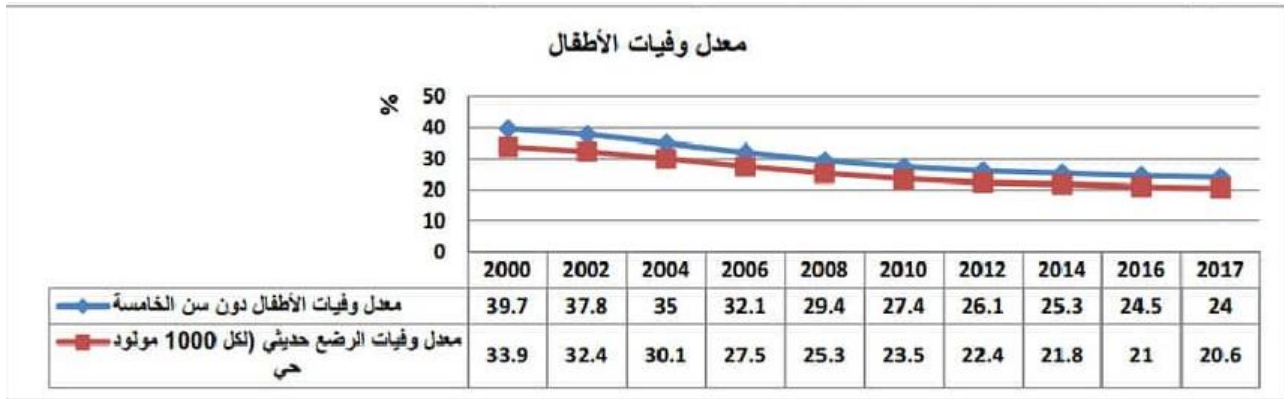
<sup>3</sup> بوشلاغم عميروش وآخرون، واقع وآفاق المنظومة الصحية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، 4(3)، 10-30، 2017، ص 12.

<sup>4</sup> Coarasa, J & Jishnu, D & Jeffrey.H. Privé ou Public, Finances & Développement 51(4), 34-36, 2014, pP34-35.

إلى زهق الأرواح، أما بالنسبة لمدة الانتظار العلاج قد تستغرق في بعض الأحيان سنة بكاملها ليحين دور المريض للعلاج، وهناك حالات كثيرة توفيت دون أن يحين دورها بعد، بالإضافة إلى الظروف السيئة لإقامة المرضى وقلة النظافة وكثرة النفقات الطبية وندرة وغياب الأدوية الضرورية حتى في العلاجات الأولية.

معدل وفيات الأطفال

الشكل رقم (08): تطور معدل وفيات الأطفال خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك

[www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=DZ](http://www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=DZ) الدولي

[www.data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?locations=DZ](http://www.data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?locations=DZ)

تبرز المعطيات الواردة في الشكل البياني أن الدولة استطاعت أن تخفض من مؤشر وفيات الرضع حديثي الولادة ومؤشر وفيات الأطفال دون السن الخامسة، وهو ما يترجم بالجهود المبذولة والبرامج الصحية المعتمدة لتحسين المؤشرات الصحية العامة (التطعيم، المراقبة المستمرة للأمهات قبل الولادة...)، لكن تبقى هذه النتائج غير كافية بالنظر إلى حجم الإمكانيات المتوفرة والإنجازات المحققة أضف إلى أنها تخفي الفوارق الجهوية بين مختلف المناطق، ما يبرز ضعف كفاءة التخصيص.

متوسط العمر المتوقع عند الولادة

الشكل رقم (09): تطور مؤشر العمر المتوقع عند الولادة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

[www.donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.DYN.LE00.IN?locations=DZ](http://www.donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.DYN.LE00.IN?locations=DZ)

من خلال الإحصائيات الواردة في الشكل البياني نلاحظ أن مؤشر أمل الحياة عند الولادة ارتفع من 64.70% في سنة (2000) إلى 50.76% في سنة (2017)، وهذا راجع إلى اهتمام الحكومة بالرعاية الصحية وتعميمها للصحة العمومية والعلاج على المستوى الوطني، الذي كان له انعكاسات إيجابية في تغيير خريطة المرض التي زادت من تنامي التكاليف، وهذا ما يظهر حجم الصعوبات الناجمة عن التمويل والتي رافقها ضعف في التخصيص

#### تقييم الأداء بالقطاع الصحي في الجزائر :

يمكن تقييم فعالية الأداء الصحي انطلاقا من تقييم النتائج المتحصل عليها من الإنفاق الاجتماعي الصحي، ويمكن أن نستعين بالجدول الموالي لمعرفة أهم بنود الفعالية وعدم الفعالية النظام الصحي :

#### الجدول رقم (11): أهم بنود الفعالية وعدم الفعالية الإنفاق الاجتماعي الصحي

بنود عدم فعالية النظام الصحي	بنود فعالية النظام الصحي
الأداء المنخفض للخدمات الصحية الأساسية	تحسن في مؤشرات الحالة الصحية
تباين مستوى الأداء في الخدمات الصحية تبعا للمنطقة	انخفاض في معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض
وجود أمراض متعلقة بالفقر	وجود بنية تحتية صحية
تدهور الخدمات الصحية	التغطية الكاملة لخدمات الصحة العامة
تكس اليد العاملة الطبية في مناطق دون الأخرى	ارتفاع معدل استخدام التطعيم
انخفاض مستوى الحالة الصحية للأمهات والأطفال	نظام متعدد للخدمات الصحية
انخفاض الأجور الفعلية	التحسن في بعض مؤشرات نظام توصيل الخدمات الصحية

المصدر: برنامج السياسات والنظم الصحية. (2005) ، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر، دراسة تحليلية للوضع الراهن والرؤى المستقبلية، جمعية التنمية الصحية والبيئية، ص 106.

انطلاقا من بنود النظام الصحي المدونة في الجدول أعلاه يمكن معرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة والنتائج المحققة بالقطاع الصحي ومدى فعالية ونجاح السياسة الصحية أو إخفاقها :

**تحسن المؤشرات الصحية:** عرفت المؤشرات الصحية تحسنا ملحوظا خصوصا في الآونة الأخيرة، كانخفاض في معدلات الوفيات سواء تعلق الأمر بالرضع أو الأطفال الأقل من خمسة سنوات أو الأمهات وارتفاع مؤشر أمل الحياة عند الولادة ويعود ذلك إلى تطبيق جملة من البرامج الصحية المتعلقة بمكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية، كالتوسع في عمليات التطعيم والتلقيح ضد الأمراض الفتاكة كالسل والكزاز والسعال الديكي وشلل الأطفال وجدري وغيرها، بالإضافة إلى البرامج الموجهة لصحة الأم وطفلها، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أنه وبالرغم من الإنجازات ونتائج المحققة في مختلف المجالات فإن هذه المؤشرات لا تعكس حقيقة وحجم

الإمكانيات المالية والبشرية التي سخرتها الجهات الوصية في هذا المجال، وهذا ما يبرز حجم التحدي المنتظر من طرف الدولة للوصول إلى مؤشرات صحية ذات المستوى المطلوب خصوصا إذا ما تم مقارنتها بالدول المتطورة أو البلدان النامية ذات التنمية الاقتصادية الشبيهة.<sup>1</sup>

**تحسن مؤشرات نظام توصيل الخدمات الصحية:** حيث ارتفع عدد الممارسين الصحة، ليسجل سنة (2017) طبيب واحد لكل 529 ساكن، وطبيب أسنان لكل 2925 ساكن، وصيدي لكل 3382 ساكن.<sup>2</sup>

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو نقص الأطباء المتخصصون، وذلك راجع إلى تدهور أجورهم وضعف أساليب التحفيز على مستوى القطاع العام، مما أدى إلى لجوء معظمهم إلى العمل في العيادات الخاصة، وظهر نقص الأطباء المختصين في القطاع العام خاصة بعد الجائحة التي عرفها العالم مؤخرا حيث تم الاستنجاد بالأطباء المتقاعدين لسد العجز في المستشفيات العمومية والمراكز الصحية ودعم العاملين بها .

**وجود بنية تحتية صحية كاملة:** شهدت المنشآت القاعدية الصحية في بلادنا نموا متزايدا في الفترة الأخيرة، خاصة في إطار إصلاحات (2007) (التي أقرت إنشاء المؤسسات العمومية للإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وذلك لتقريب الخدمات الصحية للمواطن، وتحسين أساليب التسيير ونوعية الخدمات على مستوى الهياكل العمومية، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتوسع في البنى التحتية الصحية إلا أن هناك تفاوت كبير في توزيعها على مختلف المناطق الوطن، إذ يبقى التحيز واضح على المناطق الحضرية دون الريفية، والمناطق الشمالية دون الداخلية والجنوبية، وهذا ما يمثل تحديا أمام السياسة الصحية لإيجاد حلول بديلة لهذا المشكل .

**التغطية الشاملة للخدمات الصحية العامة:** بالنسبة لتغطية الخدمات الصحية العامة نلاحظ أن هناك نقص كبير في الخدمات الصحية المقدمة من طرف القطاع العام، إذ أن في أغلب الأحيان يتجه المواطنون إلى القطاع الخاص لتلبية حاجاتهم الصحية، ويعود السبب إلى الظروف السيئة للاستقبال وإقامة المرضى وقلة النظافة والتأخر في معالجة المرضى لندرة الأدوية والتعطل الدائم للتجهيزات الطبية وهناك ما تزال لم تشغل بعد، بالرغم من "ارتفاع حجم المخصصات المالية لاقتناء التجهيزات الطبية والذي بلغ 2076 مليون في سنة (2015) ،(بعدها كان 1900 مليون سنة ( 2005 )،(وبهذا يمكن لهذه التجهيزات أن تغطي الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، لكن لعدم وجود مختصين لاستعمال هذه الوسائل أدى هذا إلى تأكلها إهلاكها دون استغلالها<sup>3</sup>، وهذا راجع إلى أن الوزارة كان همها الوحيد هو توفير الأجهزة من الخارج التي كان المرضى بحاجة إليها دون اشتراط الصيانة، لكن بداية من سنة (2014) تم عقد مجلس وزاري نص على ضرورة اشتراط الصيانة في العقود، لكن تم تهميش هذا الجانب فيما بعد، ويرجعه المختصون في مجال الصحة إلى مركزية شراء الأجهزة الطبية، وأن الوزارة تحتفظ بصفقات الشراء على مستوى ضيق دون فتح 25 المجال إلى الشركات من خلال المناقصة<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> عياشي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص99.

<sup>2</sup> ONS,2018 L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, Op.Cit, p21.

<sup>3</sup> علي دحمان، مرجع سبق ذكره، ص234.

<sup>4</sup> محمد فوزي، الفساد والاهمال في مستشفيات الجزائر، أجهزة طبية معطلة منذ سنوات، مقال منشور في الموقع الإلكتروني:

[www.alaraby.co.uk/investigations/2019/6/6/](http://www.alaraby.co.uk/investigations/2019/6/6/)



تباين مستوى الأداء في الخدمات الصحية تبعا للمنطقة: تكس اليد العاملة المؤهلة في المناطق الحضرية الكبرى مما يجعل الخدمات الصحية تتوزع توزيعا غير عادلا بالنسبة لمناطق الوطن، ويعود السبب إلى تحيز الإنفاق الصحي للمناطق الكبرى دون المناطق الجنوبية والداخلية

استمرار وجود الأمراض المتعلقة بالفقر: تراجع نسبة الإصابة بالأمراض المعدية والخطيرة في الآونة الأخيرة، لكن قابلها ارتفاع في الأمراض المزمنة التي باتت السبب الرئيسي في ارتفاع عدد الوفيات ويعود ذلك إلى التشخيص المتأخر وارتفاع تكاليف العلاج والتكفل غير اللائق بالمرضى.

#### المطلب الثاني: واقع السكن في الجزائر

سطرت الجزائر هدف القضاء على أزمة السكن، وجعلته من أولوياتها فلم تدخر جهدا لتحقيق ذلك، وقد حاولت السيطرة على سوق السكن وتلبية احتياجاته عن طريق تنويع الصيغ المعروضة وأساليب الدعم المعتمدة. وبفضل جهودها تمكنت من انجاز 8,2 مليون وحدة سكنية بني 1999 و 2015 من مختلف الصيغ. وذلك ميزانية قاربت 60 مليار دولار. وعليه وصل معدل السكان مع نهاية 2015 قيمة 2,4 فرد للسكن بعدما كان 55,4 سنة 2014.

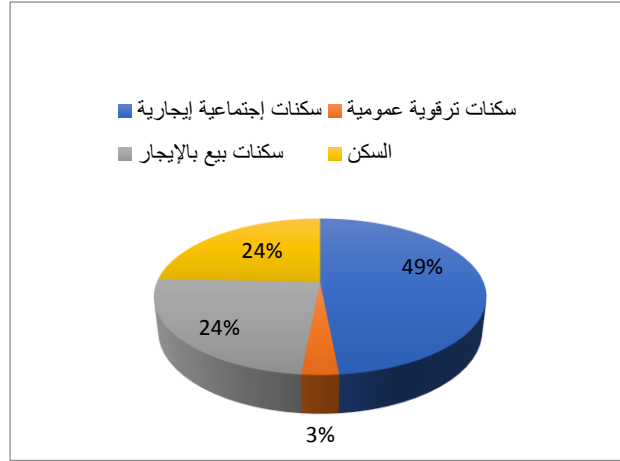
أولا: البرامج المسطرة: وتهدف الدولة حاليا إلى القضاء على كامل الأحياء القصديرية، وذلك من خلال السعي خلق 6.1 مليون وحدة سكنية موزعة كما يلي:

#### الجدول رقم (12): توزيع المبرمج للسكنات خلال الفترة 2015-2019

النسبة	العدد المبرمج	نوع السكن
48,48%	8000000	سكنات إجتماعية إيجاربه
3,03%	50000	سكنات ترقوية عمومية
24,24%	400000	سكنات بيع بالإيجار
24,24%	400000	السكن الريفي
100%	1650000	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الانمائي

الشكل رقم (10): توزيع المبرمج للسكنات خلال الفترة 2015-2019



**المصدر:** سلمى مميش، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 472.

ما يلاحظ هو أن الدولة لا تزال تأخذ على عاتقها إسكان الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي لا يتعدى دخلها 24000 دج و ذلك من خلال إعطائهم الأولوية دائما في البرامج المسطرة و الموجهة إليهم عن طريق السكن الاجتماعي الإيجاري و الذي بلغت حصته 800000 سكن ممول كلية من الميزانية العامة للدولة، ما يقابل حوالي 50 % من البرنامج. كما يلاحظ تزايد أهمية برنامج البيع بالإيجار ليصبح بنفس أهمية السكن الريفي و ذلك بتخصيص 400,000 وحدة سكنية لكل منهما بنسبة حوالي 24 % أما السكنات الترقية العمومي فقد أخذت أقل حصة بـ 50,000 وحدة، باعتبار أنها صيغة موجهة للأسر التي دخلها بني 6 و 12 أضعاف الحد الأدنى للأجر المضمون، وهذا النوع من السكنات يسعى إلى تنويع العرض في سياق ترشيد الإنفاق العام وتوجيه دعم الدولة لمن يستحقونه.

وترجع الأولوية المقدمة للسكن الإيجاري، حسب تصريح وزير السكن إلى عزم الدولة على القضاء النهائي على السكنات القصدية في 2018 على أبعد تقدير، إذ أظهرت عمليات الإحصاء وجود حوالي 381 ألف مسكن قصديري وهش، مما دفع بالحكومة إلى تخصيص برنامج خاص من السكن

388.045 وحدة للقضاء على هذه الظاهرة وتم تسلم إلى غاية الآن، العمومي الإيجاري يتضمن 291.608 وحدة من هذا البرنامج، بينما يجري إنجاز 96.437 وحدة أخرى، وسمحت هذه العمليات باسترجاع عقارات حضرية هامة في المدن الكبرى، ستوجه لمواصلة إنجاز ما تبقى من البرامج السكنية والتجهيزات العمومية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> استحداث صيغة جديدة للسكن بالإيجار، جريدة النهار، الجزائر، الصادرة 2017.

أما بالنسبة للمساعدات المالية المقدمة من القطاع فهي تتمثل في مبلغ مالي قدره <1000000 دج مخصص لملكية المنازل أو لإعادة التأهيل أو التمديد الجغرافي، مدى التقدم في الإنجاز، الفوائد والإعفاء الضريبي.

وبالنسبة للمساعدة المالية التي تمنحها الدولة في المناطق الريفية للسكن فتمثل في قيمة مالية تتراوح <1000000 دج

700000 دج، إضافة إلى ذلك قررت الحكومة تبسيط إجراءات منح المعونة للسكن الريفي وتمكنهم من وضع دفعتين فقط بدلا من ثلاثة في البداية، وتبسيط إجراءات الحصول على رخصة البناء، واستبدال سند الملكية بشهادة حيازة في "المناطق غير المساحية. والغرض من هذه الإجراءات تقليل الضغط على المدينة وتخفيض النزوح الريفي. وتأتي هذه التسهيلات إلى جانب مشاركة المواطن في تمويل السكن أو التمويل المصري، مما يقلل من حصة الدولة في هذا التمويل، ما مكنها من تحقيق وفورات كبيرة لا سيما في السياق الحالي لضبط نفقات الميزانية، فإلى جانب ذلك تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز سوق العقارات في تمويل السكن وتطوير الائتمان العقاري، وفك الارتباط التدريجي للدولة من دورها كمطور عقاري.<sup>1</sup>

### ثانيا: الإجراءات المتخذة في قطاع السكن خلال الفترة 2015—2019

من بين الإجراءات التي شددت وزارة السكن على اتخاذها خلال 2015-2019 يلي:

#### 1. إنشاء بنك المعلومات الخاص بالسكن:

على غرار البطاقة الوطنية للمؤسسات والتي أحصت 4,6 مليون مستفيد في نهاية 2015 لا مكنه الاستفادة مجددا، تقرر إنشاء بنك معلومات خاص بمكاتب الدراسات العاملة في قطاع السكن والعمران، ولتحقيق ميزة النوعية في القطاع قررت الدولة إعادة هيكلة هيئات المراقبة التقنية للبناء هدف توحيد مرجعيات المراقبة والوصول إلى إدخال التوافق في مجال متابعة ومراقبة المشاريع فيما يتعلق بالأمان في البناء والجمالية على حد سواء. وقد تم تكريس شرط النوعية في المادة 12 من قانون 20 جويلية 2008.<sup>2</sup>

#### 2- منح الإدارة صلاحية التحكم في النزاعات القائمة:

فحسب المرسوم التنفيذي رقم 18-06 المؤرخ في 20 جانفي 2018، منح قطاع السكن للإدارة صلاحية التحكم في كافة الحالات المحتملة للنزاعات، بين المرقين العقاريين والمستفيدين من السكنات عبر الإجراءات الإدارية أو اللجوء إلى العدالة،<sup>3</sup> بعدما كانت هذه الصلاحيات مقتصرة في وقت سابق على المستفيد فقط، ويهدف الإجراء إلى تقادي التأخير في إنجاز المشاريع بسبب هذه النزاعات.

3- تحسين المستوى المعيشي للمواطن: تعتبر راحة المواطن من بين الأولويات التي دعت إليها وزارة السكن خلال هذا البرنامج، والتي يمكن ربطها ب"معدل إشغال السكن" (TOL) فمن أجل رصد التحسن وصلت

<sup>1</sup> سلمى ميمش، مرجع سبق ذكره، ص 472.

<sup>2</sup> LA REVUE DE L HABITAT, Revue d information du Ministère de l Habitat et de l Urbanisme, N 05, Mai 2010, p:74.

<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي رقم 06/18 المحدد لمستويات المساعدة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 20

جانفي 2018.

الحضيرة السكنية في نهاية 2014 إلى 8325186 مسكن، ومن المتوقع أن تصل في نهاية 2019 إلى 9900000 أي زيادة بنسبة 18.92% وبالتوازي مع هذا التطور في المساكن يرتفع مؤشر معدل شغل المسكن من 4.89 فرد في كل مسكن في نهاية 2009 إلى 4.55 في نهاية 2014 أي تراجع ب 0.34 نقطة، ومن المتوقع أن يصل في نهاية 2019 إلى 4.14 شخص لكل مسكن، أي تسجيل انخفاض قدره 0.41 نقطة مئوية، وبالتالي ستتحسن ظروف السكن حسب توقعات المديرية العامة للإحصاء.

4- **استرجاع الأوعية العقارية للبرامج المتعطلة:** ويهدف الإجراء الإستفادة من هذه الأوعية وإرجاعها إلى الحضيرة الوطنية ومن ثم إقامة مشاريع جديدة عليها. إذ يتكفل مدير أملاك الدولة بفسخ بيع الوعاء العقاري للمشروع المتوقع عن طريق القضاء.<sup>1</sup>

5. **القضاء على السكن الهش:** تهدف وزارة السكن في هذا البرنامج إلى القضاء على المساكن المحفوفة بالمخاطر، حيث وصل العدد الإجمالي للسكنات الهشة إلى 561000، موزعة على 12555 موقعا منها 379000 &Ca يجب القضاء عليه تماما خلال الفترة 2019-2015 وتعويضه بمساكن اجتماعية للإيجار تمولها الدولة بالكامل، و 182000، 1-، تتطلب عمليات إعادة التأهيل، بمساعدات مالية للدولة قد تصل إلى 000000 ج لكل وحدة، وفي نهاية 2015 بلغ عدد المساعدات المسجلة 95000 مساعدة.

6. **نوعية البناء:** يسعى البرنامج إلى تحسين نوعية السكن من أجل تحسين راحة السكان، وذلك من خلال زيادة جودة المواد وتقنيات البناء، كفاءة الطاقة، الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز ومياه الشرب، وتزويد السكنات بوسائل الراحة، مع إلغاء سكنات F1 و 2 مما يسمح بإقامة أكثر اتساعا، إضافة إلى البحث عن الجماليات المعمارية وحصرية للاستعمال، أخذا بعين الاعتبار الميزات الجغرافية، المناخية، الثقافية والاجتماعية. وفي هذا الصدد صدر مرسوم تنفيذي الذي يحدد أنظمة التخطيط الحضري في فيفري 2014.<sup>2</sup>

7- **الاعتماد على مواد البناء المنتجة محليا:** قررت وزارة السكن في مطلع 2018 وبصفة رسمية وحصرية استعمال المواد الوطنية لتحقيق المشاريع المبرمجة، إن هذا القرار قد تم إدراجه في بند يحمله دفا تر الشروط. وينص هذا البند على أنه "يمنع منعاً باتاً اللجوء إلى المنتج الأجنبي إلا في الحالات الاستثنائية واستعمال المواد المصنعة محليا بصفة حصرية".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> على الموقع [www.radioalgerie.dz](http://www.radioalgerie.dz)، تاريخ 2022/06/04، 17:18.

<sup>2</sup> سلمى ميمش، مرجع سبق ذكره، ص 473.

<sup>3</sup> على الموقع <https://www.aljazaairalyoum.com>، تاريخ الاطلاع 2022/06/01، على الساعة 16:00.

خلاصة:

ما يمكننا إستخلاصه في نهاية هذا الفصل هو أن الجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى الإعتماد على الإيرادات الجبائية كأداة تمويلية وسعت من خلال إصلاحها إلى إصلاح مكونات الجباية العادية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية بالإضافة إلى محاولة الوصول بالإيرادات الجبائية إلى تغطية شاملة للنفقات العامة والتي تعد من بين الأدوات المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية إذ أنه لا يمكن للإصلاحات الجبائية أن تحقق عدالة التوزيع للأعباء الضريبية إذا لم تقترن مع تطبيق واضح في توزيع الإنفاق العام.

وبناء على ما تقدم يمكن القول السياسة الصحية حققت نتائج إيجابية إلى حد ما، التي تعد كمكاسب للنظام الصحي الجزائري وكنقاط قوة في مجال الرعاية الصحية من الناحية الكمية كارتفاع مستويات التغطية الصحية وتحسن المؤشرات الصحية الأساسية كارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وانخفاض معدلات الوفيات واتساع القاعدة التحتية للهياكل الصحية كالمستشفيات ومراكز العلاج وغيرها والموارد البشرية كالأطباء وجراحي الأسنان وصيدلة

# الختامة

## الخاتمة

يعتبر النظام الضريبي في الجزائر المصدر الأساسي لمداخيل الدولة حيث أنه إذا اختل معه التوازن العام ولكي يتفادى هذا الاختلال يجب التركيز عليه وجعله أكثر مرونة ومتكيف مع الأزمات بالإضافة الى تبسيطه إلى أكبر قدر الممكن.

فمن خلال تطرقنا للنظام الضريبي لاحظنا أن هناك اختلافا في أهمية مكونات الهيكل الضريبي لدى الدول، بحيث أن مساهمة الضرائب المباشرة في الحصيلة الضريبية بالدول المتقدمة لها أهمية بالغة في تحسين مساهمتها في الحصيلة الضريبية بالدول المختلفة تعد ضعيفة جدا، ويرجع ذلك لضيق الحقل الضريبي، انخفاض الأرباح، دخول الأفراد وعوامل كثيرة.

كما قمنا بعرض الأهداف الأساسية للنظام الضريبي من خلال مكوناته التي تتمثل في الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة، والتي تمثلت في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحديثة لدور الضريبة.

حاولنا الوقوف على الضريبة و وجدنا بأنها تتغير بتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فحيادية الدولة سابقا جعلت الضريبة حيادية لكن مع تطور دولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وخاصة الأزمة العالمية التي مست الاقتصاد الرأسمالي عام 1929، جعل منها أداة و وسيلة فعالة لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

كما تعرضنا للتنظيم الفني للضريبة على أهم الضرائب التي لها دور فعال في التنمية الاقتصادية، من خلال انتهاج الإعفاءات الضريبية و إحداث تغييرات في معدلات الضريبة بما يخدم الاقتصاد الوطني مع العمل على وضع حد للتهرب والغش الضريبي.

كما تطرقنا في دراستنا إلى موضوع التنمية الاقتصادية الذي ركزنا فيه على بعض الجوانب المهمة كاستراتيجيات التنمية و الأهداف المرجوة منها كما اشرنا إلى العلاقة بين الضرائب و المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال دراسة الأثر الذي تولده الضرائب على بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك دورها في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية كالتضخم والكساد و توزيع الدخل.

ولقد توصلنا إلى اعتبار الضرائب من أهم دعائم النظام المالي، إذ تلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية، لأنها تمثل الأداة المنظمة لتمويل البرامج والمشاريع و لأنها أيضا أداة مهمة للتأثير على النشاط الاقتصادي وحسب تصورنا ليس للضريبة بعد مالي فقط بل لها كذلك بعد اقتصادي واجتماعي بحيث تعدل التطورات العشوائية للاقتصاد و تصحيح توزيع الثروات.

كما أن التنمية الاقتصادية تستهدف الفرد بالدرجة الأولى و تقتضي إحداث تغيير هيكل الإنتاج.

كما توصلنا من خلال دراستنا هذه أن النظام الضريبي في ظل الإصلاحات الضريبية لعام 1991 ، فقد كان أمرا ملزما على الدولة إذا أرادت تحريك الركود الاقتصادي الذي شمل العديد من المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة لطول فترة جمود النظام الضريبي. كما أن التغييرات الاقتصادية والسياسة جعلت من هذه الإصلاحات لا مفر منها وقد شملت هذه الإصلاحات الضريبية تغييرات مست مختلف الأوعية الضريبية، و كذا مختلف المعدلات الضريبية التي تدخل ضمن سياسة ضريبية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يصبو إليه النظام الضريبي بالجزائر .

كما رأينا من خلال تقييم النظام الضريبي أن الهدف من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الحصيلة الضريبية، مازال بعيد المنال لتعقد النظام الضريبي ولكثرة تغييراته، بالإضافة لضعف الإدارة الضريبية وفي الأخير من أجل تحقيق هدف النظام الضريبي وهو تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع قوة الجهاز الانتاجي الوطني، وضعت الدولة الجزائرية سياسة التحفيز الضريبي لتطوير الاستثمارات، بسنها قوانين استثمارية أهمها قانون ترقية الاستثمارات الذي دخل حيز التنفيذ عام 1993، الذي كان له دور فعال في تنمية و ترقية حجم الاستثمارات في الجزائر، وسمح بخلق مناصب عمل جديدة بتقديم امتيازات جبائية لكل من المستثمرين المحليين و الأجانب على سواء، كما أولت الدولة اهتماما من أجل ترقية الصادرات حتى تحل محل الصادرات النفطية هذا الهدف ما زال بعيد المنال.

كما لاحظنا تطورا ملموسا في حجم الإستثمار عبر كافة القطاعات الإقتصادية، وشملت حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات ، بالإضافة لما أحدثته السياسية الضريبية المنتهجة بتقديم تحفيزات ضريبية ، أدت إلى ارتفاع حجم الجباية العادية إلى جانب الجباية البترولية .

كذلك من خلال دراستنا للموضوع ، لاحظنا الأثر الكبير الذي أحدثه النظام الضريبي في المتغيرات الإقتصادية ، بحيث انخفضت نسبة البطالة بشكل ملموس ، وارتفع معدل النمو الإقتصادي ، مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر اللازم للمعيشة والمعفى من الضريبة . فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ، ومن خلال المؤسسات الإدارية المختلفة ، برفع حجم الإيرادات الضريبية من الجباية العادية ، إلا أنها لم تبلغ الهدف المنشود وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، بحيث توصلنا لعدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش الضريبيين من ناحية ، وعدم قدرته على تحقيق التنمية الإقتصادية بمفرده من ناحية أخرى .

وعليه وجب على الدولة استخدام سياسات إضافية تستخدم لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الإقتصادية ، حيث دائما و من خلال التغييرات الضريبية التي تقوم بها في مكونات النظام الضريبي



بوضع سياسة ضريبية مكانة صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات الممول الأكبر للقيمة الإجمالية للصادرات.

و في ختام هذا الموضوع يمكن الخروج بمجموعة من النتائج نلخص أهمها في النقاط التالية:

- تبين لنا أن النظام لأي مجتمع هو جزء من سياسته الضريبية و التي تعد أهم إحدى مكونات السياسة المالية و تصميم نظام ضريبي ناجح أمر في غاية الأهمية حيث تتدخل فيه عوامل كثيرة، و يستلزم ذلك مراعاة الفلسفة الاقتصادية للمجتمع وطبيعته من الناحية السياسية والاجتماعية، وخاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر وذلك بغية تحقيق أهدافها المرغوبة.
- تساهم السياسة الضريبية بشكل فعال في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، فكما أنها تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الأعباء العامة للدولة، فإنها تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم و الكساد، إضافة إلى مساهمتها في التوزيع العادل للدخول و رفع القدرة الشرائية و الانحياز إلى الطبقات الأقل دخلا، و كذا حماية البيئة والحد من التلوث.
- جاء الإصلاح الضريبي كنتيجة حتمية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينات، وقد تمثلت أهم أهدافه في تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر عدالة وشفافية، وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة من أهم نتائج هذا الإصلاح.
- المتغيرة الجبائية تلعب دورا فعالا مثلها مثل المتغيرة النقدية، و هنا لا يجب الاستهانة بها وإعطائها أكثر أهمية.
- ضعف جدوى الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب بالرغم من كون قانون الاستثمار الجزائري قد صنف على أنه أحسن قانون استثمار في المنطقة العربية وذلك بسبب غياب المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر.
- هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الضريبية وهو ما يفقد السياسة الجبائية الكثير من فعاليتها وقدرتها على التأثير على مختلف الفعاليات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والاستهلاك.
- إن الإصلاحات الضريبية في الجزائر تزامنت مع المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تصحيحا هيكليا كما عرف فيها الوضع الأمني ترديا خطيرا، وهو ما كان له في الكثير من الأحيان الأثر السلبي على مردودية هذه الإصلاحات.

الاقتراحات:

- على ضوء مختلف النتائج التي توصلنا إليها، فإننا نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها تفعيل النظام الضريبي بما يخدم و يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي:
- توسيع العمل بتقنية الاقتطاع من المصدر، بما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و يعظم الحصيلة الضريبية، إضافة إلى تحقيق مبدأ العدالة الضريبية من حيث المعاملة.
  - مع تأكيد فشل سياسة التوسع في منح الإعفاءات الضريبية المؤقتة التي تجذب أكثر ما تجذب المؤسسات التي تتمتع بقدر كبير من الحرية في الحركة والتي تعود بفائدة أقل على الاقتصاد، فإن التوجه نحو تخفيض المعدلات بصفة دائمة سيكون له أثر ايجابي على تشجيع الاستثمار، سواء الأجنبي منه أو المحلي ، و من ثم خلق أوعية ضريبية جديدة.
  - دعم سياسة الاتفاقيات الجبائية الدولية، خصوصا فيما يتعلق بالازدواج الضريبي، و ذلك لتفادي كل من شأنه عرقلة الاستثمار الأجنبي.
  - وضع نظم رقابية فعالة على مستوى الإدارة الضريبية، تمكن من اكتشاف مختلف المخالفات، و إقرار عقوبات صارمة كل من يثبت عليهم غش أو تهرب ضريبيين.
  - إعادة النظر في صياغة القوانين الضريبية والترجمة الخاصة بها وعرضها على المهنيين والأكاديميين من أجل تقديم ملاحظات.
  - محاولة العمل على رقمنة النظام لتجنب عدم تماثل المعلومات بين المكلفين أو المتعاملين.
  - محاولة العمل على نظام ضريبي أكثر استقرارا وجعله أكثر مرونة للتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال إعداد ملتقيات يجتمع فيه أكاديميين ومهنيين لتبادل الآراء و الأفكار.
  - محاولة التركيز على تكوين أعوان الإدارة الضريبية لتجنب الاختلاف في استخدام المواد القانونية و القواعد فيما بينهم.
  - الاستفادة من تجارب الدول الرائدة لما يتناسب و البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
  - تطوير الاقتصاد و العمل على تنويع مصادر الدخل من أجل ضمان نمو اقتصادي مستدام.
  - التوسع في الإعفاءات الضريبية لزيادة الإنتاج وضرورة التركيز على جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية و ذلك على السلع المستوردة التي تقابل المثل المنتج.

- العمل على نشر الوعي الضريبي و ترسيخه لدى المجتمع، وذلك من خلال إدراج التكوين و الثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية، والاستعانة بكافة الوسائل الإعلامية، السمعية منها و البصرية، إضافة إلى إقامة مكاتب للإرشاد الضريبي.

#### أفاق الدراسة:

لقد تناولت هذه المذكرة موضوع النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، و ذلك على المستوى الكلي دون التطرق بشكل مفصل إلى دور السياسة الضريبية في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذا تنافسية النظام الضريبي الجزائري كمتغير لجلب الاستثمار الأجنبي على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى عدم تناول دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وكل هذه الجوانب يمكن أن تشكل منطلقا لموضوعات جديدة.

و في نهاية هذا البحث نسال المولى العلي القدير أن نكون ممن اجتهد فأصاب أجري، وإلا أجر واحد، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ/ باللغة العربية

1- الكتب

- 2- ابتسام نزيه حامد محمد الليثي ،النظام الضريبي المصري في علاقته بالتطورات المالية والاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر ، 2012.
- 3- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النهضة العربية، الطبعة 03، سنة 2000.
- 4- أحمد يونس البطريق، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
- 5- استحداث صيغة جديدة للسكن بالإيجار، جريدة النهار، الجزائر، الصادرة 2017.
- 6- إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر.
- 7- إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية نظريات، نماذج، إستراتيجيات، دار أسامة، ط1، عمان، 2012.
- 8- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 9- بن اعمار منصور، أعمال : موجهة في تقنيات الجباية لطلبة المعاهد العليا و الجامعات، الجزء الثاني: الضرائب مصلحتك أول، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2009.
- 10- بوشلاغم عميروش وآخرون، واقع وآفاق المنظومة الصحية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، (3)4، 10-30، 2017.
- 11- بوعون يحيوي نصيرة ، الضرائب الوطنية و الدولية ، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية ، الجزائر، 2010.
- 12- بوعون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، مؤسسات الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010.
- 13- تودارو ميشال، ترجمة حسني محمد حسن، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
- 14- جمال الدين عاقر،التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري، قسنطينة،2009.

## قائمة الجداول

- 15- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، دار الشروق، عمان، 2009.
- 16- حامد عبد المجيد دراز، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- 17- حسين الصغير، "دروس في المالية والمحاسبة العمومية"، دار الحامدية العامة، الجزائر، 1997.
- 18- حمدي أحمد العنابي، مقدمة فيث الإقتصاد، جامعة حلوان، دار المصرية اللبنانية، 1995.
- 19- حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017.
- 20- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 21- خالد واصف الوزنيو أحمد حسينا الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي في النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، 1999، عمان.
- 22- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هوما، الطبعة الثانية، بوزريعة، الجزائر، 2006.
- 23- رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983.
- 24- زينب حسن عوض الله، المبادئ المالية، كلية الحقوق لجامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، لبنان، 1994.
- 25- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية.
- 26- السريتي محمد ونجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، 2008، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 27- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة) الدار الجامعية الإسكندرية 2007.
- 28- سعيد عبد العزيز عثمان، "النظام الضريبي وأهداف المجتمع -مدخل تحليلي معاصر-"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 29- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية، مدخل تحليلي تطبيقي، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- 30- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 31- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 2006.
- 32- عادل فليح العلي " المالية الدولية "، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

- 33- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 34- عبد العزيز علي السوداني البناء الضريبي مدخل تحليل النظم الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية مصر ، 1996.
- 35- عبد العزيز علي السوداني، البناء الضريبي، مدخل تحليل النظم، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 36- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 37- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002/2003.
- 38- عبد المجيد قدي، النظام الضريبي في النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1991.
- 39- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1972.
- 40- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، 1990.
- 41- عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي جامعة الملك عبد العزيز السعودية، الجزء الثالث، 2009.
- 42- عريقات حربي محمد موسى ،مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1993 .
- 43- عريقات وحربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد والتحليل الكلي، المجلد 1 ، دار وائل، 2006، عمان، الأردن.
- 44- العقاد مدحت محمد ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت ( لبنان ) ، 1980 .
- 45- علي دحمان محمد، تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، 2017.
- 46- فليح حسن خلف، المالية العامة، عام الكتاب الحديث، عمان، 2008.

- 47- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الكلي، جامعة كيل، إنجلترا، 2004.
- 48- محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المال)، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ.
- 49- محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للنشر ، 2008.
- 50- محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 51- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عاطف، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 2005.
- 52- مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ، ط1، الاردن، 2007.
- 53- مدحت محمد القرش، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007.
- 54- المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 55- واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، ج 1، ط 1، دار الوفاء للنشر، 2008.
- 56- وداد سيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار الفارس، ط1، الأردن، 2002.
- 57- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- الرسائل الجامعية**
- 58- أحمد شريقي، سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للاقتصاد واقتصاد السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مذكرة الماجستير، 2001.
- 59- حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة - حالة مؤسسة بن هادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN -"، مذكرة الماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005.
- 60- حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديثات التّأصلاح الإقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2005.



## قائمة الجداول

- 61- العباس بهناس، "فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، رسالة ماجستير - جامعة سعد دحلب، البليدة، فيفري 2005 .
- 62- عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
- 63- علي دحمان، تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير، 2011، جامعة تلمسان.
- 64- العياشي عجلان، "ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992- 2009 - حالة ولاية المسيلة -"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2006/2005.
- 65- المشهراوي احمد حسين أحمد، تقييم دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فلسطين، رسالة الماجستير غير منشورة، 2003.
- 66- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي ( دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

## المجلات

- 67- حسيبة مداني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعروفة، 2017.
- 68- عياشي نور الدين، المنظومة الصحية الجزائرية بين إشكالية ضمان عرض العلاج وترشيد النفقات، مجلة منتدى الأستاذ، (20)، 90-160، 2009
- 69- مجدي الشوريجي، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2005.

## قوانين ونصوص تشريعية

- 70- القانون 16/21 المؤرخ في 25 جمادى الاولى 1443هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر 2021، يتضمن القانون المالية لسنة 2020، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 71- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 85، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022، المادة 02، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

72- المرسوم التنفيذي رقم 06/18 المحدد لمستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن،  
الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 20 جانفي 2018.

#### مقالات

73- محمد فوزي، الفساد والإهمال في مستشفيات الجزائر، أجهزة طبية معطلة منذ سنوات، مقال منشور في  
الموقع الإلكتروني: [www.alaraby.co.uk/investigations/2019/6/6/](http://www.alaraby.co.uk/investigations/2019/6/6/)

#### مواقع إلكترونية

- 74- <https://www.aljazaairalyoum.com>
- 75- <https://www.aps.dz/ar/economie>
- 76- [www.data.albankaldawli.org](http://www.data.albankaldawli.org)
- 77- [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)
- 78- [www.radioalgerie.dz](http://www.radioalgerie.dz)

#### المراجع باللغة الأجنبية

- 79- LA REVUE DE L HABITAT, Revue d information du Ministère de l Habitat et de l Urbanisme, N 05, Mai 2010.
- 80- Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, 2017.
- 81- ONS, 2018 L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, N47, Edition 2018.
- 82- Coarasa, J & Jishnu, D & Jeffrey.H.Privé ou Public, Finances & Développement 51(4), 34-36, 2014.
- 83- Abdelkader Bonder bal ; "le fixalité a la porte de tout", 3Ème édition, Alger, 1987.
- 84- F. Glahe, ed. Adam Smith and the Wealth of Nations: 1776-1976 (1977).
- 85- Jole slemrod, The Real world of tax policy , In Tax Policy in the real world ,edited by Joel slemrod, Cambridge university press, First published New York, 1999

## الملخص

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من اموال ضخمة، لان المشكلة الرئيسية للبلدان المختلفة أو الآخذة في النمو تتمثل في تكوين الجهاز الانتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، وهو أساس عملية التنمية، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي على دعم سياسة التنمية، وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمارات بمختلف أنواعها، بإعفاءها من الضرائب وكذا حماية الصناعات الوطنية، برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية، كما أن النظام الضريبي يمثل أهم الوطنية وأداة ووسيلة داخلية لتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ومعالجة بعض الأزمات الاجتماعية كالسكن، وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى للأجر المعفى من الضريبة.

وخلال دراستنا لهذا الموضوع لاحظنا مدى اهتمام الدولة الجزائرية بعملية التنمية الاقتصادية ورغبتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، فقد قامت باصلاح ضريبي وقامت بتعديلات جذرية على مكونات النظام الضريبي سواء من حيث المعدل الضريبي، أو الاعفاءات الضريبية، لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية المحلية أو الاجنبية، أو كذلك لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لبلوغ نمو اقتصادي يمكن الدولة من احلال الصادرات محل الواردات، كما لاحظنا تطورا ملموسا في حجم الاستثمار عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

كذلك من خلال دراستنا للموضوع، لاحظنا الأثر الكبير الذي أحدثه النظام الضريبي في المتغيرات الاقتصادية، بحيث انخفضت نسبة البطالة بشكل ملموس، وارتفع معدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر اللازم للمعيشة المعفى من الضريبة. فبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ومن خلال المؤسسات الادارية المختلفة رفع حجم الإيرادات الضريبية من الجباية العادية، إلا أنها لم تبلغ الهدف المنشود وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بحيث توصلنا لعدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش الضريبيين من ناحية، وعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده من ناحية أخرى، وعليه وجب على الدولة استخدام سياسات إضافية تستخدم لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي، المعدل الضريبي، التحفيز الجبائي، السياسة الجبائية، معدل النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.